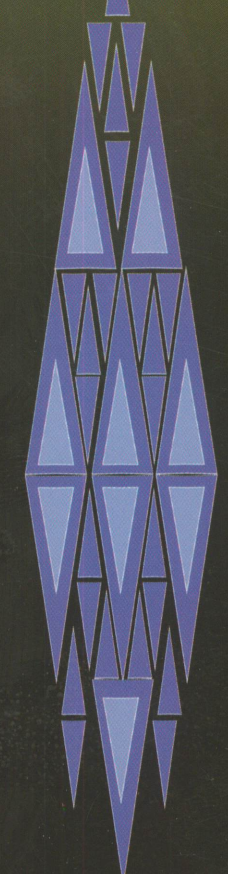
الوحدة الأفريقية

في القرن العشرين



تأليف

بشير الكوت

منشورات

المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

الوحدة الأفريقية
في القرن العشرين

الإيداع القانوني : 2004/6142
الترقيم الدولي ردمك ISBN 9959-26-071-2
الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد

الطبعة الأولى

الوحدة الأفريقية في القرن العشرين

البشير علي الكوت

قسم العلوم السياسية ـ جامعة الفاتح

2004

إهـــــداء

إلى
والديَّ علي و فاطمة



محتويات الكتاب

المقدمة

شكلت الوحدة الأفريقية المعاصرة محورا مهما في العمل السياسي الأفريقي خلال القرن العشرين ، وقد شهد مطلع القرن الماضي ولادة الفكرة ، التي تطورت فيما بعد وتبلورت الى هدف واضح محدد المعالم ، يستهدف مصلحة ابناء القارة الأفريقية ، وأصبح للأفارقة منظماتهم التي تعني بشؤونهم ، مثل بقية القارات الأخرى . خلال المائة سنة الماضية تطور هذا الحلم من فكرة ، ظلت تراود الكثير من سكان القارة منذ زمن بعيد ، فكرة نادى بها بعض الأفارقة الذين يعيشون في المهجر الأمريكي والأوربي وأصبحت هدفا يناضل من أجله الأفارقة.

في هذا الكتاب محاولة لدراسة التطورات التي مرت بها الوحدة الأفريقية في القرن العشرين ، أن الهدف هو القيام بدراسة سياسية تركز على أشكال الوحدة كفكرة وهياكل ، إنطلاقا من منهجية تعتمد على دور العامل البيئ في تطور الوحدة الأفريقية . أن الوحدة الأفريقية وليدة عوامل بيئية داخلية وخارجية ، بعضها يدفع باتجاه الوحدة وبعضها يقاوم تيار الوحدة أو تحقيقها بدرجات متفاوتة من التكامل . لذلك فان العمل سيتركز على دراسة لتفاعلات حركة الوحدة الأفريقية مع الظروف البيئية المحيطة كما تهتم الدراسة – بقدر معين – بهياكل الوحدة الأفريقية من خلال المؤسسات المختلفة التي تم إقامتها . الجانب التاريخي من الدراسة لا يتجاوز دوره مخزنا للمعلومات والأحداث ، وتبقى مسألة التأريخ للوحدة الأفريقية خارج نطاق هذه الدراسة ، لأهل الاختصاص من المؤرخين .

هناك أدبيات كثيرة كتبت ولا زالت منذ عدة عقود حول الوحدة الافريقية باللغة العربية ، ومن ابرزها كتابات الدكتور بطرس غالي وخاصة كتابه المعنون : منظمة الوحدة الافريقية ، الذي ألفه سنة 1964، وكتاب كولين ليجوم : الجامعة الافريقية، المترجم الى اللغة العربية سنة 1964، وكتاب الدكتور عبد الملك عودة : فكرة الوحدة الافريقية سنة 1966، وغيرها من المؤلفات التي حاولت تناول الوحدة الافريقية نظريا وعلى المستوى التطبيقي . أن مايسعى اليه هذا الكتاب هو ربط الجهود الوحدوية القديمة منذ مطلع القرن العشرين مع تلك الجهود التي رافقت تأسيس المنظمة وما تلاها من جهود وصلت الى تأسيس الاتحاد الافريقي في

أواخر القرن العشرين ، بطريقة تتيح للقارئ الوقوف على تراث الوحدة الافريقية وبشكل مختصر في مؤلف واحد (الوحدة الافريقية في القرن العشرين) .

تقع هذه الدراسة في عدة فصول ، يتناول الفصل الاول منها بدايات الوحدة الافريقية ، حيث يركز على بدايات ظهور فكرة الوحدة الافريقية ، وابرز شخصيات التيار الافريقاني، ومؤتمرات الجامعة الافريقية، التي عقدت خارج القارة لمعالجة فكرة الوحدة الافريقية، والمحاولات الرسمية والشعبية لتحقيق الوحدة الافريقية، والتي سبقت إنشاء منظمة الوحدة الافريقية، وذلك من خلال إستعرض هذه المحاولات وهي كثيرة مثل جماعة الدار البيضاء والاتحاد الأفريقي الملجاشي وغيرها .

أما الفصل الثاني فيتناول منظمة الوحدة الافريقية ، من ناحية ظروف إنشائها وميثاقها . وما حققته في عدة مجالات سياسية وإقتصادية وإجتماعية ، طيلة عمرها الذي إمتد من 1963الى 2002، اضافة الى نظرة على أداء هذه المنظمة .

ويتناول الفصل الثالث المنظمات الأقليمية الفرعية الأفريقية ، الذي يتناول شكلا آخر من الوحدة الافريقية . أما الفصل الرابع والاخير فهو عبارة عن دراسة للاتحاد الافريقي تتناول القانون التاسيسي للاتحاد ، وتركز على المبادئ والاهداف والآليات والتحديات التي تواجهه . لم يتعرض المؤلف لجهود التعاون الثنائي الافريقي - رغم أهمية هذا الجهد - لانه جهد لا يرقى الى مستوى الاعمال التكاملية الاندماجية الاقليمية ، كما أنه نوع من أساليب العمل التي قد تتم بين أي دولتين داخل القارة أو خارجها وهو ما يقع خارج إهتمامات هذا الكتاب .

وفي الختام نأمل ان يكون هذا الكتاب جهدا متواضعا يصب في إطار تعزيز الشعور بأهمية العمل الوحدوي بين أبناء القارة الافريقية ، والذي يقع عبء كبير منه على الاكاديميين وخاصة العرب ، وأن يكون مادة تساعد الباحثين والطلبة والمهتمين ببرنامج التكامل والوحدة الأفريقيا .

البشير الكوت
صرمان 12/ 12 / 2003

الفصل الأول
بدايات فكرة الوحدة الأفريقية

المبحث الأول : بدايات ظهور فكرة الوحدة الأفريقية

المبحث الثاني : مؤتمرات الجامعة الافريقية

المبحث الثالث : المحاولات الرسمية لتحقيق الوحدة الافريقية.

المبحث الربع : المحاولات الشعبية لتحقيق الوحدة الافريقية .

المبحث الاول
بدايات ظهور فكرة الافريقانية

بداية اشير الى انه من الصعب تحديد تاريخ محدد لبداية فكرة الوحدة الإفريقية ، والتي يمكن الاشارة الى ان تيار الجامعة الافريقية ، او الافريقانية Pan Africanisms يمثل مرحلتها الاولى الحديثة ، وقد بدأت منذ مطلع القرن العشرين تقريبا ، ولايمكن أيضا تحديد بداية مشروع الافريقانية ، او نسبته الى شخص معين على التحديد ، ويلاحظ ان هذا التيار قد ظهر في المهجر ، وعلى يد شخصيات من القارة الامريكية تعود الى اصول افريقية ، ولعله ليس من قبيل الصدفة ان تظهر الدعوة الى الافريقانية والوحدة الافريقية خاج القارة ، فهناك العديد من العوامل التي ساهمت في ذلك ، ومنها ان اولئك الذين كانوا يعيشون في المهجر قد توفر لهم قدر من الوعي والحرية للمناداة بافكارهم في آواخر القرن التاسع عشر ، بعد حقبة من الاسترقاق والضيم في الولايات المتحدة الامريكية والمستعمرات الغربية الاخرى في الكاريبي وغيرها .

ولم يكن من الممكن بداية هذه الدعوة في القارة الافريقية التي كانت تعاني من الاستعمار ، الذي لم يكن يسمح لهم بالمناداة بالحرية والاستقلال والوحدة ، يضاف الى ذلك ما كانت تعانيه القارة من جهل وتخلف ، بسبب الممارسات الاستعمارية ، كما ان هذه الفترة تشكل مرحلة مهمة في النهب الاستعماري لثروات القارة الافريقية ، ولم يكن هناك من دول القارة في هذه الفترة من ينعم بالاستقلال ، إلا إستقلال اصطناعي في ليبيريا ، التي حاولت الولايات المتحدة الامريكية ان تجعل منها مكان للتخلص من السود في آراضيها .

لقد كانت القارة الافريقية قبل فترة الاستعمار الاوربي ، وظهور حملة الاسترقاق الاوربي والسطو على حرية الانسان الافريقي ، تعيش في فترة من الوئام والاستقرار ، في اجواء يغلب عليها مسحة حضارية افريقية لعب في تشكيلها الاسلام والتجار العرب دورا مهما ، الا ان المعاناة والمأساة قد حلت منذ ان وطئت اقدام الغزاة الاوربيين آراضي القارة الافريقية ، فقد كان من ضمن نتائج ذلك الغزو الكثيرة تفتيت نسيج بنية المجتمع الافريقي على اسس تتوافق مع مصالح المستعمرين حسب خطوط الطول والعرض ، مما ادى الى تمزيق المجتمع الافريقي وإعادة بنائه بطريقة اصطناعية ،اربكت التطور الطبيعي والتلقائي للقارة.

من هنا وفي ظل هذه الأجواء غير المناسبة والقاسية ، لم يكن من الممكن ظهور الدعوة للوحدة الأفريقية في القارة الأفريقية ، فما كانت الدول الاستعمارية - حتى في حالة حدوث أمر كهذا - أن تسمح به ، من هنا تفتقت الدعوة للوحدة الأفريقية خارج القارة الأفريقية ، ولكن على يد أفارقة بيع أجدادهم في أسواق الرقيق الأمريكية وغيرها ، وجاء دورهم ليردوا الاعتبار الى أنفسهم والى قارتهم الأم ، كما رأوا في قارتهم ملاذا للخلاص من التمييز العنصري الذي يمارس ضدهم ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، يضاف الى ذلك اشتداد وطأة الظلم على الإنسان الأفريقي المستعبد في ارضه .

ظهور الافريقانية Pan Africanism :

في عام 1881القى الدكتور ادوارد بلايدن Edwad W. Blyden وهو من اصل توغولي افريقي ، يعيش في جزر الانتيل - كلمة بمناسبة تدشين جامعة ليبيريا ، اشار فيها الى اهمية العمل الافريقي قال فيها : " إن تحسين مستوى الافريقيين يجب ان يتحقق بوسائلهم الخاصة . انهم يجب ان يمتلكوا طاقة متميزة عن تلك الموجودة لدى الاوربيين ، يجب ان نثبت اننا قادرون على التقدم بمفردنا ، ونشق طريقنا الخاص بأنفسنا " [1] كانت هذه الاشارات من بلايدن في نهاية القرن التاسع عشر ، إحدى الاشارة المتقدمة لاهمية العمل الافريقي على تحقيق الوحدة .

غير انه لا يمكن القول بان كل التيارات ، كانت تحمل نفس وجهات النظر والتصورات تجاه الوحدة الافريقية ، فقد ظهرت العديد من التيارات المتنوعة المتعاقبة أوالمتداخلة تاريخيا ومنها :[2]

- تيار الكنيسة الدينية ويمثله بوكر واشنطن .
- التيار الفاشي ويمثله جارفي .
- تيار البورجوازية القومية ويمثله دي بوا .
- تيار الزنوجة ويمثله سنغور وسيزير .

ولكل تيار من هذه التيارات توجهاته ، وعلى سبيل المثال ، فالتيار المسيحي لعب دورا في خارج القارة وداخلها ، لأهداف ليست نبيلة دائما ، ففي جنوب افريقيا اعلن عام 1897عن قيام إتحاد المسيحيين الافارقة في جنوب افريقيا ، والذي يرفع شعار " افريقيا للافريقيين " ، وذلك بتأثير من القس البريطاني بوث Boothالذي الف كتابا يحمل العنوان ذاته عام 1895، حيث كان يعمل في نياسلاند ،[3] وكان التيار

الديني في جانب منه يسعى الى إحتواء الحركة الافريقية ، واعطاء وجه افضل للمستعمرين الاوربيين .

ويشير البعض الى ان اول وثيقة يظهر فيها مصطلح الافريقانية كانت في رسالة بتاريخ 11/ 11 / 1899 ، في رسالة بعث بها وليامز مؤسس وامين الجمعية الافريقية في لندن ، الى ج. م. بورن احد اعضاء الجمعية الافريقية الذي احتج على فكرة مؤتمر الافريقانية ، لانه لا يتماشى مع النظام الاساسي للجمعية ، ثم إنتقل هذا المصطلح الى الصحافة قبل عقد المؤتمر بعدة أشهر.[4]

نماذج من الشخصيات التي ساهمت في ظهور الافريقانية :

وقد ساهمت العديد من الشخصيات الافريقية المهجرية في بروز التيار الافريقاني ، ولاشك ان تسليط الضوء على بعض هذه الشخصيات الافريقية ، يمكننا من التعرف على اسهاماتها ودورها في هذه الحركة التي تعتبر البداية الاولى لحركة الوحدة الافريقية المعاصرة ، ومن هذه الشخصيات :

1ـ توماس تيموتي فورتشن :

من مواليد 1865ويعتبر توماس أحد النشطين في هذا التيار ، وهو رئيس الرابطة الأفريقية ـ الأمريكية الوطنية ، التي تأسست عام 1889، وهو صديق لبوكر واشنطن ، أحد قادة تيار الافريقانية ، وهو كذلك مدير لجريدة " عهد نيويورك " ، واسهم مع صديقه جيروم ب. بيترسون في تأسيس جريدتي " أفرو ـ أمريكان برس " و " بلاك فالانكس " ، وهما جريدتان تعتمدان على الاشتراكات .

ويرى توماس فورتشن انه هو الذي أوحى لوليامز بفكرة الافريقانية ومؤتمر لندن ، والى جانب ترأسه لتحرير بعض الصحف ، فقد الف العديد من الكتب ، وتركزت مطالبه حول منح السود كامل حقوقهم ، وشارك في هذا الشأن في تأسيس الجمعية الوطنية لإنهاء اضطهاد الملونين ، ثم تركها عام 1914، وشارك كذلك في نشاطات أخرى ، وقد ادمن فورتشن تعاطي الكحول ، وتوفي في عام . 1928

2ـ بوكر واشنطن :

وهو أمريكي من أصل أفريقي ، ولد عام 1858، يعتبر بوكر واشنطن ممثلا للتيار المهادن ، الذي أطلق عليه " النظرة الرحمانية " ، لتمييزه عن التيارات الأخرى

الجريئة ، وتقوم دعوة واشنطن على الانطلاق من الاعتقاد بان ما يتعرض له السود من ضعف ، وما يتمتع به البيض من سيرة ونفوذ وتفوق ، هو إرادة إلآهية يجب الخضوع لها ، وان غاية أهداف السود هو اكتساب الحقوق البسيطة التي يوافق عليها البيض ، برضاهم وعطفهم ، وقد أسس واشنطن كلية في ساحل الذهب (غانا)، أطلق عليها كلية " اشيموتا " ، كما أسس واشنطن رابطة الأعمال الزنجية الوطنية التي ضمت مجموعة من رجال الأعمال السود ، بلغ عددهم 400عضوا يمثلون 34ولاية أمريكية، وقد توفي عام 1915[5] .

3ـ المحامي هنري سيلفستر وليامز H. Sylvester Williams :

وهو محام من ترينيداد ، من مواليد عام 1869، وقد حمل وليامز تأثيرات من تربيته في أسرته ، حول شخصيات زنجية في موطنه الأصلي بربادوس ، كان لها اثر على تفكيره وتوجهه ، ومنها شخصية صموئيل جاكمان برسكود ووليام كونراد ريفرز ، وهما مناظلين من البربادوس ، فقد كان برسكود رجل سياسة أيضا وعضو في مجلس بريدجتاون ، وقد شجع العمال على الهرب من ظلم المزارعين البيض في بربادوس ، وحمل وليامز كذلك الكثير من التنشئة ذات الأصول الأفريقية في تربيته .

وقد نقل وليامز اهتمامه نحو افريقيا بعد يأسه من تحرير ترينداد ، ولذا إنتقل الى بريطانيا ، حيث بدأ يمارس نشاطاته هناك وهي في معظمها محاضرات وكتابات ، بعد ان زادت معارفه حول أفريقيا ، وقد كان خطيبا موهوبا ، ومن ابرز إنجازاته تأسيسه للجمعية الافريقية ، في 24/ 9 / 1897 ، التي اصبح امينها العام ، وكانت الجمعية تهدف الي تعزيز الرغبة في الوحدة وتسهيل العلاقات بين الافارقة ، وحماية مصالحهم اينما كانوا ، من خلال نشر المعلومات ، والاتصال بالحكومة البريطانية ، وقد توفي وليامز عام 1911.

4ـ بنيتو سوليفان :

وهو من هاييتي ويحمل الدكتوراه في القانون ، ويدعي سوليفان انه المحرك الرئيسي لحركة الافريقانية ، ومن إسهاماته تأليفه لكتاب ، نشر عام 1901، بعنوان (مصير السكان الأصليين في مستعمرات الاستغلال) ، الذي صدر بباريس ، كما اصدر جريدة سنة 1900سماها (الاخوّة)، جمع فيها حوله بعض الشخصيات

المهمة من امثال انتينور فيرمان وبعض النواب من الغواديلوب ، إلا ان الجريدة توقفت عن الصدور ، بسبب ايقاف الدعم عنها ، وقد حاول الاعداد لمؤتمر يعقد بباريس ، خاص بنشاطه الافريقاني إلا انه فشل في ذلك ، وقد قام بثلاث رحلات الى اثيوبيا قابل خلالها الامبراطور الاثيوبي مينيليك ، وبعد عودته منها عام 1897، انضم مع واشنطن الى الجمعية الافريقانية في لندن ، والتي اسسها هنري سيلفستر وآخرون ، كما قام بالعديد من النشاطات التي تصب في إطار دعوته ، وتوفي عام 1915.

5ـ ماركوس اورليوس جارفي :

على العكس من بوكر واشنطن فان جارفي كان يمثل تيارا متشددا في المطالبة بحقوق السود ، وقد كانت أحلامه بعيدة ، مقارنة بالواقع الأفريقي القائم ، حيث ذهب الى حد التساؤل : " أين هي حكومة الرجل الأسود ، وأين هي مملكته ؟ اين رئيسه وبلاده وسفيره ورجاله وجيشه ؟ أنني لم اعثر عليهم ، ولذا أعلن أنني سأعمل على خلقهم " ، كما يراه البعض حاملا لتيار فاشي مبكر ، استنادا الى قوله : " إنما نحن الفاشيون الأوائل ، فقد نظمنا الرجال والنساء والأطفال ودربناهم لتحرير أفريقيا ، لقد رأت الجماهير السوداء أن أملها الوحيد يتجلى في هذه القومية المتطرفة .. لقد إقتبس موسوليني الفاشية مني ، ولكن الزنوج الرجعيين قضوا على خطتي " ، وحمل جارفي شعار أفريقيا للأفريقيين ، كما رفع شعار عودة السود الى أفريقيا ، وتحمس الى درجة العنصرية الى لونه الأسود ، فهو من ابوين أسودين ، وعمل على تنفيذ أفكاره داخل وخارج القارة الأفريقية ، وسمى حركته بالصهيونية السوداء ، وسخر من الملونين المختلطتن .[6]

وبلغ الامر بجارفي أن نصب نفسه رئيسا لأفريقيا ، سنة 1920والتي ستضم كل زنوج العالم ، كما أرسل عام 1924وفدا الى رئيس ليبيريا ، لدعوته الى هذا المشروع ، فقام رئيس ليبيريا بطرد الوفد ومصادرة أمواله ، كما دعا جارفي الى عقد اجتماع لبرلمانه الخاص الأول في نيويورك ، وحمل لقب " صاحب السمو وحاكم أفريقيا " ، وألقاب أرستقراطية أخري ، وأنشأ الكنيسة الأفريقية الأرثوذكسية الجديدة ، وأصدر صحيفة " العالم الزنجي " عام 1920،وكانت تصدر بثلاث لغات ، واستمرت لمدة ثلاث سنوات ، وكانت توزع توزيعا واسعا وزاد اتباعه حتى بلغوا ثلاثة ملايين ، وقبيل الحرب العالمية الثانية تكاثرت الصعاب على جارفي ونفي في

فترة ما الى جامايكا ، ثم انتهى به الامر خطيبا قي حديقة هايد بارك بلندن ، الى وفاته سنة 1940 .

6 ـ دي بوا Du Bois :

الدكتور دي بوا من مواليد ماساتشوسيتس بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1872، من أسرة عريقة من أصول سوداء وبيضاء ، وهو عالم اجتماع وتلقى تعليمة في جامعتي برلين وهارفرد، وهو مثقف ثقافة عالية ، اسهم في آراء الزنوج الأفريقيين الأمريكيين ، وقد أنشأ " الجمعية الوطنية لتحسين اوضاع الملونيين " ، وهو يرى كذلك أن أفريقيا هي وطنه ، كما كان محركا لبعض مؤتمرات الافريقانية .

ودعا دي بوا الى تأسيس منظمة افريقية سماها " جمعية تقدم الشعوب الملونة " ، وأنشأ مجلة اطلق عليها " الازمة " ، تولى من خلالها نشر افكاره ، ويعد من المعتدلين الامر الذي عرضه الى سخرية جارفي ، بسبب لونه الفاتح الذي ارجعه جارفي الى اجداد دي بوا الهولنديين ، ومن المعلوم كذلك ان دي بوا كان قد استقر آخر حياته في غانا حتى وفاته عام 1963.

إن دي بوا لا يعطي بعدا زنجيا للافريقانية ، بل إنه يعطيها بعدا أرحب من ذلك بكثير فيقول :

"إنني حين اواجه أفريقيا أسائل نفسي : ما الذي بيننا لينشئ رابطة تمكنني من ان اشعر احسن مما أستطيع ان أعبر عنه ؟ إن افريقيا بلا شك هي وطني ، ومع ذلك فلم ير والدي ولا والد والدي افريقيا إطلاقا ، كما لم يعرفا معناها أو إهتما بها إهتماما بالغا ...ولكن الرابطة الجسدية هي أقل الروابط ، وسمة اللون غير هامة نسبيا سوى انها مجرد علامة . إن الجوهر الحقيقي لهذه القرابة هو التراث الاجتماعي للعبودية والتفريق العنصري والمهانة . وهذا التراث لا يربط أبناء افريقيا فحسب ، بل يمتد الى الجنس الاصفر في آسيا والى البحار الجنوبية . إن تلك الوحدة هي التي تجتذبني لأفريقيا " (7)

7ـ جورج بادمور :

وهو من مواليد ترينيداد ، ولا تتوفرعنه معلومات كثيرة ، وقام بدور هام خاصة في مؤتمر مانشيستر ، كما كان مستشارا للشؤون الافريقية للرئيس نكروما ، وعاش في غانا حتى وفاته عام 1959، وقد إعتنق الشيوعية سنة 1920إلا أنه تخلى عن ذلك حين إكتشف معارضتها للافريقانية وكل تنظيمات ذات طابع قومي وديني .

إن هولاء هم نماذج فقط من عشرات من قادة الرأي والمفكرين الزنوج الذين نادوا بالافريقانية في آواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وهم يمثلون تيارات فكرية مختلفة ، تأثرت بتكوينهم وبالظروف البيئية الاخرى السياسية والاجتماعية ، ويجمع بينهم جميعا تنبههم الى مأساة قارتهم أفريقيا ؛ وما تتعرض له من إستغلال وإمتهان من الستعمرين البيض ، لذا لم تكن فكرة الوحدة الافريقية في تلك المرحلة لتخرج من أسر ظروفها المحيطة بها ، وقد عكست أعمال مؤتمرات الجامعة الافريقية أعمال هولاء وجهودهم .

المبحث الثاني
مؤتمرات الجامعة الافريقية

ظلت فكرة الجامعة الافريقية المسيطرة على تيار الوحدة الافريقية ، طيلة النصف الاول من القرن العشرين تقريبا ، وقد عقدت عدة مؤتمرات افريقية خلال هذه الفترة ، وباعتبار ان فكرة الافريقانية قد ولدت في المهجر على يد اشخاص من اصول افريقية فقد عقدت كل مؤتمرات الجامعة الافريقية في الخارج ، واحاطت بها ظروف مختلفة ، وفيما يلي نستعرض اهم مؤتمرات الجامعة الافريقية :

1ـ المؤتمر الاول للجامعة الافريقية (لندن 1900) :

عقد هذا المؤتمر في لندن خلال الأيام 23و 24و 25/ 7 / 1900 ، في قاعة ويستمنستر تاون ، وينسب البعض الدعوة الى عقد هذا المؤتمر الى المحامي الجامايكي هنري سيلفستر وليامز ، للفت الانتباه الى قضية حماية السود ، وبلغ عدد المشاركين في المؤتمر 30مندوبا من السود عن إنجلترا وجزر البحر الكاريبي ، وقد شكلت في المؤتمر لجنتين للاهتمام بتأسيس جمعية افريقانية دائمة ، ولتوجيه نداء الى أمم العالم ، وافتتح الأسقف الأمريكي الأسود والترز المؤتمر ، الذي أشار الى أن السود في العالم يجتمعون لاول مرة لتحسين أوضاعهم ، واشار الى انه من الخطأ العيش في الولايات المتحدة الأمريكية ، بين قوم توجه افكارهم وتقاليدهم ضد السود ، مشيرا الى تحسن بعض اوضاع السود ، حيث إنخفضت الأمية الى 45٪ ، واصبحوا يستحوذون على 735مليون دولار ، وتولى أمانة المؤتمر دي بوا ، الذي كان له دورا كبيرا في جميع المؤتمرات اللاحقة ، كما شهد هذا المؤتمر ظهور مصطلح الوحدة الأفريقية لأول مرة [(8)] .

وتناول هذا المؤتمر عدة قضايا ، طرح فيها المتحدثون آرائهم ، ومنهم أساقفة إنجليز مثل أسقف لندن الدكتور مانديل كرايتون ، ومن تلك القضايا التي تناولها المؤتمر ، حصول الأفارقة على بعض حقوقهم ، كمواطنين في المستعمرات البريطانية ، ومشكلة الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية ، والتفرقة العنصرية بين السود

حسن يوسف الحلويني

والبيض ، ولكن هذا المؤتمر فشل في تشكيل أمانة دائمة له ، وقد واجهت المؤتمر مشكلة تتعلق بالتمويل ، حيث انتهى المؤتمر بعجز مالي قدره 22ليرة إسترلينية ، فيما كانت ميزانية المؤتمر مائة ليرة ، وكانت هذه المشكلة أحد عوامل فشل مؤتمرات الجامعة الأفريقية .(9)

2. المؤتمر الثاني للجامعة الافريقية (باريس 1919) :

وقد جاء هذا المؤتمر بعد الحرب العالمية الأولى ، واستغل المؤتمر إنعقاد مؤتمر باريس للسلام ، وأجواء نهاية الحرب العالمية الأولى ، لإسماع رأيهم كزنوج للمؤتمرين ، وحضر المؤتمر 75من الشخصيات المختلفة من القارات الثلاث (أفريقيا وأمريكا وأوربا) ، وقد دعا الى عقد هذا المؤتمر دي بوا ، وعقد تحت شعار " أفريقيا للأفريقيين " ، وكاد أن يؤدي هذا الشعار الى إفشال المؤتمر ؛ لأن سياسة فرنسا في أفريقيا هي سياسة تهدف الى السيطرة الدائمة ، غير أن تدخل النائب السنغالي في البرلمان الفرنسي (بيليز) لدى رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو أدى الى عقد المؤتمر في باريس . ويلاحظ التاريخ الطويل بين المؤتمرين الأول والثاني ، والذي يعود الى خلافات بين المنظمين ، وقد كان تركيز مؤتمر باريس على الخروج بوثيقة لحقوق الإنسان الأفريقي .(10)

ونتج عنه عدة قرارات ، ومنها وضع المستعمرات الالمانية تحت رقابة دولية ، ومنح الآراضي للافارقة لزراعتها ، ومنع إستغلال الاهالي ، وإلغاء الرق والتفرقة العنصرية وعقوبة الاعدام ، وإشراك الافارقة في حكم بلدانهم والحق في التعليم ، وحق الافارقة في الاشتراك في الحكومة بمجرد ان تسمح ظروفهم فيما بعد بذلك ، وجديد المؤتمر بالنسبة لنوعية المشاركين هو إسهام الطلبة الافارقة في باريس ولندن في اعمال هذا المؤتمر ونتائجه.

3– المؤتمر الثالث للجامعة الافريقية (لندن - بروكسل - باريس 1921):

وقد أنعقد هذا المؤتمر على ثلاث مراحل في المدن المذكورة على التوالي ، ففي لندن حضر المؤتمر 113مندوبا ، منهم 41من القارة الأفريقية ، و 35من القارة الأمريكية ، و 24من السود المقيمين في أوربا ، و 7من مناطق أخري ، وترأس مؤتمر لندن دي بوا ، فيما ترأس مؤتمر باريس بليز ديلجن ، وطالب المؤتمر الثالث للجامعة الأفريقية بالمساواة بين الأجناس ، بإعتبار أن ذلك من دعائم التقدم الإنساني ، وعدم

تقسيم البشر الى " انصاف آلهة وحيوانات " كما جاء بلغة المؤتمر ، كما طالب المؤتمر بعودة السود الى اوطانهم من البلدان المستغلة ، وإنشاء منظمة دولية للاهتمام بمشاكل الزنوج ، وحماية اليد العاملة السوداء ، عن طريق منظمة العمل الدولية ، وأن يتم ضم عضو زنجي الى اللجنة الخاصة بالانتداب التابعة لعصبة الامم ، حالما يصبح مكان أحد اعضاء اللجنة شاغرا .

وتأثر المؤتمر ببعض الأجواء الداخلية كالصراع بين تيار الزنوج الأمريكيين الأكثر تحررا وأولئك المرتبطين بفرنسا ، فيما يتعلق بالمطالب الاستقلالية ، كذلك ما يتعلق بالاتهامات التي وجهها بعض الاعضاء الى زملائهم بالشيوعية وتدخل الصحافة في ذلك ، وهي أسباب مع غيرها ساهمت في تنقل المؤتمر من عاصمة الى أخرى [11] .

وبخصوص الوضع في افريقيا فقد تصور دي بوا ، ان مستقبل افريقيا سيكون رهين باحد امرين ، فاما تقسيمها بين دولتين او ثلاث من الدول الكبرى ، وتقوم على المساواة بين البيض والسود ، او إقامة دولة شاملة كبرى ، تقوم بتحقيق الهدف اذا فشل التقسيم [12] .

4- المؤتمر الرابع للجامعة الافريقية (لندن - لشبونة 1923):

عقد هذا المؤتمر في جولتين إحداهما في لشبونه عاصمة البرتغال والأخرى في لندن ، وقد حضر جولة لندن بعض العلماء والكتاب من اليسار ، والعديد من الشخصيات من 13دولة ، وكان الحضور عموما أقل من المؤتمر السابق ، وطالب هذا المؤتمر بمعاملة السود كبشر ، واستنكر المعاملة العنصرية التي يتبعها اللورد سمطس في جنوب أفريقيا ، ضد السود ولصالح البيض ، حيث أشار البيان الى ذلك : " إننا بالإختصار نطالب أن يعامل الجنس الأسود في العالم كله كبشر وليس في إستطاعتنا أن نرى طريقا آخر للسلام والتقدم . انه ليس هناك من شخصية أكثر تناقضا تواجه العالم من رئيس دولة أفريقية جنوبية كبيرة ، يحاول محاولة عميان أن يقيم السلام وحسن النية في أوربا ، بان يطأ على رقاب الملايين من الأفريقيين السود وقلوبهم " [13] .

وكرر المؤتمر الدعوة لابناء القارة الى الوحدة بين الأفارقة في القارة الأفريقية

وخارجها ، اما مؤتمر لشبونة سيعتبر الجزء الثاني من المؤتمر، وجاء بعد تزايد حملات الاتهام بالشيوعية ، وحدوث خلافات داخل المؤتمر في لندن ، وركز المؤتمر على نظام السخرة ، الذي تتبعه الحكومة البرتغالية في مستعمراتها الأفريقية ، وتفرضه بالقانون والقوة على الأفارقة ، وحضر المؤتمر وزيران سابقان في الحكومة البرتغالية ، ووعدا بالعمل على التدخل لإدخال إصلاحات في المستعمرات .

5ـ المؤتمر الخامس للجامعة الافريقية (نيويورك 1927):

عقد هذا المؤتمر في مدينة نيويورك سنة 1927برئاسة الدكتور ديبوا ، وهو آخر مؤتمر يديره مباشرة ، وقد طالب هذا المؤتمر بالتعاون مع شعوب وعرقيات عديدة ملونة ، كالهنود والصينيين والمصريين ضد الاستعمار والعنصرية ، وهنا نشير الى ضرورة الانتباه الى ان الدعوة الاولى للافريقانية كان يغلب عليها الطابع الاسود ، ولهذا تمت الاشارة في هذا المؤتمر الى المصريين ـوهم افارقة ـكإضافة جديدة الى الحركة الافريقانية .

وقد حاول ديبوا تحديد مكان الاجتماع القادم في تونس سنة 1929، مؤكدا على دور الشمال الافريقي في تحرير القارة ، وهذا ايضا مدلول آخر لتوسع مفهوم الافريقانية ، غير ان فرنسا ـ التي كانت تحتل تونس ـ رفضت السماح بذلك ، وقد أثرت الازمة الاقتصادية التي شهدها العالم في هذه الفترة على الحركة الافريقانية وعلى الذين كانوا يدعمونها ، وهم في معظمهم من الطبقة المتوسطة وخاصة من زنوج الولايات المتحدة الامريكية ، ويلاحظ ايضا عقد مؤتمر مصاحب افريقي خلال نفس الفترة ، وهو مؤتمر الجمعية الدولية لإصدقاء اثيوبيا الافريقيين . ويشير البعض الى ان المؤتمر شهد كذلك محاولات من الشيوعيين لإختراق صفوف الحركة السوداء في أمريكا وهدم نشاطها الذي كانوا يرونه بأنه يعيق إنتشار الشيوعية في أفريقيا [14]

6ـ مؤتمر مانشيستر 1945 [15]:

وهو المؤتمر السادس في سلسلة مؤتمرات الجامعة الافريقية ، وهناك من يصنفه بانه الخامس على إعتبار ان مؤتمر 1919هو الاول حسب رأيهم ، وعقد هذا المؤتمر في مدينة مانشيستر البريطانية في شهر التمور (اكتوبر) سنة 1945، وقد جاء هذا المؤتمر بعد الحرب العالمية الثانية ، ولوحظ عليه نقص المشاركين من زنوج الولايات المتحدة الامريكية والكاريبي ، مقابل زيادة عدد المشاركين من القارة الافريقية ، وهو الخطوة المفصلية في توطين النضال من اجل الاستقلال وتحقيق

الوحدة الافريقية في القارة الافريقية ، كما حمل ابناء القارة لواء المطالبة بالاستقلال والمناداة بالوحدة الافريقية ، وهي مطالب جديدة في تاريخ المؤتمرات الافريقية ، بل إن هذه المطالب كانت تفوح منها رائحة التهديد كالقول : " فإذا كان العالم الغربي مصمما على ان يحكم الجنس البشري بالقوة فإن الافريقيين قد يضطرون ان يلجأوا الى القوة كملجأ أخير في محاولتهم نيل حريتهم ، حتى ولو قضت القوة عليهم وعلى العالم " (16) .

وقد بلغ عدد المشاركين في المؤتمر 200مندوب ، وترأسه دي بوا الذي بلغ عمره آنذاك 73سنه ، فكانت رئاسته للمؤتمر فخرية ، وشارك في إدارته شباب أفارقة ، ومن ابرز المشاركين الافارقة في هذا المؤتمر كوامي نكروما من ساحل الذهب (غانا) ، وجومو كينياتا من كينيا ، ومثل ازيكوي زعيم نيجيريا - الذي لم يستطع الحضور - الدكتور ماجنس وليام ، وغيرهم من زعماء وادباء القارة وقد توصل المؤتمر الى إتخاذ قرارات من ابرزها :

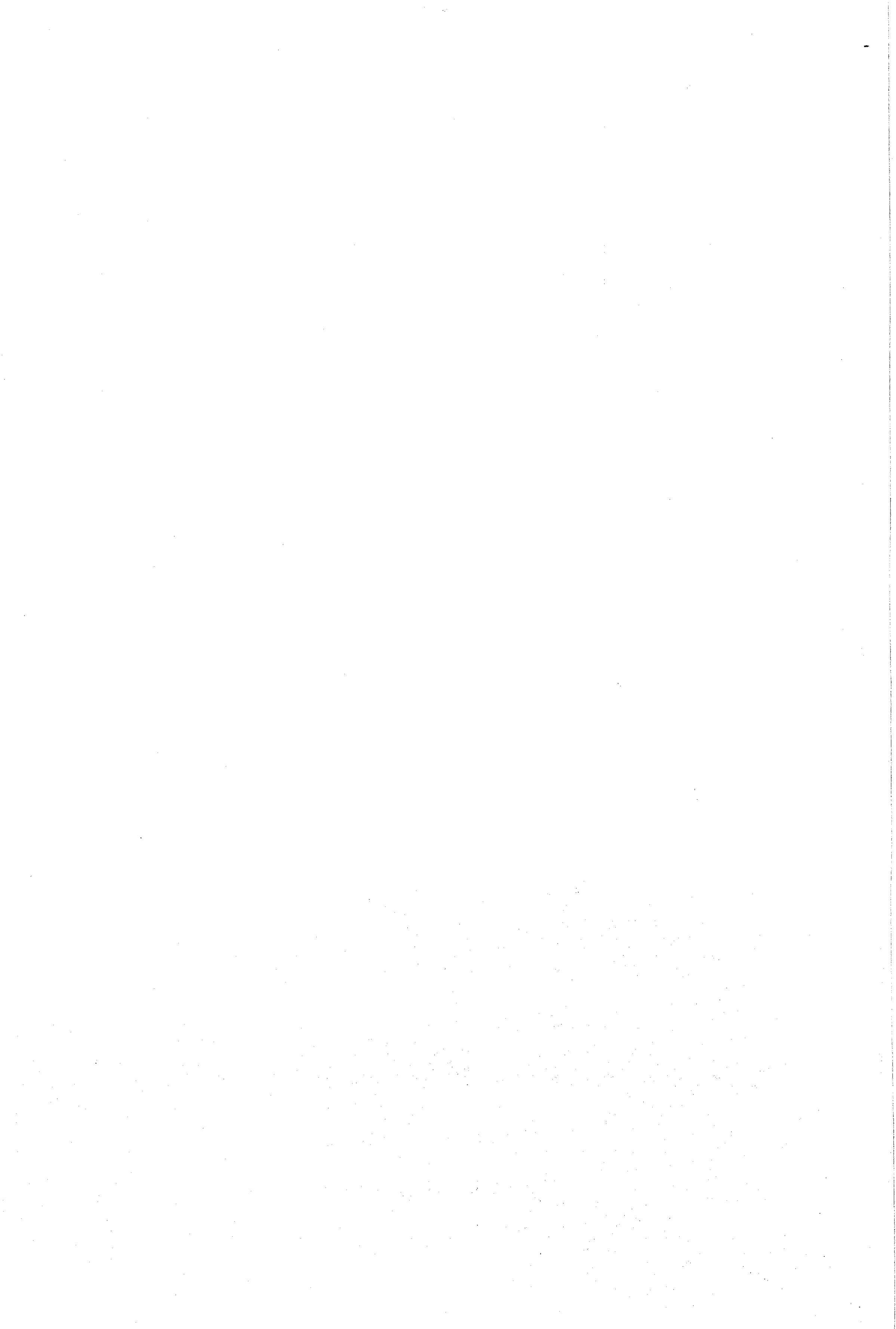
أ _وحدة دول غرب افريقيا ، مع ملاحظة ان جميع هذه الدول تقع تحت الاستعمار .

ب _تأييد مطالب شمال افريقيا بالاستقلال (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) .

ج _تأييد حق السودان في الاستقلال .

كما كان المؤتمر بداية للفصل بين القضايا الافريقية ، وهي المتعلقة بالاستقلال والتحرر ، مع ربط القارة مع زنوج امريكا في القضية المشتركة وهي قضية العنصرية .

اما بعد الحرب العالمية الثانية فقد انتقل الزخم الفكري الخاص بالوحدة الافريقية الى القارة الافريقية على يد بعض الشخصيات الافريقية ، وإن كانت ذات تيارات متباينة من حيث اساليب تحقيق هذه الوحدة وشكلها ومقاصدهم ، ومن ابرز هولاء كوامي نكروما وجمال عبد الناصر وجومو كينياتا وليوبولد سنغور وازيكوي وجوليوس نيريري وغيرهم ، وإن تفاوتت إسهماتهم شكلا وموضوعا ، مع ملاحظة ان نكروما وكينياتا قد شاركا في مؤتمر مانشيستر سنة 1945بصفة امينين للمؤتمر .



المبحث الثالث
المحاولات الرسمية لتحقيق الوحدة الأفريقية (الاتحادات والمؤتمرات)

تأخر استقلال معظم الدول الأفريقية الى أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات ، ناهيك عن بعض الدول التي تأخر إستقلالها الى السبعينيات والثمانينيات ، مثل زيمابوي وناميبيا وأنجولا وغيرها ، ولهذا فإن أدبيات التجارب الوحدوية الأفريقية لا تعود الى ابعد من آو أخر الخمسينيات وقد شهدت القارة العديد من التجارب الوحدوية وكثير منها لم يدم طويلا ، وجميعها قد إنتهت الآن ولم يبق منها إلا منظمة الوحدة الأفريقية ، كما يلاحظ على هذه الاتحادات أنها لم تكن إتحادات شاملة لكل دول القارة ، باستثناء الاتحاد الأفريقي الملجاشي ، والذي لم يدم طويلا وحلت منظمة الوحدة الأفريقية محله ، وهو نفسه لم يضم كل الدول الأفريقية رغم أنه إتحادا كان مفتوحا لكل الدول الأفريقية ، وقد أثرت عوامل معينة على فشل معظم التجارب الوحدوية الأفريقية الأولى ، وكان للعامل الخارجي (الدول الاستعمارية الأوربية) الدور الأكثر تأثيرا في هذا الجانب ، فهي لم تكن مستعدة للتنازل عن مكاسبها ؛ التي تعود عليها من وراء استعمار القارة الأفريقية ، وهو ما دعاها في السابق الى تقسيم القارة الأفريقية على أسس غير منطقية لا تناسب إلا السيطرة الاستعمارية ، يضاف الى ذلك بعض العوامل الداخلية من قبيل التمسك بالسيادة الوطنية ، ورغبة الأنظمة السياسية في التمسك بسلطات مطلقة داخل هذه الكيانات الحديثة الاستقلال ، ولا تتناول هذه الدراسة المحاولات الوحدوية الأفريقية شمال الصحراء في الوطن العربي على إعتبار أن هذه المحاولات تدخل في إطار السعي لتحقيق الوحدة العربية القائمة على أساس قومي ؛ فالدول العربية فقط هي المعنية بهذه الوحدة في أفريقيا وآسيا مثل جامعة الدول العربية على سبيل المثال ، وسوف نستعرض فيما يلي ابرز المحاولات الوحدوية الأفريقية :

إتحاد وسط أفريقيا :

تكوَن هذا الاتحاد عام 1958، وضم كل من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسلاند ، وهي دول خاضعة للاستعمار البريطاني ، ولا يخفى أن هدف

هذا الاتحاد هو تحقيق رغبات الاستعمار البريطاني ، وتحت حجة مشاركة الأفارقة للأوربيين في شؤون الحكم ، وقد زاد هذا الاتحاد من القبضة الفعلية لبريطانيا على هذه الدول ، فقد تم توحيد إدارة هذه الدول ليسهل السيطرة عليها ، كما حظي المستعمرون البيض في هذه الدول بإمتيازات خاصة ، هذه الجاليات التي استطاعت فيما بعد إقامة نظم فصل عنصرية ، وقد تهاوى هذا الاتحاد بعد إستقلال نياسلاند (مالاوي) عام 1964، وروديسيا الشمالية (زامبيا) في نفس العام .

مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة (غانا 1958):

وقد حضر هذا المؤتمر كل من تونس وليبيا ومصر والسودان والمغرب وغانا وليبيريا وأثيوبيا ، ولم يسمح لنظام جنوب أفريقيا بالمشاركة كونه نظاما عنصريا ، وهو أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة شمال وجنوب الصحراء ، عقد في أكرا في الفترة من 15الى 22/ 4 / 1958 ، وقد عقد المؤتمر تحت عدة شعارات مثل : أفريقيا للأفريقيين ، وأفريقيا ينبغي أن تكون حرة ، وأرفعوا أيديكم عن أفريقيا ، [17] وهو ليس إتحادا بل مؤتمرا لبعض الدول الأفريقية أكد على بعض المبادئ مثل مبادئ مؤتمر باندونج ، وإحترام ميثاق الامم المتحدة ، إستقلال الاجزاء المستعمرة من القارة ، وضرورة التعاون الفني وتبادل الزيارات والمعلومات بين الدول الأفريقية ، كما طالب المؤتمر بوقف التجارب النووية ، ووقف إنتاج هذا النوع من الأسلحة ، وحل مشكلة فلسطين وناميبيا حلا عادلا ، وطالب المؤتمر فرنسا بسحب قواتها من الجزائر ، وإعطاء حق تقرير المصير للشعب الجزائري ، وطالب المؤتمر كذلك بإلغاء العنصرية في القارة ، إلا أن المؤتمر فشل في وضع آلية دائمة له مثل أمانة عامة .

إتحاد مالي :

أقيم هذا الاتحاد في شهر أي النار (يناير) 1959، وحضره أربعة واربعون ممثلا للسنغال وداهومي (بنين) والسودان الفرنسي (مالي حاليا) وفولتا العليا (بوركينا فاسو حاليا) ، ولم تحضره النيجر التي كان من المقرر مشاركتها ، ويلاحظ أن جميع هذه الدول خاضعة للنفوذ الفرنسي في تلك الفترة ، وتتمتع بحكم ذاتي محدود ، في ظل الدستور الفرنسي الصادر في 4/ 10/ 1958وأنشأ الاتحاد بعض المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية :



أ- للاتحاد رئيس واحد ومجلس وزاري يضم وزيرين عن كل دولة عضو في الاتحاد .

ب _جمعية تشريعية منتخبة لمدة خمس سنوات ، تمثل فيها كل دولة بأثني عشر نائبا (48نائبا) ، يتم اختيارهم من الجمعية الوطنية لكل دولة عضو .

ج _محكمة فيدرالية مستقلة .

غير أن هذا الاتحاد أقتصر فيما بعد على مالي والسنغال ، وذلك بسبب رفض بنين وبوركينا فاسو المصادقة على الدستور الاتحادي ، رغم موافقتهم المبدئية عليه ، واعترف الرئيس الفرنسي ديغول بالاتحاد في خطاب له أمام المجلس الاتحادي المالي في 13/12/ 1959بمدينة داكار . ثم تخلت الدولتين المعنيتين عنه تباعا ، السنغال في 20/ 8 / 1960 حيث أعلنت استقلالها ، ومالي في 22/ 9 / 1960 ، وهو اليوم الذي أعلنت فيه استقلالها أيضا ، وأشارت بعض الآراء حول أسباب فشل الاتحاد الى الخلاف على رئاسة الاتحاد بين رئيس السنغال سنغور ورئيس مالي موديبو كيتا .

وقد حاول سنغور تفسير أسباب فشل الاتحاد بقوله : " لقد اردنا نحن وغيرنا أن نعمل بسرعة أكثر مما يجب ، مستندين لا على حقائق إقليمية ولكن على مشروعات نظرية ذات طابع فرنسي " .. وفي موضع آخر يقول سنغور : " الاتحاد القائم على دولتين عسير التحقيق إذ لا تكون فيه أغلبية ، وبالتالي لا يوجد حكم في حال إذا ما وقع خلاف ، وهذا هو بذاته ما وقع في تجربة مالي " (18)

مجلس الوفاق :

بعد فشل إتحاد مالي سعت بعض الدول الأفريقية بدعم فرنسي - لضم مستعمراتها ليسهل السيطرة عليها - الى إقامة إتحاد بين ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا وبنين ، وقد جاء الاجتماع التمهيدي لهذا الاتحاد في باريس ، ثم الاجتماع الذي أعلن فيه عن إقامة الاتحاد في أبيدجان (29/ 5 / 1959) ، وقد أطلق على الاتحاد أسم مجلس الوفاق ، وهو مجلس تتم رئاسته بالتناوب بين الرؤساء الأربعة ويضم في صورته الموسعة بعض الوزراء ورؤساء ونواب المجالس التشريعية ، إضافة الى مؤسسة إقتصادية هي (صندوق التضامن) الذي يتكون من مساهمات الدول الاعضاء ، الى جانب خطط لإقامة وحدة جمركية وتوحيد بعض القوانين والخطط والسياسة الخارجية (19)

مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة (أديس أبابا 1960):

يعتبر مؤتمر أديس ابابا الثاني للدول الأفريقية المستقلة ، وهو ليس إتحادا ، وقد حضرته الدول الأفريقية المستقلة آنذاك وهي : مصر وليبيا وتونس والمغرب وغينيا وليبيريا وغانا ونيجيريا والكمرون والسودان وأثيوبيا والصومال الى جانب حكومة الجزائر المؤقتة وهيئات ومنظمات أخرى ، أبرزها مندوب عن مؤتمر الشعوب الأفريقية ، وفي المؤتمر ظهر خلاف - يبدو أنه أزلي - حول شكل الوحدة الأفريقية بين المطالبين بوحدة شاملة وبين المطالبين بنوع من التضامن والتعاون ، الذي لا يرقى الى الوحدة الشاملة ، كما أوصى المؤتمر بإقامة مجلس للتعاون الاقتصادي تحت اسم (المجلس الأفريقي للتعاون الاقتصادي) وتدعيم التعاون في توحيد التشريعات وغيرها [20]

إتحاد الدول الأفريقية :

أقيم هذا الاتحاد في 1/ 7 / 1961 بين ثلاث دول هي غينيا وغانا ومالي ، وقد كان الاتحاد ثمرة جهود الرئيسين كوامي نكروما وأحمد سيكتوري ، وأنضم لهما فيما بعد الرئيس المالي موديبو كيتا ، وقد جاء قيام الاتحاد بعد تفكك إحاد مالي السابق الإشارة أليه ، وقد وضعت للاتحاد أهداف عريضة ومؤسسات على رأسها مؤتمر الاتحاد الذي يتكون من رؤساء الدول ، ويجتمع مرة كل ثلاثة أشهر ، الى جانب لجنة تحضيرية ولجان أخرى متخصصة ، ورغم ذلك باء الاتحاد بالفشل ، وطغت عليه ظلال منظمة أكبر هي منظمة الدار البيضاء.[21]

مؤتمر الدار البيضاء (منظمة الدار البيضاء) :

وهو من أهم المنظمات التي تأسست في تلك الفترة ، ويلق عليه إيانا مجموعة الدار البيضاء ، وقد جاء بعد دعوة ملك المغرب محمد الخامس لعدد من الدول الأفريقية للاجتماع في مدينة الدار البيضاء بالمغرب ، وبعد مشاورات ولقاءات إنعقد هذا المؤتمر في الفترة ما بين 3الى 7/ 1 / 1961 ، وإستهدف المؤتمر تبادل وجهات لنظر حول مسائل تحرير القارة ودع الاستقلال ، وقد شاركت في هذا المؤتمر ، مصر وحكومة الجزائر المؤقتة وغينيا ومالي وغانا ، أي ان هذا الاتحاد ضم ثلاث دول عربية من شمال أفريقيا وثلاث دول من غرب أفريقيا جنوب الصحراء ،

وحضرته ليبيا وكذلك سيلان بصفة مراقبين ، وقد إتخذ المؤتمر عدة قرارت منها :

أ- مساندة شعب الجزائر وحكومته المؤقتة، من أجل الاستقلال وبكافة الوسائل .

ب _الاعتراف بالبرلمان القائم في الكنغو وبرئاسة كازافوبو ، والإعلان عن سحب الجيوش والموظفين الافارقة في الكنغو تحت إمرة الامم المتحدة .

ج _استنكار السياسة الإسرائيلية ودعمها للاستعمار الأوربي ، وحل مشكلة فلسطين حلا عادلا.

د _الاعتراض على إستمرار فرنسا في إجراء تجاربها الذرية في أفريقيا .

و _تأييد حق المغرب في المطالبة بموريتانيا .

كما وقعت الدول الاعضاء على الميثاق الذي ينظم العلاقة بينها ، وقد نص الميثاق على عدة مبادئ أهمها :

● مبدأ الوحدة الأفريقية ، حيث نصت الديباجة على لان رؤساء الدول الأفريقية على (العمل على نصرة الحرية في جميع أرجاء أفريقيا وتحقيق وحدتها) .

● مبدأ عدم الانحياز ، فقد جاء في ديباجة الميثاق (وتعزيز السلام في العالم بإنتهاج سياسة عدم الانحياز .

● مبدأ محاربة الاستعمار الجديد والقديم بجميع أشكاله ، وهو ما أكدته الفقرة الثالثة من الميثاق التي جاء فيها : (وعلى تصفية الاستعمار القديم والجديد بجميع أشكاله) .

● مبدأ التعاون بين الدول الاعضاء ، حيث نصت الفقرة الخامسة من الديباجة ، على إقامة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول الاعضاء .

كما نص الميثاق على غيرها من المبادئ مثل مبدأ المحافظة على سيادة الدول الأفريقية واستقلالها ووحدة أراضيها ، ومبدأ تحرير الآراضي الأفريقية ، التي مازالت تعاني من الاحتلال ومساعدتها ومد يد العون لها .

كما نص الميثاق في مادته الأولى على إنشاء لجان دائمة للتنسيق وتحقيق التعاون بين الدول الاعضاء على النحو التالي :

أ _**اللجنة السياسية** : وهي لجنة من رؤساء الدول ، أو ممثليهم ، وتجتمع مرة في السنة ، أو بدعوة من إحدى الدول الاعضاء وموافقة الأغلبية ، وتختص اللجنة بتنسيق السياسات المختلفة للدول الاعضاء في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها .

ب _**اللجنة الاقتصادية** : وهي من أهم اللجان ويناط بها معالجة المشاكل الاقتصادية ، من قبل وزراء الاقتصاد أو من ينوب عنهم ، ويقدمون تقريرهم الى اللجنة السياسية ، وقد تمخض عن الاجتماع الثاني لهذه اللجنة الذي عقد في القاهرة في شهر الطير (أبريل) 1962 التوقيع على معاهدة إنشاء السوق الأفريقية المشتركة ، وإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية الأفريقية ، الذي يتكون من عضوين دائمين من كل دولة عضو ، يقومون بإنتخاب رئيس للمجلس كل ثلاث سنوات ، وتناط بهم كذلك مهمة وضع سياسة إقتصادية ناجحة لإسغلال موارد القارة ، وتم كذلك إنشاء الاتحاد الأفريقي للمدفوعات ، لتوسيع وتنشيط التبادل التجاري بين الدول الاعضاء ، كما تضمن الميثاق إنشاء البنك الأفريقي للتنمية - خلال نفس إجتماع اللجنة بالقاهرة - لتويل المشروعات الإنتاجية وجذب رؤس الأموال .

ج _**اللجنة الثقافية** : وهي تتكون من وزراء التربية والتعليم أومن ينوب عنهم ، وهي كاللجنة الاقتصادية تجتمع دوريا ، وتقدم تقريرها الى اللجنة السياسية (كما نصت على ذلك المادة 5من ميثاق الدار البيضاء) ، وتهتم هذه اللجنة بالتعاون الثقافي ، والحفاظ على الحضارة الأفريقية .

د _**القيادة المشتركة الأفريقية العليا** : وتتكون من رؤساء الأركان في الدول الاعضاء ، أو من ينوب عنهم ، ومقر اللجنة أكرا عاصمة غانا ، وهذه اللجنة تجتمع دوريا أيضا ، وتحول تقاريرها الى اللجنة السياسية ، وتهدف هذه القيادة الى الدفاع عن الدول الأفريقية ضد العدوان وحماية إستقلالها ، وهو ما نصت عليه المادتين 6و 7من بروتوكول تنفيذ ميثاق الدار البيضاء.

و _**مكتب الاتصال** : وهو بمثابة الأمانة أو (السكرتارية) ، الذي يهدف الى تنسيق وتفعيل عمل اللجان المختلفة ، ومقره مدينة باماكو عاصمة مالي ، ويوجد للمكتب أمين أو سكرتير ومساعدين وموظفون ، يؤدون عملهم بمعزل عن دولهم ، أي اعتبارهم موظفون دوليون ، لهم نفس المزايا والحصانات التي يتمتع بها السلك السياسي .

ويلاحظ أن منظمة الدار البيضاء هي منظمة مفتوحة للدول الأفريقية المستقلة ، ولكن قبول أي عضو جديد لابد أن يحظى بموافقة جميع الاعضاء ، أي ان لكل دولة عضو مؤسسة الحق في استخدام الفيتو ضد دخول الى عضو جديد للمنظمة ، وهذا

عيب مؤسسي في كيان هذه المنظمة ، التي من عيوبها أيضا التباعد الجغرافي بين دولها في مقابل ضعف وسائل المواصلات والاتصالات بين الدول الاعضاء في ذلك الوقت ، يضاف الى ذلك الاختلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين مجموعة من الدول حديثة الاستقلال ، كما توجد بين الدول الاعضاء المؤسسين دولة ناقصة السيادة هي الجزائر ، التي ما زالت حتى ذلك الوقت تحت الاحتلال الفرنسي ، يضاف الى ذلك وجود دول اعضاء هي في نفس الوقت اعضاء في اتحاد آخر ، مثل مالي وغانا وغينيا ، ووجود خلافات داخل المنظمة بين الدول الاعضاء كالخلاف الحدودي المغربي - الجزائري ، والخلاف المصري - الغاني حول علاقة غانا بإسرائيل ، وخلاف آخر مصري - مغربي ، بسبب تأييد مصر للجزائر في خلافها الحدودي مع المغرب ، وإيواء مصر لعناصر من المعارضة المغربية .

مؤتمر برازافيل أو مجموعة برازافيل
(منظمة إتحاد الدول الأفريقية والملجاشية) :

وقد جاء إنشاء هذه المنظمة بعد عدة تطورات سياسية داخل وخارج القارة ، يمكن الإشارة إلى بعضها :

أ - التطور الأول جاء عقب صدور دستور الجمهورية الخامسة في فرنسا في 6/30 / 1958 ، وتعديله سنة 1960، الذي نظم العلاقة بين فرنسا ومستعمراها ، وفق خطط الرئيس الفرنسي شارل ديغول ، حيث طرح على المستعمرات الفرنسية ، ثلاثة خيارات فإما البقاء كمستعمرات كما هي عليه ، أو البقاء ضمن المجموعة الفرنسية ، في وضع شبيه بالكومنولث البريطاني ، وقد إختارت عدة دول أفريقية الضع الأخير ، وطرح ديغول على الدول الأفريقية كذلك فكرة الاستقلال عن فرنسا والامتناع على الانضمام الى الكومنولث المقترح وقد إختارت بعض الدول الأفريقية هذا الوضع ، ومنها غينيا في عهد الرئيس أحمد سيكتوري ، وقد استقلت غينيا فعلا سنة 1958 .

ب - التطور الثاني في هذه المجموعة جاء بإجتماع الدول الأفريقية ، التي إختارت البقاء في الكومنولث الفرنسي في ساحل العاج في أكتوبر 1960وهي السنغال وموريتانيا والكمرون والنيجر وداهومي (بنين) وساحل العاج وأفريقيا الوسطى والكنغو برازافيل ، وكان إجتماع هذه الدول بغرض التشاور ومزيد من التعاون .

ج - وجاء التطور الثالث بإجتماع هذه المجموعة من جديد في برازافيل ، بعد إنضمام الكنغو ليوبولدفيل وتشاد أليها ، وفي هذا المؤتمر تم وضع مشروع منظمة ، تنضم أليها مالاجاش (مدغشقر) ، واطلق عليها مجموعة برازافيل .

د - التطور الرابع حدث في 26/3/ 1961، حيث اجتمعت المجموعة في ياوندي عاصمة الكمرون ، انضمت لها هذه المرة مالاجاش (مدغشقر) ، وقرروا إنشاء منظمة إفريقية مالاجاشية للتعاون الاقتصادي .

و - التطور الخامس في حركة هذه المجموعة حدث في 11/9/ 1961، في إجتماع دول هذه المجموعة في تاناناريف عاصمة مالاجاش ، بحضور 12دولة الى جانب الدولة المضيفة ، وفي هذا المؤتمر تم الإعلان عن قيام اتحاد الدول الأفريقية والملجاشية ، الذي إنضمت له في شهري الربيع (مارس) وناصر (يوليو) 1963 دولتي رواندا والتوجو على التوالي ، ووقع الإختيار على مدينة كوتونو كمقر للأمانة العامة للإتحاد .

هياكل منظمة الدول الأفريقية والملجاشية :

ضم هذا الاتحاد الدول الأفريقية المؤسسة وفتح باب العضوية أمام الدول الأخرى ، بشرط حصولها على موافقة جميع الدول الاعضاء ، وهذا يعني تمتع جميع الدول الاعضاء بحق الفيتو في قبول أي عضو جديد . وقد ضم الاتحاد المؤسسات التالية :

1ـ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات : [22] وهو السلطة العليا ، التي تشرف على السياسة العامة للاتحاد ، وتضع الميزانية ، وينعقد هذا المؤتمر مرتين في العام في دورات عادية على الأقل ، وقد ينعقد في دورات طارئة بناء على طلب عضو من أعضائه ، وموافقة أغلبية اعضاء الاتحاد ، وقد اخذ المؤتمر بقاعدة الأغلبية العادية في التصويت ، ماعدا مسالة قبول الاعضاء الجدد وإنهاء الاستعمار ، ويبدو هذا تأثيرا فرنسيا على الدول الاعضاء ومنظمتهم الجديدة وهي مسالة متوقعة في تلك الحقبة التي لازال الاستقلال فيه في شهوره الأولى في الكثير من الدول الأفريقية ، حيث يشترط حصول الإجماع في هاتين المسألتين ، كما يقوم المؤتمر كذلك بتعيين الأمين العام الإداري للاتحاد .

2ـ مجلس الوزراء : [23] وهو هيئة غير دائمة ، تجتمع في دورات غير عادية حسب مقتضيات الظروف ، وتتبع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ويتكون من

وزراء مختصين وخبراء دائمين مثل مجموعة الامم المتحدة ، حيث يجتمع المندوبون للشاور قبل أي إجتماع .

3ـ الأمانة العامة الإدارية : [24]ويتولى إدارتها أمين عام ، يعين من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، بإقتراح من رئيس جمهورية داهومي ، وتتبع للأمانة العامة الإدارات التالية :

أ ـ إدارة الشؤون الاقتصادية .

ب ـ إدارة الشؤون الثقافية والاجتماعية .

ج ـ إدارة البحوث العلمية .

4ـ ميثاق الدفاع الأفريقي الملجاشي :

وهو ميثاق عسكري تم التوقيع عليه من الدول المؤسسة للاتحاد ، اقتبست أحكامه من مواثيق واحلاف عسكرية ، جرى تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث قام هذا الحلف على عدة مبادئ ، كالتمسك بميثاق الامم المتحدة ومبادئها ، والاعتراف بالمساواة في السيادة لجميع دول العالم ، والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين ، وتعزيز وحدة أفريقيا ، كما أستهدف الميثاق إقرار السلام في القارة ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، والدفاع المشترك ضد العدوان ، كما تضمن مبدا رفض حل النزاعات بالقوة أو التهديد بها [25] ، رغم أن الميثاق لم يحدد الوسائل اللازمة لذلك .

وتضمن الميثاق كذلك مبدا تنسيق السياسات الخارجية للدول الاعضاء في جميع المجالات [26] ، بما يكفل الإسهام في تحقيق علاقات دولية سلمية ، ونص كذلك على التشاور بين الاعضاء [27] ، في حالة شعور عضو من أعضائه بتهديد سلامة آراضيه وإستقلاله ، كما تضمن الميثاق المذكور مبدأ الدفاع الجماعي المشترك ضد أي عدوان على عضو من أعضائه ، أي أن الاعتداء على عضو من اعضاء الاتحاد يعتبر عدوان على جميع اعضاء الاتحاد [28] ، وتتكون مؤسسات ميثاق الدفاع الأفريقي الملجاشي من :

أ ـ المجلس الأعلى : [29]ويتكون من مندوب عن كل دولة عضو ، ويخذ قراراته بأغلبية الثلثين ، ويقوم بتبيق ميثاق الدفاع في حدود ما يخوله له رؤساء الدول والحكومات .

ب ـ الأمانة العامة الدائمة : ومقرها مدينة واجادوجو عاصمة داهومي (بوركينا

فاسو) ، وتتبع هذه الأمانة المجلس الأعلى ، ويرأسها أمين عام إداري ، ومهمتها العمل على الإعداد لدورات المجلس الأعلى وتنفيذ قراراته .

ج ـ هيئة أركان الحرب : ويتم تأسيسها من قبل المجلس الأعلى .

وقد أجاز هذا الميثاق للدول الاعضاء الانسحاب منه بشرط مضي عشر سنوات على سريان الميثاق ، وان يتم الانسحاب بعد سنة من تاريخ إبلاغ دولة مدغشقر به ، وهي بدورها تبلغ به الدول الاعضاء في الاتحاد [30]

اما فصل أحد الأعضاء من الاتحاد فهو يعود لرؤساء الدول والحكومات ، فلهم الحق في فصل الدولة التي ترتبط بإلتزامات تناقض الميثاق ، أو إذا تنكرت لهذا الإلتزام ، بشرط منح مهلة مقبولة لكي تصحح الدولة المعنية بالعقوبة اوضاعها في مواجهة الميثاق ، وان يتم قرار الفصل بأغلبية رؤساء الدول والحكومات ، ولكن يلاحظ أن الميثاق أجاز للدول الأعضاء التحالف مع دولة أو حلف آخر بما لا يتعارض مع الميثاق ، وبشرط موافقة الدول الاعضاء ، [31] كما يلاحظ أن هذا الاستثناء هو ثغرة للارتباط بفرنسا إذا هي رغبت في ذلك وربما وضعت بضغط من فرنسا نفسها .

5ـ ميثاق المنظمة الأفريقية الملاجاشية للتعاون الاقتصادي :

وهي إحدى المؤسسات التي أنشأتها المجموعة ، وجعلت مقرها ياوندي عاصمة الكمرون ، وهي منظمة ـ كما أشار ميثاقها ـ تهدف الى رفع مستوى شعوبها عن طريق التضامن ، والتعاون بين الدول الاعضاء في المنظمة [32] ، والتقارب والتنسيق في مجالات التخطيط والإنتاج والمبادلات التجارية ، [33] كما أنشات هذه المنظمة الاقتصادية بعض المؤسسات التابعة لها :

أ ـ المجلس الخاص : ويضم مندوب عن كل دولة عضو ، وليس له مقر ثابت ، بل يجتمع في الدول الاعضاء بالتناوب ، وهو بمثابة الهيئة التنفيذية للمنظمة الاقتصادية ، ويجتمع مرتين في العام بصورة عادية ، أو بناء على دعوة من أغلبية الدول الأعضاء ، ومن مهام المجلس كذلك وضع ميزانية المنظمة ، والأشراف على عمل اللجان الفنية [34]

ب ـ الأمانة العامة : ومقرها مدينة ياوندي عاصمة الكمرون ، وهي هيئة إدارية يرأسها سكرتير عام ، وتعمل تحت إشراف المجلس .

ج ـ اللجان الفنية : وهي مجموعة من اللجان حددها الميثاق ، أجاز إنشاء غيرها ، بغرض دراسة المشاكل الاقتصادية ،[35] واللجان التي حددها الميثاق هي:

ـ لجنة الأبحاث العلمية والفنية .

ـ لجنة دراسات مشكلات النقد .

ـ لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

6ـ الاتحاد الأفريقي الملجاشي للبريد والمواصلات السلكية : وقّعت دول مجموعة برازافيل كذلك على إتفاق خاص بالبريد والمواصلات السلكية ، وقد نص الاتفاق على إنشاء الهياكل التالية :

ـ لجنة الوزراء .

ـ الأمانة العامة .

ـ لجان الدراسات الإدارية والفنية .

أي تشكيل لجنة وزارية من الوزراء والمسؤولين في هذه الدول ، عن البريد والمواصلات السلكية وتكوين أمانة عامة ، لها أمين عام ، يتبع مباشرة للجنة الوزراء ، ومقرها مدينة برازافيل بالكنغو ، الى جانب أخرى تختص بالنواحي الإدارية والفنية المتعلقة بالاتحاد .

7ـ اتفاقيات وهياكل أخرى للاتحاد ، فقد وقّع الدول الأعضاء على بعض الاتفاقيات ومنها :

ـ اتفاقية إنشاء مؤسسة الطيران المشترك .

ـ اتفاقية دبلوماسية للدول الأفريقية الملجاشية .

ـ اتفاقية تعاون في شؤون القضاء والقانون .

ـ اتفاقية حرية إقامة وتنقل الأفراد .

ـ اتفاقية امتيازات وحصانات منظمة التعاون الاقتصادي .

ـ اتفاقية إقامة منظمة مشتركة للملكية الصناعية .

ـ الاتحاد الأفريقي الملجاشي لبنوك التنمية .

تلاشي منظمة الاتحاد الأفريقي الملجاشي : بعد إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية لم تتم الإشارة في ميثاقها الى هذه المنظمة ، رغم الاستفادة من ميثاقها ، وفي إجتماع لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الملجاشي ، عقب إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية بعد اشهر (يوليو 1963) بمدينة كوتونو في بنين ، تمت الإشارة إلى

ضرورة أن تسير منظمة الاتحاد الأفريقي الملجاشي تدريجيا نحو الاندماج في منظمة الوحدة الأفريقية ، أما في إجتماع داكار الذي عقد في مارس 1964، فقد تم الإعلان عن تحويل هذه المنظمة من منظمة سياسية الى منظمة إقتصادية بحتة مركزها ياوندي عاصمة الكمرون ، واطلق عليها الاتحاد الأفريقي الملجاشي للتعاون الاقتصادي ، وشكلت لجنة خاصة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويلها ، واجتمعت في مدينة نواكشوط بموريتانيا في إبريل 1964، لوضع ميثاق المنظمة الجديدة ، ولم تحضر هذا الاجتماع العديد من الدول الاعضاء وهي : ساحل العاج وأفريقيا الوسطى والنيجر وفولتا العليا ، ووضعت المنظمة في ميثاقها الجديد مبادئ للتعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي (36)

نظرة تقييمية على مجموعة برازافيل :

يلاحظ أن مجموعة برازافيل حققت تطورا سياسيا في إطار التنظيم الإقليمي الأفريقي ، وإن كان ذلك ضمن المجموعة الفرانكفونية ، ونجحت كذلك في تحقيق مصالحة بين بعض الدول الاعضاء ، مثل المصالحة بين الغابون والكنغو برازافيل ، وبين داهومي والنيجر ، ودعمت بنجاح دخول موريتانيا الى منظمة الامم المتحدة ، رغم معارضة المغرب ومؤيديه .

كما برز تقدم المنظمة على الصعيد الاقتصادي المؤسسي ، بإنشاء مؤسسات إقتصادية وتنسيق التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء ن وإنشاء المشروعات المشتركة ، وتوحيد القوانين الاقتصادية ، وتنقل العمالة وتوحيد أجورها (37)

مجموعة مونروفيا :

يلاحظ ان مجموعتي الدار البيضاء وبرازافيل لم تضم جميع الدول الافريقية ، كما يلاحظ وجود تنافس وإختلاف قائم بين المجموعتين حول بعض القضايا ، مثل تأييد مجموعة برازافيل لإستقلال موريتانيا ، الذي عارضته مجموعة الدار البيضاء تضامنا مع المغرب التي تطالب بموريتانيا كجزء من المغرب ، وتأييد مجموعة الدار البيضاء لإستقلال الجزائر ، بينما جاملت مجموعة برازافيل فرنسا بعدم تأييدها لإستقلال الجزائر ، ولهذا توصف مجموعة الدار البيضاء بانها اكثر تحرر وثورية في هذا الجانب ، يضاف الى ذلك انها طالبت بإتباع نهج حركة عدم الانحياز وعدم

إقامة قواعد عسكرية اجنبية في افريقيا ، وقبلت الجزائر عضوا في المجموعة رغم انها لم تحصل على إستقلالها بعد [38]

وخروجا من نفق هذا الانقسام الافريقي ، حاولت بعض الدول الافريقية بذل جهودها ، من أجل خلق كيان افريقي جديد موحد ، هدفه تحقيق الوحدة الافريقية الشاملة ، ومن اهم هذه المحاولات مؤتمر مونروفيا الذي عقد في الفترة من 8الى 12الماء (مايو) 1961والذي عقد بمونروفيا عاصمة ليبيريا ، وشاركت فيه 19 دولة ، ضمت دول مجموعة برازافيل ، الى جانب بعض الدول الاخرى ، وهي ليبيريا ونيجيريا وسيراليون والصومال وتوجو وتونس وأثيوبيا ، غير ان مجموعة الدار البيضاء رفضت الاشتراك في هذا الاجتماع ، فأبدى المؤتمر أسفه لذلك .

وقد قامت مجموعة مونروفيا على بعض المبادئ ، مثل المساواة بين الدول الاعضاء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض ، وإحترام السيادة ، والتعاون وحسن الجوار ، وإستهجان الحركات الهدامة الممولة من دول خارجية . كما استهدفت المجموعة تحقيق تعاون إقتصادي وثقافي ، وأوصى المؤتمر بتشكيل لجنة من الخبراء لتحقيق التعاون بين الدول الاعضاء ، واجتمعت اللجنة في داكار في الفترة من 17الى 24ناصر (يوليو) 1961، كما عقد إجتماع لوزراء إعلام هذه المجموعة في الفاتح (سبتمبر) 1961في ابيدجان عاصمة ساحل العاج .

ونجحت دول هذه المجموعة في جمع دول من الناطقين بالفرنسية والانجليزية لآول مرة ، إلا انها اخفقت في تقريب وجهات النظر الثورية والمحافظة بمقاييس ذلك العصر ، مثل الخلاف حول مشكلة الجزائر ، إلا ان ما حققته المنظمة يعد خطوة مهمة في الوصول الى هدف بناء منظمة افريقية تضم كل الدول الافريقية .

وإزاء تفاقم الخلاف بين المجموعتين (برازافيل والدار البيضاء) ، وفشل مؤتمر مونروفيا في حل هذا الخلاف ، توجه ازيكيوي الحاكم العام لنيجيريا بنداء الى دول المجموعتين ، لنبذ خلافاتهما ، واصفا اياها بالخلافات الثانوية ، من اجل تحقيق الوحدة الافريقية ، وبالفعل تمت الاستجابة لدعوة اكبر دولة افريقية ، وعقد الاجتماع المنتظر في لاجوس عاصمة نيجيريا في أي النار (يناير) 1962، لحل الخلافات بين المجموعتين ودمجهما في مجموعة واحدة . إلا ان مجموعة الدار البيضاء قاطعت الاجتماع بسبب عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة للاجتماع ، بحجة أن الجزائر دولة غير مستقلة ولهذا فشل هذا المؤتمر في تحقيق الفكرة الرئيسية التي قام من اجلها ،

وقدم إلى هذا المؤتمر مشروع إنشاء منظمة أفريقية شاملة لدراستها والموافقة عليها في إجتماع يعقد لهذا الغرض ، كان من المفروض ان يعقد في آواخر 1962، ورغم عدم عقد هذا المؤتمر إلا ان المشروع كان اساسا ـ الى جانب الميراث الوحدوي الآخر ـ إجتمعت عليه الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الافريقية وترك اثره في ميثاق المنظمة .

ومن ضمن ما جاء به المشروع المشار اليه التأكيد على الأهداف الضرورية مثل رفع مستوى الشعوب الأفريقية ، والإسراع بالتنمية الاقتصادية ، وزيادة فرص التعليم المتاحة ، ورفه المستوى الصحي ، واخيرا التوفيق بين الاعمال السياسية ، أي تقديم التعاون الاقتصادي والثقافي على التعاون السياسي . كما تضمن المشروع عدة مبادئ لا تختلف كثيرا عن مؤتمر مونروفيا ، واشار كذلك الى بعض المؤسسات او الهيئات ، وقد ظهرت فيما بعد في ميثاق المنظمة ، مثل مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء والامانة العامة .

وفي عام 1962إستقلت الجزائر ، وإختفى بعض السياسيين الافارقة لاسباب مختلفة مثل الملك محمد الخامس الذي توفي ، وإتباع ابنه وسلفه الحسن الثاني موقفا أقل تشددا بإتجاه موريتانيا ، وزالت إحدى عقبات الخلاف المهمة بين الطرفين ، وفتح الطريق امام الافارقة لبناء منظمتهم الاقليمية الواحدة (منظمة الوحدة الافريقية) .

المبحث الرابع :
المحاولات الشعبية لتحقيق الوحدة الأفريقية

صاحبت الجهود الرسمية الأفريقية لبناء الوحدة الأفريقية بعض الجهود الشعبية ، والتي وان لم تكن ذات فاعلية كبيرة ، ولم تكن تخلو من صناعة رسمية إلا أنها تبقى تستحق الإشارة باعتبارها عملا يصب في تيار الوحدة الأفريقية ، بصرف النظر عن حجمه ومن يقف وراءه ، وهنا أشير إلى ثلاث مؤتمرات أفريقية أخذت المظهر الشعبي وهي :

أ ـ المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية في غانا .

ب ـ مؤتمر الشعوب الأفريقية الثاني في تونس .

ج ـ مؤتمر الشعوب الأفريقية الثالث .

المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية :

عقد هذا المؤتمر في ديسمبر 1958في مدينة أكرا عاصمة غانا ، وقد حضره أكثر من 200عضو يمثلون أكثر من 200حزبا ونقابة وحركة طلابية ، من عدة أنحاء من أفريقيا ، ولم يولي المؤتمر مسالة الوحدة الأفريقية إهتماما كبيرا ، وربما يعود ذلك لإنشغال القارة بقضايا الاستقلال والتحرر بالدرجة الأولى ، ولكن إنعقاد المؤتمر في حد ذاته هو مظهر من مظاهر الوحدة الأفريقية ،وأكد المؤتمر على بعض المسائل المهمة في النضال الأفريقي ومنها :(39)

ـ تحرير أفريقيا والبعد بها عن الأحلاف العسكرية ، ويبدو ذلك أثرا من آثار حركة عدم الانحياز على المؤتمرين .

ـ مساعدة الدول التي لم تستقل بعد .

ـ مواجهة مشاكل الحدود التي صنعها الاستعمار والقضاء عليها .

وطرحت في المؤتمر مسألة مهمة هي حق استعمال العنف من اجل التحرير ، وهي المسالة التي أصرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية على إدراجها في جدول أعمال المؤتمر ، وبعد نقاش عنيف رفض المؤتمر الأخذ بأسلوب العنف في المطالبة

بالاستقلال ، وإتباع الطرق السلمية للحصول عليه ، كلما كان ذلك متاحا بالوسائل الديموقراطية ، ولا يمنع ذلك من تأييد أولئك الذين يظطرون لاستخدام العنف كوسيلة للثأر من عنف الأعداء . كما أكد المؤتمر على التعاون بين أجناس ، وقد قبل المؤتمر بين صفوفه وفدا من جنوب أفريقيا يمثل بعض الاحزاب والتنظيمات ، وحرص المؤتمرين على تأكيد عدم عنصريتهم تجاه الأجناس الأخرى في أفريقيا من خلال كلمات بعض المتحدثين ومنهم الدكتور نكروما رئيس غانا الذي افتتح المؤتمر حيث قال : لسنا متعصبين ... إننا نرحب بيننا بأقوام من جميع الأجناس والأمم والجماعات الأخرى يرغبون في العيش بيننا في سلام ومساواة . لكن يجب عليهم أن يحترمونا ويحترموا حقنا في ان نحكم كأغلبية . وذلك هو روح الديموقراطية ، كما علمنا أصدقاؤنا الغربيون ان نفهمه.[40]

وهو نفس المعنى الذي أكد عليه الزعيم الأفريقي ازيكوي في المؤتمر بقوله : إني آمل أن أتحدث عن شعوب أفريقيا عامة أنها تشمل كل الأجناس التي تعيش في تلك القارة ، وتضم كل الجماعات اللغوية والثقافية التي توطنت هناك .[41]

وقد جاء تصريح رئيس غانا خاصة كرد على ما يمكن ان يقال حول رفع شعار افريقيا للافريقيين ، وقد حذى جوليس نيريري وغيره من الزعماء الافارقة حذو نكروما في هذا المؤتمر ، غير ان المؤتمر سجل إنسحاب الزعيم الافريقي لوممبا وجوزيف جيلمور ، فمن المؤتمر غادر لوممبا الى ليوبولد فيل ليخطب في مؤتمر شعبي أعقبته ثورة شعبية عنيفة عجلت باستقلال الكنغو ، كما قاد جيلمور المشهور باسم روبرتو هولدن زعيم إتحاد شعوب انجولا حربا تحريرية ضارية ، وتجول في العديد من العواصم الافريقية داعيا لاستقلال بلاده وجامعا الدعم لحركته ، كما رفض فيليكس مومي زعيم إتحاد شعوب الكمرون الاسلوب السلمي في الكفاح من اجل الاستقلال ، وكان خطيبا شابا يساريا ساحرا وكثير التجوال داخل القارة وخارجها ، وزار موسكو وبكين عدة مرات ، غير انه تعرض للموت مسموما في زيوريخ عام 1960.[42]

المؤتمر الثاني للشعوب الافريقية :

عقد هذا المؤتمر في مدينة تونس خلال الفترة من 25الى 29/ 1 / 1960 ،

وذلك بناء على توصية صدرت من المؤتمر الاول ، وحضره مندوبون عن نحو 32 اقليما من القارة الافريقية ، ومراقبين من بعض الدول الاخرى كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي والصين الشعبية ومنظمة نقابات العمال الدولية .

وبحث المؤتمر عدة قضايا كتحرير الشعوب الافريقية ونهضتها ، ونبذ الحدود التي صنعها الاستعمار ، وهذا في حد ذاته دعوة للوحدة التلقائية الطبيعية بين الشعوب الافريقية ، كما دعا المؤتمر الى دعم الجزائر والاعتراف بحكومتها المؤقتة ، والاحتجاج على التجارب النووية الفرنسية ، وعلى صعيد التكامل الافريقي قدم المؤتمر مشروعات لإنشاء سوق أفريقية مشتركة ، وبنك للاستثمار الافريقي ومؤسسة للتنمية الاقتصادية ، وشركة افريقية للنقل البري وأخرى للنقل الجوي وثالثة للنقل البحري ، ومعهد افريقي للابحاث ، وتنظيم دورات للالعاب الرياضية وإنشاء إتحاد لنقابات العمال ، وأوصى بزيادة الوعي بين الافارقة لمواجهة المؤامرات الاستعمارية ، ودراسة اللغات الافريقية والاهتمام بها .

كما تم تعديل الهيكل التنظيمي على النحو التالي :

- المؤتمر : ويضم رؤساء الوفود ومهمته إختيار الرئيس ووضع جدول الاعمال وإقتراح الميزانية ، ويجتمع مرة واحدة في السنة .
- اللجنة التوجيهية : ويتم إنتخابهم من رؤساء الوفود ، وتجتمع مرتين في السنة ، بناء على طلب نصف الاعضاء البالغ عددهم الكلي 22عضوا ، وهي تتصرف نيابة عن المؤتمر وحسب أهدافه .
- الامانة العامة : ومقرها مدينة أكرا ، ولها أمين عام يعينه رؤساء الوفود ، ومنم مهامه تنفيذ قرارات المؤتمر ورؤساء الوفود واللجنة التوجيهية .

المؤتمر الثالث للشعوب الافريقية :

عقد هذا المؤتمر بالقاهرة ما بين 25و 30/ 3 / 1961 وحضره 300مندوب يمثلون معظم شعوب القارة ، وقد إفتتح المؤتمر الرئيس جمال عبد الناصر ، كما تلقى المؤتمر برقيات تأييد من زعماء أفارقة وغيرهم مثل كوامي نكروما وجومو كينياتا وشواين لاي وناقش المؤتمر عدة قضايا منها الاساليب الاستعمارية والمطالبة بتصفية القواعد الاستعمارية الجديدة مثل الاتحادات الفيدرالية تحت الرعاية الاستعمارية ، والمطالبة بتصفية القواعد العسكرية الاستعمارية ، ومساعدة الدول

الواقعة تحت الاستعمار ، والتعاون الاقتصادي والثقافي بين الدول الأفريقية المستقلة ، واكد من جديد على السوق الافريقية المشتركة ، واوصى المؤتمر بإنشاء بعض الاجهزة على مستوى القارة :

- مجلس استشاري افريقي : لتوحيد وتنسيق السياسة الافريقية في القارة .
- مجلس للدول الافريقية : يقوم بمراجعة وتنفيذ توصيات المجلس الاستشاري .
- لجنة خبراء : للتنسيق والتقارب في مجال الانشطة الاقتصادية .
- لجنة القادة العسكريين : وتختص بمسائل الدفاع والامن الافريقي .
- اللجنة الثقافية : وتهدف الى بث وتبادل الوعي الثقافي الافريقي .

ويعتبر المؤتمر الثالث الاهم من بين مؤتمرات الشعوب الافريقية ، من حيث مشاركة الزعماء الافارقة ، وما اثير حوله من افكار حول التحرر والحرية والتضامن في القارة الافريقية .

هوامش الفصل الاول

1ـ د. أمين أسبر ، مسيرة الوحدة الأفريقية ، بيروت : دار الكلمة للنشر ، الطبعة الثانية 1983، ص 16، 17

2ـ نفس المرجع ، ص 27

3ـ نفس المرجع ، ص 17

4ـ أورينو دالارا ، نشأة التيار الافريقاني : الجذور الكاريبية والأمريكية والأفريقية في القرن التاسع عشر ، ترجمة هيثم اللمع ، مصراته ـ ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الأولى ، أي النار (يناير) 1431ميلادية (2001) ص 314

5ـ أمين أسبر ، مرجع سابق ، ص 20

6ـ كولين ليجوم ، الجامعة الافريقية : دليل سياسي موجز ، ترجمة : أحمد محمود سليمان ، القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، . 1964ص 25

7ـ أورينو دالارا ، مرجع سابق . ص 325

8ـ نفس المرجع . ص 337

9ـ كولين ليجوم ، مرجع سابق ، ص 32

10ـ د. عبد الملك عودة ، فكرة الوحدة الأفريقية ، القاهرة : دار النهضة العربية 1966، ص 37

11ـ د . محمد الحسيني مصيلحي ، منظمة الوحدة الأفريقية : من الناحيتين النظرية والتطبيقية (دراسة مقارنة) ، القاهرة : دار النهضة العربية ، . 1976ص 25

12ـ كولين ليجوم ، مرجع سابق . ص 34

13ـ أنظر د . محمد الحسيني مصيلحي ، مرجع سابق ، ص 28و .. 29وكذلك كولين ليجوم ، مرجع سابق ، ص 36و 37و د. عبد الملك عودة ، مرجع سابق ص . 34

14ـ كولين ليجوم ، مرجع سابق ، ص 34

15ـ نفس المرجع ، ص 38

16ـ نفس المرج ص 37 و38

17ـ د . محمد الحسيني مصيلحي ، مرجع سابق، ص 32

18ـ د. بطرس بطرس غالي ، منظمة الوحدة الافريقية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية 1964، ص 15و 16

19ـ نفس المرجع ، ص 16و 17

20ـ د. أمين أسبر ، مرجع سابق، ص 60
21ـ د. بطرس بطرس غالي ، ص ص 17ـ 21
22ـ المواد من 7الى 9من ميثاق الدول الافريقة الملجاشية .
23ـ المواد من 10الى 14من ميثاق الدول الافريقية الملجاشية .
24ـ المواد من 15الى 21من ميثاق الدول الافريقية الملجاشية .
25ـ المادة الاولى من ميثاق الدفاع للاتحاد الافريقي الملجاشي .
26ـ المادة الثانية من ميثاق الدول الافريقية الملجاشية .
27ـ المادة الرابعة من ميثاق الدفاع للاتحاد الافريقي الملجاشي .
28ـ المادة الخامسة من ميثاق الدفاع للاتحاد الافريقي الملجاشي .
29ـ المادة 12من ميثاق الدفاع للاتحاد الافريقي الملجاشي .
30ـ المادة 30من ميثاق الدفاع للاتحاد الافريقي الملجاشي .
31ـ المادة 16من ميثاق الدول الافريقية الملجاشية .
32ـ المادة الثانية من ميثاق التعاون الاقتصادي .
33ـ المادة الثالثة من ميثاق التعاون الاقتصادي .
34ـ المواد من 6ـ 14من ميثاق التعاون الاقتصادي .
35ـ المادة 19من ميثاق التعاون الاقتصادي .
36ـ د. محمد الحسيني مصيلحي ، مرجع سابق ، . 59
37ـ نفس المرجع ، ص . 60
38ـ نفس المرجع ، ص . 65
39ـ د. عبد العزيز رفاعي ، أفريقيا والعلاقات السياسية الدولية في عهد الاستقلال ، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية 1970، ص 36و . 37
40ـ كولين ليجوم ، مرجع سابق ، ص . 54
41ـ نفس المرجع ، ص 55
42ـ نفس المرجع ، ص 55 و56

الفصل الثاني
منظمة الوحدة الأفريقية

المبحث الأول : ظروف إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية.

المبحث الثاني : ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

المبحث الثالث : أهم إنجازات منظمة الوحدة الافريقية

المبحث الرابع : محاولات تعديل اساليب عمل منظمة الوحدة الافريقية .

المبحث الأول
ظروف إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية

جاء انعقاد مؤتمر قمة أديس أبابا في شهر الماء (مايو) 1963، تالياً لقرار أتخذه وزراء خارجية دول الاتحاد الأفريقي الملجاشي في شهر الكانون «ديسمبر» 1962، وقد سبق قمة أديس أبابا إجتماع لوزراء الخارجية الأفارقة ، خلال المدة من 15إلى 23/5/ 1963بأديس أبابا ، ثم عقدت بعد ذلك مباشرة القمة الأفريقية التي صادقت على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

وشاركت في المؤتمر ثلاثون دولة أفريقية[1] ، هي الدول الأفريقية المستقلة من القارة آنذاك باستثناء المغرب وتوجو ، فالمغرب لم تشارك إحتجاجاً على اشتراك موريتانيا في المؤتمر ، وكانت المغرب تطالب بضمها إليها ، واعتبارها جزءاً من التراب المغربي ، وتوجو التي لم يحظ فيها الإنقلابيون الجدد بإعتراف الحكومات الأفريقية ، حيث وصلوا إلى السلطة بعد اغتيال الرئيس الشرعي سلفانوس أوليمبيو.

يلاحظ كذلك حضور ثمانون مراقباً ، يمثلون أربعة وعشرين حزباً وحركة تحرير أفريقية ، من الأقاليم التي لم تستقل بعد . وبدعوة خاصة من أثيوبيا حضر جورج ايفان سيت ممثلاً للسكرتير العام للأمم المتحدة ، وكذلك السفير مانويل تروكو سفير شيلي لدى منظمة الدول الامريكية كمراقب ، ويبدوا أن الحكومة الاثيوبية أرادت أستشارته حول الهيكل المزمع للمنظمة الأفريقية المقترحة[2]

وعلى رأس جدول الأعمال الذي كان مطروحاً على وزراء الخارجية الأفارقة إنشاء منظمة أفريقية تظم كل دول القارة ، مستندين على مواثيق أفريقية سابقة كميثاق الدار البيضاء ، ومشروع ميثاق تقدمت به الحكومة الاثيوبية ، إضافة إلى مقترح تقدم به الرئيس الغاني كوامي نكروما ، يقضي بإنشاء اتحاد فيدرالي بين الدول الأفريقية ، وهو المقترح الذي لم يجد آذاناً صاغية ، رغم محاولة نكروما تسويقه بتأكيد أن مشروعه يحترم السيادات القومية للدول الأعضاء ، وظل حلماً لم يتحقق حتى بعد أربعين عاماً.

لقد كان وزراء الخارجية الافارقة في سباق مع الزمن ؛ لدراسة جدول أعمال

ضخم يتطلب وضع ميثاق منظما للدول الأفريقية ، والتخلص من الاستعمار والتمييز العنصري ، وبحث العلاقة مع الأمم المتحدة ، وإنشاء لجنة توفيق دائمة ، ونزع السلاح وغيرها من القضايا ، ولا يخفى التباين في وجهات النظر في وجود ثلاثين دولة أفريقية ، مما جعل وزراء الخارجية يلملمون إجتماعاتهم ، بشكل دعا وزير خارجية تونس في المؤتمر إلى القول :

"ميثاق في أديس أبابا ، أشطبوا ذلك من مذكراتكم ؛ إننا لم نفعل أكثر من تجميع بعض الوثائق التي ستستخدم كأساس لأعمال رؤساء الدول" [(3)] ، وهو الرأي الذي أيده وزير خارجية السنغال : " نحن لسنا سحرة ؛ فلم يسمع أحد عن ميثاق تم الأخذ به في مؤتمر واحد " . [(4)]

كل هذا يؤكد أن المهمة التي أوكلت لوزراء الخارجية لم تكن سهلة ، وللخروج من هذا النفق قرر الوزراء تشكيل لجنتين ، للنظر في المشروعات والاقتراحات المطروحة على جدول الأعمال :

1ـ لجنة برئاسة وزير خارجية السنغال لبحث أربع قضايا ، وهي إنشاء منظمة للدول الأفريقية ، والتعاون بين الدول الأفريقية ، وأثر التكتلات الاقتصادية الأقليمية على النمو الاقتصادي في أفريقيا ، وأفريقيا والأمم المتحدة .

ونظراً لتعدد الاقتراحات الخاصة بميثاق المنظمة الجديدة ، من اقتراح نكروما الداعي إلى إنشاء اتحاد فيدرالي بين الدول الأفريقية ، وإنهاء التكتلات والتجمعات الأقليمية ، وإنهاء الحواجز بين الدول الأفريقية إلى المشروع الاثيوبي ، الذي يؤكد على السير بشكل تدريجي نحو الوحدة الأفريقية ، وبالتالي يميل إلى إنشاء منظمة تعمل على نوع التعاون بين الدول الأفريقية ، وإحترام سيادة واستقلال وسلامة كل دولة ، نظراً لذلك التعدد في الاقتراحات وتباين وجهات النظر ، قررت اللجنة الأولى تشكيل لجنة فرعية من تسع دول ، لوضع مشروع توفيقي برئاسة مندوب تنجانيقا ، غير ان هذه اللجنة فشلت في ذلك بعد يومين من المداولات (17و 18/ 1963/5) ، مما حدا باللجنة الأصلية الطلب من مندوب الجزائر ان يعد مذكرة خاصة بذلك ، لعرضها على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

وبناءً على مذكرة مندوب الجزائر أقرت اللجنة توصية ، تبين فيها مزايا الوحدة الأفريقية ، والنظر في مشروع الميثاق الاثيوبي ، والطلب إلى الحكومة الاثيوبية أن تنشئ أمانة مؤقتة ، يطلب إليها عرض المشروع الاثيوبي على الدول الأعضاء .

كما ناقشت اللجنة الأولى علاقة أفريقيا بالأمم المتحدة ، وأوصت بضرورة تدعيم المجموعة الأفريقية في الامم المتحدة ، وناقشت كذلك مسألة التعاون الاقتصادي بين الدول الأفريقية ، مثل إنشاء سوق أفريقية مشتركة بشكل تدريجي ، والتعاون في كافة النشاطات الاقتصادية ، وآثار التجمعات الاقتصادية غير الافريقية على الاقتصاديات الافريقية ، كما أوصت اللجنة بأن يعين مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لجنة تحضيرية من الخبراء ؛ لدراسة جميع هذه المسائل الاقتصادية ، بالتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وأبدت اللجنة كذلك تدعيمها لإنشاء مصرف للتنمية الأفريقية ، وغيرها من التوصيات في المجال الاقتصادي ، التي تعكس حرص أعضاء اللجنة على تعزيز تعاون ووحدة دول القارة الأفريقية كما اتخذت اللجنة قرارات خاصة بالتعاون في الميادين غير الاقتصادية كالتعاون في مجالات التعليم والثقافة والصحة وغيرها .

2 ـ اللجنة الثانية برئاسة ديللو تللي ، الذي أصبح فيما بعد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وهو مندوب غينيا في الأمم المتحدة ، وطرحت عليها النقاط الباقية من جدول الأعمال، وهي التخلص من الاستعمار، والتمييز العنصري ونزع السلاح .

ولم تواجه هذه اللجنة متاعب كبيرة في مناقشاتها التي دامت يومين ، ومن ضمن توصيات هذه اللجنة ، في مجال التخلص من الاستعمار إنشاء صندوق لمساعدة حركات التحرر الأفريقية ومقاومة العنصرية ، والتوصية بقطع العلاقات مع البرتغال ، الدولة الاستعمارية التي تحتل أجزاء من أفريقيا ، وكذلك قطع العلاقات مع جنوب أفريقيا .

وفي مجال نزع السلاح أوصت اللجنة بجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية ، وخفض الأسلحة التقليدية ووقف سباق التسلح .

وهكذا أعد وزراء الخارجية – رغم ما بذلوه من جهد – بعض التوصيات والخيارات العريضة للفصل فيها من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، الذي واجه موقفاً صعباً ، حيث أتجهت أنظار أبناء القارة الأفريقية بالأمل إلى أديس أبابا في تحقيق الوحدة الأفريقية ، وكان المؤتمر واقعاً تحت ضغط وخوف من مشاعر الفشل والإحباط التي ستسود القارة في حالة الإخفاق في تأسيس منظمة للدول الأفريقية .

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية :

أفتتح مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية أعماله يوم 23/ 5/ 1963 ، وقد سبقته إجتماعات وزراء الخارجية ، الذين تركوا البث في بعض المسائل الشائكة والمعقدة لرؤساء الدول والحكومات ، مثل أسم المنظمة الجديدة المقترحة ، ليقولوا كلمتهم النهائية ، وسط حشد من الوفود الرسمية بلغ 500عضو يمثلون 30دولة أفريقية ، إلى جانب 80مندوباً يمثلون أحزاب وحركات أفريقية ، وجمع كبير من رجال الصحافة الأفريقية والعالمية .

وقد عبر هيلا سيلاسي أمبراطور أثيوبيا عن الضغط الذي كان يجتمع في ظله الرؤساء الأفارقة بقوله في خطاب الإفتتاح للمؤتمر : " لا يمكن أن ينفض هذا المؤتمر دون تبني ميثاق أفريقي موحد ، ولا يمكن أن نغادر هذه القاعة بدون إنشاء منظمة أفريقية موحدة .. فإذا ما اخفقنا فسوف نكون قد تخلينا عن مسؤوليتنا تجاه أفريقيا ، وتجاه الشعوب التي نقودها ، أما إذا نجحنا فهنا وهنا فقط سوف نكون قد بررنا وجودنا ".[5]

إذاً كانت الفكرة أو الهدف هو الخروج بمنظمة من هذا الاجتماع مداراةً لأي نقد شعبي أفريقي ، لكن محتوى هذه المنظمة كان بعيداً عن إنشاء حلم كبير ، كالذي كان ينادي به نكروما ، من إقامة اتحاد فيدرالي أفريقي ، يضم كل الدول الأفريقية ، وعاصمة واحدة في مدينة ليوبولدفيل بالكنغو أو مدينة بانجول بأفريقيا الوسطى ، وبنك مركزي أفريقي ، وعملة واحدة وتمثيل دبلوماسي واحد[6] ، ولم يجد نكروما تأييداً لمشروعه إلا من ميلتون أوبوتي رئيس وزراء أوغندا ، الذي قال : " إذا لم نستطيع ان نقيم جهازاً مركزياً قوياً فسوف يزداد الاتجاه نحو الابتعاد عن بعضنا البعض ، وتكوين تجمعات ضد أنفسنا .. أني أؤيد الرأي القائل بأنه مهما كانت اللذة التي يشعر بها الفرد حينما يكون هو السيد المطلق في داره فإن الوقت قد حان لكي تتنازل الدول الأفريقية المستقلة عن جزء من سيادتها ، في سبيل إنشاء جهاز جهاز أفريقي مركزي وتشريعي وتنفيذي ذي سلطات محدودة"[7]

اما المعارضون لفكرة الاتحاد الفيدرالي التي طرحها نكروما فكانوا كثيرون جداً ، فهذا رئيس مدغشقر فيلبر تسرانانا يقول بصريح العبارة : " نحن ننوي المحافظة على السيادة الكاملة لدولنا ... ونصرف النظر تماماً عن إقامة اتحاد فيدرالي بين

الدول الأفريقية ، لأنه يتضمن التنازل عن جزء هام من السيادة القومية ، سوف نرفض أيضاً النظرية الكونفدرالية ، لأن السلطة التي سنقيمها فوق دولنا قد تفرض علينا تعليمات وأوامر لن يقبلها بعضنا . إذاً ففي نظري أنه لكي نضمن نجاح خططنا ، ولكي نقوي أفريقيا غير المتحدة يجب أن نبحث عن حل أكثر مرونة وفاعلية ، كما فعلت الدول الأعضاء في مجموعتي الدار البيضاء ومونروفيا وفي اتحاد أفريقيا وملجاش " . (8)

وذهب الرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور إلى حد وصف قيام اتحاد فيدرالي بالعمل الكارثي عندما قال : " إنني أخشى حدوث كارثة ... إذا ما حاولنا إنشاء اتحاد فيدرالي ، أو حتى كونفدرالي ذي برلمان خاص وقيادة عسكرية خاصة كمحاولة أولى " . ولشرح الأمر أكثر يقول سنغور " : دعنا أخيراً نتجرأ ونقول : إن الاختلافات الجنسية واللغوية والثقافية لن تزول ... يجب علينا ان نعترف بهذه الاختلافات المكملة لبعضها البعض . بل يجب علينا أن نعمل على تنظيمها في شكل اتحادات إقليمية . وأنا أري إمكانية إقامة ثلاثة اتحادات : شمال أفريقيا وغرب أفريقيا وشرق أفريقيا ، إلى أن يتم تحرير جنوب أفريقيا ، وكل من هذه الاتحادات يمكن بدوره أن يقسم إلى اتحادات أصغر حجماً " . (9)

ورأى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة أن وحدة أفريقيا تبدأ بوحدة إقليمية في أجزاء أفريقيا المختلفة ، مثل وحدة المغرب العربي ، التي ستسهم في تحقيق الوحدة الأفريقية ، وهو الرأي الذي يدعمه تسرانانا رئيس مدغشقر ، أما هيلا سيلاسي فرغم عدم ميله لدعم التجمعات الإقليمية الأفريقية إلا أنه يؤمن بالوحدة التدريجية للقارة الأفريقية . (10)

أما الزعيم الراحل جمال عبد الناصر فقد كان حريصاً على خروج مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بقرارات فاعلة ، مهما كان شكل التنظيم المقترح حيث قال : " شيء واحد لا تريده الجمهورية العربية المتحدة ، هو أن نخرج من هنا بألفاظ حماسية أو بواجهات تنظيمية شكلية ، في هذه الحالة نخدع أنفسنا ولا نخدع غيرنا ... في هذه الحالة نسئ إلى أفريقيا وإلى السلام ... بل وفي هذه الحالة نكون قد ضيعنا ما نملكه فعلاً ، وهو رؤية مشاكلنا واجتماع إرادتنا " . (11)

وقد جاء تصريح عبد الناصر بعد عامين فقط من مأساة انفصال عرى الوحدة

بين مصر وسوريا ، التي ربما تكون قد نبهته إلى ضرورة اتخاذ خطوات عمل عقلانية وليست عاطفية ، وقد سر عبد الناصر فيما بعد بميلاد المنظمة وأعتبرها خطوة ناجحة عندما قال : " إن جميع التقسيمات التقليدية التي حاول الاستعمار فرضها على القارة وتمزيقها إلى شمال الصحراء وجنوبها ، إلى أفريقيا ناطقة بالفرنسية وأخرى ناطقة بالإنجليزية قد انهارت جميعاً ، ولم يبق على ارض أفريقيا غير لغة واحدة ، هي لغة المصير المشترك ، مهما اختلفت أساليب التعبير". [12]

هكذا إذاً عندما عقدت القمة الأفريقية كان أمامها مجموعة من الخيارات فيما يتعلق بشكل المنظمة المقترحة ، إلا أن هذه الخيارات ـ وباستثناء خيار الدكتور نكروما ـ لم تكن تصب بإتجاه الاتحاد الفيدرالي الذي يطالب به نكروما ، والذي رآه فولبير بولو رئيس جمهورية الكنغو برازافيل حلماً بعيد المنال عندما قال : " إن وحدة أفريقيا يجب ألا تدفعنا إلى نسيان حقيقة التعاون والتنوع فيها ، لا سيما وأنها قارة ضخمة ، فحتى الآن لم تستطع أية قارة – سواء كانت أوربا أو أمريكا أو آسيا – أن تنشئ حكومة قارية ، أو أن تكون دولة واحدة أو أن تشكل أمة واحدة " ، [13] وعموماً فإن مشروع نكروما لم يكن ليرى النور ، لعدم تقبل المشاركين في القمة له ، لذا فقد أستبعد بكل سهولة ويسر تحت الذرائع التي تم الإشارة إليها وغيرها.

ولهذا ولدت منظمة الوحدة الأفريقية ، بميثاق عكس اتجاهات الدول الأعضاء ، وحين تعلق الأمر بتسمية المنظمة ، تم استبعاد خيار تسميتها بأسم " منظمة الدول الأفريقية " لأن المختصر الإنجليزي لهذه التسمية سيحدث خلط بينها وبين منظمة إقليمية أخرى ، هي منظمة الدول الأمريكية Organization of American states واختصارها " O.A.S " ، وبذلك استبعدت هذه التسمية ، وتم إختيار أسم منظمة الوحدة الأفريقية " O.A.U " ولإرضاء مدغشقر ـ أكبر الجزر الأفريقية. تمت الإشارة في الميثاق إلى أن هذه المنظمة تضم دول القارة الأفريقية ، وجزيرة مدغشقر والجزر المجاورة للقارة ، مما يفتح الطريق لإنضمام بعض الجزر المحتلة مثل جزر القمر وموريشيوس وهو ما حدث لاحقاً .

المبحث الثاني
ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية

يتكون ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية من ديباجة و 33مادة ، ويتضمن مبادئ وأهداف المنظمة وهياكلها أو مؤسساتها وميزانيتها وشروط العضوية وغيرها من الموضوعات والأحكام ، والتي يمكن تناولها وفق التقسيم الآتي :

- الديباجة .
- الأهداف والمبادئ .
- الهيئات والمؤسسات التابعة للمنظمة .
- شروط القبول في المنظمة والانسحاب منها.

أولاً / الديباجة : [14]

يبدأ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بديباجة تضمنت عدة فقرات تؤكد على جملة من الأمور دفعت باتجاه هذا الميثاق ومنها :

1ـ حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها ، ويأتي ذلك في بداية الميثاق ، ليبين من خلاله الأفارقة حاجاتهم إلى تقرير مصيرهم بعيداً عن السيطرة الاستعمارية التي تحرمهم من ذلك وهي مسألة أولية .

2ـ كما تؤكد الديباجة على الحرية والمساواة والعدالة والكرامة ، وهي حقوق أساسية للإنسان أينما كان ، فيما يعاني المواطن الأفريقي من غياب هذه الحقوق .

3ـ تسخير الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لتقدم شعوب القارة .

4ـ إدراك التصميم المشترك لدعم التفاهم بين الشعوب الأفريقية ، بما يدعم الأخوة والتضامن في نطاق الوحدة الشاملة .

5ـ الإقتناع بتوفير الظروف المواتية للسلام والأمن .

6ـ التصميم على المحافظة على الاستقلال والسيادة ، ومكافحة الاستعمار بكل أشكاله .

7ـ تحقيق التقدم الشامل لأفريقيا ، التي تعاني من التخلف في ظل الحكم الاستعماري.

8ـ الإقتناع بأن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثلان التزاما ، يهيئ الأساس المتين للتعاون السلمي المتميز بين دول القارة .

9ـ الرغبة في رؤية أفريقيا قارة موحدة لضمان رفاهية ورخاء شعوبها .

10ـ توثيق الروابط بين الدول الأفريقية ، بإقامة مؤسسات مشتركة وتقويتها .

ويلاحظ أن هذه المبادئ أو المطالب أو القضايا العامة والشاملة ، وتوكد وعي القادة الأفارقة بمختلف القضايا التي تحيط بدولهم وقارتهم ,وهي بالتالي تطرح قضايا هامة تحتاج إلى العمل الجماعي الأفريقي لمعالجتها والتعامل معها ، ولكنها غالبا ليس بالإمكان تحقيقها وتظل مغلفة بالكثير من المثالية أو عدم الواقعية أو تحتاج إلى برامج ووقت طويل لتحقيقها ، وهذه ما يلاحظ على مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية .

ثانياً : الأهداف والمبادئ :

أ ـ الأهداف [15]

حددت المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أهداف المنظمة بشكل واضح ، حيث قسمت هذه الأهداف إلى أهداف عامة عريضة وهي :

1– تقوية تضامن ووحدة الدول الأفريقية ، وهو هدف أساسي وأولى لابد أن تسعى هذه المنظمة الإقليمية إلى تحقيقه ، خاصة ما يتعلق بتحقيق نوع من التضامن ، أما هدف الوحدة فهو هدف بعيد المنال .

2– زيادة التعاون وتنسيق الجهود بما يحقق حياة أفضل لشعوب القارة .

3– الدفاع عن سيادة وسلامة واستقلال الدول الأعضاء .

4– القضاء على الاستعمار بأشكاله المختلفة ، حيث يمثل الاستعمار هما تضع له حداً ، وهذا ما جعله هدفاً غالياً وبارزاً من أهداف المنظمة واستهلك منها جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً ، وغداة تأسيس المنظمة كان لا يزال هناك مساحات كبيرة من القارة تعاني من الاستعمار.

5– دعم التعاون في المجال الدولي انطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

ولتحقيق الأهداف العريضة السابقة يحدد الشطر الثاني من المادة الثانية جملة من الأهداف التي تحققها الدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياستها العامة والموائمة بينهما ، وعلى الأخص في الميادين التالية (بالنص) :

1- التعاون السياسي والدبلوماسي .
2- التعاون الاقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات .
3- التعاون التربوي والثقافي .
4- التعاون في مجالات الصحة والشؤون الصحية والتغذية .
5- التعاون العلمي والفني .
6- التعاون في الدفاع والأمن .

ب. المبادئ (16)

إذا كان الأفارقة قد وضعوا جملة من الأهداف التي قد تتحقق أو لا تتحقق ، فإن الأمر مختلف فيما يتعلق بالمبادئ ، لأنها تعكس وضعاً قانونياً معيناً لشكل المنظمة وتعامل الدول الأعضاء مع بعضها البعض ، وترسي بعض القواعد التي يجب مراعاتها ، يظهر ذلك من خلال استعراض المبادئ السبعة التي جاءت في المادة الثالثة من ميثاق المنظمة :

1ـ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء : وهذا مبدأ طبيعي وأساسي يتم إقراره بين دول تنتمي إلى قارة واحدة ، وجميعها مستقلة وذات سيادة ، وترغب في بناء منظمة ترعى مصالحها ،لكن الحرص على السيدة يبدو مبالغا فيه إلى الدرجة التي أصبح فها عائقا أمام بناء منظمة قوية تتمتع بسلطا تفوق – قومية إلا أنه منى جهة يؤكد على حقيقة مفادها أنه فلا مجال لهيمنة دولة على الآخرين ، بامتلاك مقاعد دائمة أو حق النقض ، مهما كان حجمها وقوتها .

ولأهمية هذا المبدأ فقد ركز عليه الكثير من القادة الأفارقة في خطبهم في المؤتمر التأسيسي للمنظمة بأديس أبابا ، كما يلاحظ أنه قد تمت الإشارة إلى هذا المبدأ ثلاث مرات في ميثاق المنظمة :

أ - في الفقرة الثالثة : في الديباجة : " الحرية والمساواة ... أهداف جوهرية لتحقيق الأماني المشروعة للشعوب الأفريقية " .

ب - في الفقرة الأولى من المادة الثالثة : " المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء" .

ج - في المادة الخامسة : «تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية».

ويلاحظ أن منظمة الوحدة الأفريقية عكس بعض المنظمات الأخرى كالأمم المتحدة

وحلف شمال الأطلس وحلف وارسو السابق التي تعطي جميعها وضعاً مميزاً لعضو أو أعضاء في المنظمة على حساب الآخرين .

2ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء : وقد أشارت إلى ذلك الفقرة الثانية من المادة الثالثة صراحة وأشارت إلى ذلك الفقرة الخامسة من نفس المادة بصيغة أخرى : " الاستنكار المطلق لأعمال الاغتيال السياسي في جميع صوره وكذلك ألوان النشاط الهدام الذي تقوم به دول مجاورة أو أي دول أخرى ".

غير أن الوقت لم يسعف واضعي الميثاق لتوضيح كيفية معاملة الأوضاع السياسية التي تنجم عن أعمال التدخل الخارجي والاغتيالات السياسية والتي قد يترتب عليها قيام نظم سياسية جديدة فتركت مسألة الاعتراف بهذه النظم للدول فرادي .

3ـ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها : وهو مبدأ مهم لدول حازت للتو على استقلالها وتخشى تهديدات خارجية لترابها من دول مجاورة مازالت حدودها هشة ، إذ ربما تدخل من خارج القارة من قوى استعمارية ، وحرصاً على هذا المبدأ فقد تمت الإشارة إليه عدة مرات في ميثاق المنظمة :

أ. في الديباجة "وتصميماً منا على المحافظة على الاستقلال الذي حصلنا عليه بمشقة وعلى تدعيمه وكذلك على سيادة دولنا وسلامة أراضيها".

ب. في المادة الثانية الفقرة (ج) التي تتحدث عن أهداف المنظمة : " الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها " .

ج.في الفقرة الثالثة من المادة الثالث : " احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت في استقلال كيانها " .

وهذا المبدأ يؤكد على ضرورة المحافظة على الحدود القائمة التي ورثها الأفارقة وهو ما عبر عنه الكثير من الزعماء الأفارقة ومنهم فيليبير تسرانانا رئيس جمهورية مدغشقر آنذاك بقوله لم يعد من الممكن أن نلجأ إلى معايير جنسية أو دينية أو لغوية لتغيير الحدود بين الأمم لأننا إذا فعلنا ذلك فسوف تزول بعض الدول الأفريقية من الخريطة " .[17]

4ـ تسوية المنازعات بالطرق السليمة : حيث أشارت إلى ذلك الفقرة الرابعة من المادة الثالثة " التسوية السليمة للمنازعات عن طريق التفاوض أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم ".

ويلاحظ هنا أن الأفارقة أيضاً وهم في غمرة حرصهم على إعلان منظمتهم لم يسعفهم الوقت أيضاً لمناقشة اقتراح بإنشاء محكمة عدل دولية أفريقية رغم طرحه في مؤتمر وزراء الخارجية بأديس أبابا ، كما لم يشر ميثاق المنظمة إلى الالتجاء للقضاء الدولي كأسلوب من أساليب فض النزاعات ربما لطول الإجراءات وتكاليفها أمام محكمة العدل الدولية .

5ـ تحرير الأراضي الأفريقية : وهو المبدأ الذي أشارت إليه الفقرة السادسة من المادة الثالثة : " التفاني المطلق في سبيل قضية التحرر التام للأراضي التي مازالت تابعة " . حيث أنه وغداة تأسيس المنظمة مازالت بعض الأراضي الأفريقية تعاني من الاستعمار الأجنبي في موزمبيق وأنغولا وروديسيا ولابد من تحريرها .

6ـ محاربة الاستعمار بجميع صوره : وهو ما أشارت إليه الفقرة الرابعة من المادة الثانية :" القضاء على الاستعمار على جميع أشكاله في قارة أفريقيا "، وفي هذا الشان إشارة إلى الأراضي المحتلة في القارة وإلى الأساليب الاستعمارية الأخرى ، التي قد تلجأ إليها الدول الاستعمارية مثل استمرار السيطرة الاقتصادية على الدول الأفريقية ، وهي صورة أخرى من صور الاستعمار (الاستعمار الاقتصادي) .

7ـ اتباع سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل " : وتأتي الإشارة إلى هذا المبدأ في ظل الحرب الباردة الدائرة بين المعسكرين الشرقي والغربي ، ولتؤكد استقلالية القارة الأفريقية تجاههما .

ثالثاً : الهيئات والمؤسسات التابعة للمنظمة :

مثل أي منظمة إقليمية تضم منظمة الوحدة الأفريقية عدة هيئات على مستويات مختلفة ، محددة حسب ميثاقها ، وقد أشارت المادة السابعة منه إلى هذه الهيئات أو الفروع الرئيسية على النحو التالي :

1- مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .
2- مجلس الوزراء .
3- الأمانة العامة .
4- لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم واللجان المتخصصة .

كما تولت المواد اللاحقة للمادة السابعة وحتى المادة الثالثة والعشرون شرح وتوضيح اختصاصات هذه الهيئات أو الفروع وذلك على النحو التالي :

1ـ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات : وهو أعلى أجهزة المنظمة ، كما أشارت إلى ذلك المادة الثامنة من الميثاق ويختص بتنسيق السياسة العامة للمنظمة والمسائل الهامة والكبرى في القارة وغيرها ، كما أن له الحق في تكوين جميع أجهزة المنظمة وتحديد نشاطاتها وفق الإجراءات التي يحددها الميثاق لهذا الغرض ، وهو لهذا يتمتع بسلطات مطلقة تجعل مصير المنظمة رهنا بهذا المجلس.

ويتكون هذا المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو من يمثلهم ، وهو ما حددته المادة التاسعة من الميثاق ، ويجتمع المؤتمر مرة واحدة في العام على الأقل ولم يحدد الميثاق المكان ، أو في دورة طارئة بناء على طلب أية دولة عضو شرط موافقة أغلبية الأعضاء ، وحتى يكون الاجتماع قانونياً لابد من حضور ثلثي الدول الأعضاء (المادة 10فقرة 4).

أما نظام التصويت في المؤتمر فهو يقوم على أساس لكل دولة صوت واحد ، وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين ، أما في المسائل الإجرائية فتكفي الأغلبية البسيطة ، كما أن تحديد المسائل الإجرائية يعتمد أيضاً على الأغلبية البسيطة .

2ـ مجلس وزراء الخارجية : وهو مجلس يضم وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة أو وزراء آخرين يتم تعيينهم من حكوماتهم ، وهو ما أشارت إليه الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من الميثاق ، وحددت الفقرة الثانية من نفس المادة دورات اجتماع المجلس الوزاري بمرتين في العام الأقل ، أو في دورات طارئة بناء على طلب أية دولة عضو وبموافقة ثلثي الأعضاء .

ويعتبر مجلس الوزراء مسؤولا أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وهو الذي يقوم بالأعمال التحضيرية لمؤتمرهم وهو يقوم كذلك بتنفيذ قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وهي الاختصاصات التي حددتها المادة الثالثة عشرة من الميثاق .

ويختلف نظام التصويت في المجلس عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات حيث أن القرارات تصدر بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الوزراء دون تحديد المسائل المعروضة للتصويت ، ما إذا كانت إجرائية أم لا .

3ـ الأمانة العامة : حددت المواد 16و 17و 18من الميثاق بشكل عام ماهية واختصاصات الأمانة العامة ، حيث أعطت المادة 16لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات صلاحية تعيين أمين عام إداري للمنظمة يقوم بإدارة شؤونها ، وأعطت المادة 17لهم أيضاً حق تعيين أمين عام مساعد أو أكثر ، ولهم أيضاً تحديد المهام وفق الميثاق وما يقره مؤتمرهم بشأن الأمانة العامة .

كما ركزت المادة 18من الميثاق على ضرورة أن تمارس الأمانة العامة مهامها بحياد وكموظفين دوليين دون تلقي تعليمات من أية دولة ، إلا منظمة الوحدة الأفريقية فقط ، وطالبت الدول باحترام الصفة الدولية للأمانة العامة وموظفيها ، وضرورة الامتناع عن التأثير فيهم عند ممارستهم لواجباتهم .

وقد أخذت مسألة اختيار الأمين العام ومقر المنظمة وقتا طويلا من الدول الأعضاء ، حيث وقع الاختيار بين أديس أبابا ودكار ولاجوس كمقر للأمانة العامة للمنظمة ، إلا أن الاختيار وقع على أديس أبابا كمقر للمنظمة كونها منطقة وسط جغرافيا وحلقة مهمة في الاتصالات بين أجزاء القارة ، وملتقى للناطقين بالعربية والفرنسية والإنجليزية والدور الذي لعبته أثيوبيا، وكونها مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة . (18)

4. **لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم واللجان المتخصصة** : قررت المادة التاسعة عشرة من ميثاق المنظمة إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم ، وذلك لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السليمية ، أما آلية عمل وشروط اللجنة فقد أشارت المادة إلى أن يوكل ذلك إلى بروتوكول يكون جزءا من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وبطبيعة الحال فإن هذه اللجنة لا ترقى إلى المحكمة التي قد تنشأ عن بعض المنظمات الإقليمية ، كما حصل لاحقا عند إنشاء الاتحاد الأفريقي .

كما أشارت المادة العشرون إلى حق مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في إنشاء أية لجان متخصصة يرى ضرورة لإنشائها وذكرت المادة خمس لجان من ضمن هذه اللجان :

1- لجنة اقتصادية واجتماعية .
2- لجنة للتربية والثقافة .
3- لجنة للصحة والرعاية الصحية والتغذية .
4- لجنة للدفاع .
5- لجنة علمية فنية وللأبحاث .

وقد يكون أعضاء اللجنة من الوزراء المختصين أو من مفوضين تعينهم حكوماتهم ، وقد تميزت هذه اللجان على الصعيد العملي بالضعف بسبب عدم جدية ومستوى مشاركة الدول الأعضاء .

ويلاحظ عموماً على هياكل ومؤسسات منظمة الوحدة الأفريقية أن مؤتمر رؤساء

الدول والحكومات الأفريقية هو الجهاز الذي يتمتع بالسلطات المطلقة ، مما يضعف من دور باقي الهياكل كمجلس الوزراء والأمانة العامة واللجان المختلفة .

رابعاً : شروط القبول في المنظمة والانسحاب منها :

هناك جوانب أخرى تتعلق بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وهي مسائل تبين نوع وشروط ومواصفات هذه المنظمة الإقليمية ومن ذلك :

أ- شروط العضوية في منظمة الوحدة الأفريقية : فيما يتعلق بالعضوية حددت المادة 28من ميثاق المنظمة طريقة قبول عضوية الدول في المنظمة ، حيث أجازت لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة أن تتقدم لعضوية المنظمة ، وذلك بإبلاغ الأمين العام للمنظمة في أي وقت بالرغبة في الانضمام لعضوية المنظمة ، وفي هذه الحالة يقوم الأمين العام بإرسال نسخ من طلب العضوية إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة ، ثم يشرع الأمين العام بتلقي قرارات الدول الأعضاء بشأن عضوية الدولة الجديدة ، وعند حصوله على الأغلبية المطلوبة (المطلقة) يقوم الأمين العام بإبلاغ الدولة طالبة العضوية بقرار قبولها عضوا في المنظمة .

ب – الانسحاب من منظمة الوحدة الأفريقية : بينت المادة الثانية والثلاثون من الميثاق طريقة الانسحاب من المنظمة ، حيث على الدولة الراغبة في الانسحاب إبلاغ الأمين العام للمنظمة كتابيا برغبتها تلك ، حيث لا تسري أحكام ميثاق المنظمة على الدولة المبلغة بعد عام واحد من الإبلاغ ، ما لم تعدل الدولة عن الانسحاب خلال العام ، وتصبح بعد ذلك الدولة المتقدمة بطلب الانسحاب غير منتمية إلى منظمة الوحدة الأفريقية .

المبحث الثالث :
أهم إنجازات منظمة الوحدة الأفريقية

واجهت منظمة الوحدة الأفريقية وضعا متميزا - ربما لم تواجهه منظمة إقليمية أخرى - تمثل في وجود أجزاء كبيرة من القارة الأفريقية تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة ، إضافة إلى وجود أقاليم أخرى خاضعة للسيطرة العنصرية لجاليات من المستعمرين البيض ، كما كان الحال في جنوب أفريقيا وروديسيا .

عند إعلان قيام منظمة الوحدة الأفريقية ، صادق على ميثاقها الدول الأفريقية المستقلة ، والتي بلغت 30دولة مؤسسة ، أما اليوم فإن عدد الدول الأفريقية يفوق الخمسين دولة ، مما يعني أن أكثر من 20دولة كانت تعاني من السيطرة الاستعمارية ، أو من أنظمة حكم عنصرية ، وبالطبع لا يسمح لهذه الدول التي لا تتمتع بالسيادة بعضوية منظمة الوحدة الأفريقية .

ولقد كانت مسألة الاستعمار والعنصرية من المسائل الهامة التي استحوذت على اهتمام ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، فقد أشارت الفقرة الأولى من المادة الثانية إلى ضرورة القضاء على جميع صور الاستعمار من القارة الأفريقية ، وأشارت الفقرة الثانية من المادة الثالثة إلى نفس المضمون ، فأشارت إلى تكريس الجهود لتحقيق الاستقلال الكامل لجميع الأراضي الأفريقية .

إن اهتمام أعضاء المنظمة بمسألة تحرير القارة والقضاء على العنصرية يعد مسألة حيوية وأساسية ، فكيف تستطيع أية منظمة إقليمية قارية تحقيق أهدافها وجزء منها تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية ؟ ! ولهذا كان هدف التحرير والقضاء على العنصرية هو الهم الأكبر للمنظمة ، لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن .

أولاً : جهود المنظمة في مجال القضاء على الاستعمار في القارة :

عند قيام منظمة الوحدة الأفريقية كانت هناك أربع دول أوربية استعمارية تحتل مساحات كبيرة من القارة الأفريقية على النحو التالي :

1ـ فرنسا: وتحتل الصومال الفرنسي (جيبوتي) وجزر القمر وجزر رينيون.

2ـ بريطانيا: وتحتل زيمبابوي وجزر سيشل .

3ـ البرتغال: وهي الدولة التي تستحوذ على مساحات كبيرة في القارة الأفريقية (غينيا بيساو وموزمبيق وأنجولا وجزر ساوتومي وبرنسيب وجزر الرأس الأخضر) .

4ـ أسبانيا : وتسيطر على الصحراء الغربية وجزر الكناري وسبتة ومليلية .

وشعوراً من القادة الأفارقة بخطورة هذا الوضع فقد تولت منظمتهم الجديدة في سابقة جديدة أيضاً في المنظمات الإقليمية تشكيل لجنة تحرير ، وذلك ضمن قراراتهم التي صدرت في اجتماعهم الذي تمخض عنه تأسيس المنظمة في شهر الماء (مايو) 1963ف .

وقد تشكلت هذه اللجنة في البداية من تسع دول هي : نيجيريا والسنغال والكنغو كينشاسا وأثيوبيا والجزائر وغينيا وتنزانيا ومصر وأوغندا ، ومهمتها العمل على تنسيق الجهود لتحرير الأجزاء المحتلة من القارة الأفريقية ، واختيرت مدينة دار السلام عاصمة تنزانيا مقر للجنة ، كما تفرعت عن هذه اللجنة ثلاث لجان فرعية للسياسة العامة والدفاع والمالية ، كما شهدت تشكيلة اللجنة وأعضائها تغيرات عديدة .

وقد تراوحت سياسة منظمة الوحدة الأفريقية تجاه الاستعمار في القارة بين اتباع أسلوب الكفاح المسلح ، من خلال دعم وتأييد حركات التحرر الأفريقية ، التي تقاوم من أجل التحرير وإتباع أسلوب المفاوضات .

ودون الخوض في تفاصيل جهود المنظمة بالخصوص ، يمكن القول بأنها قد استطاعت خلال ثلاثة عقود من عمرها المساهمة في إزالة الاستعمار عن القارة الأفريقية ، حيث شهد بداية عقد التسعينيات آخر حلقات التحرير للأراضي الأفريقية باستقلال ناميبيا عام 1990ف ، ولم يبق في القارة الأفريقية تحت الاستعمار إلا مدينتي سبتة ومليلة المغربيتين تحت الاحتلال الأسباني ، وجزر رينيون ومايوت التابعة لدولة جزر القمر ، والتي تسيطر عليها فرنسا .

وبهذا ورغم بعض العثرات والعراقيل يمكن القول أن منظمة الوحدة الأفريقية إستطاعت تحقيق هدف التحرير والاستقلال في القارة الأفريقية ، من خلال حشد جهود الدول الأعضاء بالخصوص واستخدام كل الوسائل من أجل التحرير .

ثانيا : جهود منظمة الوحدة الأفريقية في القضاء على أنظمة الميز العنصرية :

إرتبطت مسألة القضاء على التمييز العنصري بالقضاء على الاستعمار ، فمصدر

العنصرية والاستعمار واحد وهو الدول الأوروبية ، التي عملت على إحتلال أفريقيا ، وزرعت الجاليات الأوربية في بعض المناطق الأفريقية لتمارس عملية استيطان دائم ، واستغلال بشع للإنسان الأفريقي فكانت معركة القارة الأفريقية ضد العنصرية مرتبطة بالقضاء على الاستعمار .

وسعت المنظمة إلى التضييق على النظم العنصرية ، ومن ذلك القرار رقم 206 لسنة 1969 الصادر عن مجلس وزراء المنظمة ، والذي يعرب عن سعي الدول الأفريقية لطرد النظام العنصري في جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة . وسبق ذلك صدور قرار المنظمة القاضي بقطع العلاقات مع نظام جنوب أفريقيا والبرتغال ، وذلك في القمة التأسيسية سنة 1963 ، إلا أن برنامج المقاطعة الاقتصادية لهاتين الدولتين قد فشل ؛ بسبب خرقه من قبل بعض الدول الأعضاء ، كما فشلت الدول الأعضاء في تطبيق قرار المجلس الوزاري ، الذي انعقد في شهر الكانون (ديسمبر) 1965 في دورة استثنائية ؛ ويقضي بقطع العلاقات مع بريطانيا ، في حالة عدم تدخلها ضد النظام العنصري ، الذي أعلن إستقلاله من جانب واحد ، خلال مهلة معينة ، وانقضت المهلة ولم تقطع الدول الأفريقية علاقاتها معها ، ماعدا مصر وقليل من الدول الأخرى ، ثم ما لبثت هذه الدول أن استعادت علاقاتها ببريطانيا. (19)

إلا أن أكبر الإنجازات التي تحققت على صعيد القضاء على العنصرية في أفريقيا تحقق عام 1994 بنهاية اعتي الأنظمة العنصرية ، التي شهدتها القارة الأفريقية والعالم ، وهو نظام جنوب أفريقيا العنصري ، حيث عادت جنوب أفريقيا دولة أفريقية حرة ذات سيادة ، يتمتع فيها المواطنون جميعا بالمساواة ، دون إية إعتبارات عنصرية ، وخرج المناضل نيلسون مانديلا من السجن بعد 27 عاما ، ليصبح أول رئيس لجنوب أفريقيا بعد زوال آخر نظام للتمييز العنصري في القارة .

ثالثا : جهود المنظمة في حل المشاكل الحدودية :

شهدت القارة الأفريقية- بشكل غير مألوف في قارات العالم الأخرى- مشاكل حدودية كثيرة ، بعد انتهاء فترة الاستعمار الأوروبي المباشر ، حيث قسمت أفريقيا إلى دول تفصل بينهما حدود ذات طبيعة مختلفة ، فلم تزد نسبة الحدود الطبيعية التي تتماشى مع عوامل التضاريس في القارة عن 26٪ من طول الحدود ، في حين

وصلت نسبة الحدود السياسية المعتمدة على خطوط الطول والعرض إلى 44٪، اما الحدود التي تم وضعها على أسس رياضية فقد بلغت 30٪ [20] .

ولهذا شهدت القارة الأفريقية العديد من النزاعات الحدودية ، ورغم أن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لا يشير إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي ، إلا أنه يلاحظ أن الكثير من النزاعات الحدودية المهمة قد أحيلت إلى القضاء الدولي (محكمة العدل الدولية) ، مثل النزاع الليبي التشادي حول شريط أوزو ، والنزاع حول المياه الإقليمية (الجرف القاري) بين ليبيا وتونس ، والنزاع بين مالي وبوركينا فاسو حول كامل الحدود المشتركة بينهما ، وكذلك بين نيجيريا والكاميرون حول الحدود المشتركة أيضاً ، وهكذا يلاحظ أن الدول الأفريقية الأعضاء تتجاوز دور المنظمة إلى هيئات دولية لحل مشاكلها الحدودية ، وربما يعود ذلك إلى الافتقاد إلى الخبرة اللازمة في حل مثل هذه النزاعات ، وعدم وجود المؤسسات أو المحاكم الخاصة بذلك ، إضافة إلى فقدان الثقة بين الدول الأفريقية تجاه بعضها البعض .

وحاولت منظمة الوحدة الأفريقية الخروج من هذه المشكلة أو التخفيف منها ، عن طريق الاعتراف بالحدود التي خلفها الاستعمار ، تجنبا لما قد يتسبب عنه محاولة إعادة ترسيم الحدود بالقوة ، لتتماشى مع الأعراق أو الحدود الطبيعية أو التاريخية أو الدينية أو اللغوية ، وهو ما أكده أول اجتماع لمجلس وزراء المنظمة عقد بدكار في أغسطس 1963. ومنذ تأسيسها مرت منظمة الوحدة الأفريقية بعدة نزاعات حدودية نذكر منها على سبيل المثال:

النزاع الحدودي المغربي – الجزائري : وهو أول نزاع حدودي يقع عقب تأسيس المنظمة بعدة أشهر ففي 23/ 10/ 1963أي بعد أربعة أشهر من تأسيس المنظمة ، تلقي السكرتير العام المؤقت لمنظمة الوحدة الأفريقية من وزير خارجية الجزائر رسالة يطلب فيها عقد اجتماع طارئ لمجلس وزراء المنظمة ، لمناقشة اعتداء الجيش المغربي على مناطق حدودية جزائرية ، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ ميثاق المنظمة ، في الدفاع عن سيادة الدول الأفريقية وسلامة أراضيها واستقلالها (المادة 3فقرة 3) ، ويبدو أن المغرب قد أستغل الظروف الخاصة للدولة الجزائرية الحديثة الاستقلال والضعيفة نسبياً . [21]

ويلاحظ في هذا الشأن بأن جامعة الدول العربية قد فشلت في تسوية هذا النزاع الحدودي حيث نجحت منظمة الوحدة الأفريقية في إعادة الأمور إلى نصابها

بين الدولتين الجارتين وفق عدة مستويات ، ومنها وساطة الرؤساء الأفارقة الذين اجتمعوا في باماكو عاصمة مالي في 29/10 / 1963 وهم رئيس مالي موديبو كيتا وأمبراطور أثيوبيا هيلاسيلاسي وملك المغرب الحسن الثاني ورئيس الجزائر أحمد بن بيلا ، وتم عقد اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار فيما عرف باتفاق باماكو وحيث لم يحقق مؤتمر باماكو وقف إطلاق النار عقد مجلس وزراء المنظمة اجتماعا في الفترة ما بين 15- 18/ 11 / 1963 وقد أكد المجلس على قرارات قمة باماكو ، ثم ظلت المنظمة على مستوى المجلس الوزاري ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات تتابع هذا الخلاف وعبر لجنة خاصة حتى إنتهاء النزاع في 15/1 /1969 بلقاء رئيس الجزائر هواري بومدين وملك المغرب الحسن الثاني في أفران بالمغرب وتوقيع معاهدة تضامن وتعاون بين البلدين .

كما تعاملت المنظمة مع مشاكل حدودية أخرى ومنها مشاكل الحدود في القرن الأفريقي وخاصة حدود الصومال ، الذي ظل لفترة طويلة يطالب بأقاليم بعضها لأثيوبيا وآخر تابع لكينيا ، بل كان يطالب بجيبوتي بأكملها ، وكل ما سبق يشكل دولة الصومال بحدودها التاريخية[22] ، وقد حاولت المنظمة تهدئة النزاع بي أثيوبيا والصومال عندما شكلت عام 1973لجنة لدراسة المشكلة ضمت كل من نيجيريا والسنغال والسودان والكمرون وتنزانيا وموريتانيا وليسوتو ، ورغم إن اللجنة استطاعت أن تهدئ الموقف ولكن ذلك لم يستمر إلا إلى حين ، حيث اندلعت الحرب بين أثيوبيا والصومال عام 1977بسبب الحدود ، ليعود بعدها الوضع إلى الهدوء من جديد .

وفي المقابل استطاعت المنظمة أن تهدئ الوضع بين كينيا والصومال حول خلافهما الحدودي حيث بحثت المنظمة منذ عام 1964وفي أكثر من مؤتمر وزاري هذا النزاع ، ويلاحظ أن المنظمة رفضت مبدأ إعادة النظر في رسم الحدود بين الدول الأعضاء لما قد يشكله ذلك من مشاكل لا تنتهي ، ومبدأ قدسية الحدود هو مبدأ سبق أن عملت به دول أمريكا الجنوبية ، غير أن هذا المبدأ لا يضمن حل المشاكل وتجنب الصراع المسلح إلى الأبد[23] .

رابعاً / دور المنظمة في إنهاء الحروب الأهلية :

لعله من أخطر المشاكل التي واجهتها القارة الأفريقية ومازالت تواجهها وستضل

تحدياً قائما أمامها هي مشكلة الحروب الأهلية ، وتعتبر القارة الأفريقية من أكثر قارات العالم من حيث الحروب الأهلية ، وتعود طبيعة هذه المشكلة إلى الأساس التعدد الأثني في القارة الأفريقية ، يضاف إلى ذلك ما تعانيه من فقر وصراع على الموارد المحدودة إحيانا في مناطق معينه في مجتمعات غير مصنعة، وما يلعبه الدور الاستعماري في إذكاء الصراعات والحروب الأهلية لتحقيق مصالحه من خلال سياسة فرق تسد .

ولهذا فقد كانت الحروب الأهلية من المشاكل الخطيرة التي عصفت بكيان منظمة الوحدة الأفريقية ، وترجع خطورة هذه المشكلة إلى أن الأمر غالباً يتعلق بشؤون داخلية لدولة عضو في المنظمة ؛ التي لا يسمح ميثاقها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ، من جهة أخرى لا تملك الدول الأعضاء الإمكانيات اللازمة للتدخل ، وحساسية هذه النزاعات وتشابك عناصرها.

وقد شهدت القارة الأفريقية ومازالت سلسلة من الحروب الأهلية التي اشتعلت في العديد من البلدان الأفريقية بعد تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد وقعت هذه الحروب لأسباب مختلف من حالة إلى أخرى ، ولعل أبرز هذه الحروب التي شكلت تحدياً للمنظمة هي تلك التي وقعت في نيجيريا وعرفت بمشكلة بيافرا والحرب الأهلية في السودان :

إلى جانب حروب أهلية في نحو 12دولة أفريقية خلال عمر المنظمة وهي:-

انجولا - أوغندا - أثيوبيا - ليبيريا - رواندا - بورندي - تشاد - موزمبيق - الكونغو الديمقراطية - سيراليون - غينيا بيساو - الصومال .

ويمكن الإشارة في عجالة إلى بعض هذه الحروب والتحدي الذي شكلته لمنظمة الوحدة الأفريقية وكيف تعاملت المنظمة مع هذه الحروب ، خاصة وأنها منظمة لا تملك سلطات فوق قومية تمكنها من فرض إرادتها على الأطراف المتحاربة .

أ - مشكلة بيافرا :

وهي تسمية أطلقت على المشكلة الانفصالية التي شهدتها نيجيريا في أواخر الستينات وتحديدا في 30/ 5 / 1967 م عندما أعلن الحاكم العسكري للإقليم الشرقي في نيجيريا الانفصال عن الدولة الأم وقيام جمهورية بيافرا وعاصمتها أنوجو .

أعقب ذلك قيام الحكومة المركزية بحركة تدخل عسكري قوية لإخضاع المنشقين ، وقد تدخلت أطراف خارجية في دعم طرفي النزاع واستغرقت الحرب 30شهراً من قوات الحكومة لإخماد حركة الانفصال حيث تم الإعلان عن هزيمة الانفصاليين وفرار زعيمهم اوجوكو إلى خارج البلاد في شهر أي النار (يناير).1970

ومما أدى إلى تعقيد الموقف في فترة من فترات الصراع هو اعتراف بعض الدول الأفريقية بحكومة الانفصال (تنزانيا والجابون وساحل العاج وزامبيا) ، إلا أن معظم الدول الأفريقية تمسكت بالموقف الرسمي للمنظمة القائم على المبادئ الواردة بالميثاق ، أي احترام وحدة الدولة واستنكار الانفصال ، وقد جاء موقف المنظمة في مؤتمر القمة الأفريقي الرابع الذي عقد في كينشاسا والذي صدر عنه القرار رقم (51/ 4) يوم 14/ 9 / 1967 والذي أكد على اعتبار الأزمة موضوعا داخليا واستنكر فكرة الانفصال وإنشاء لجنة استشارية تضم رؤساء ست دول (أثيوبيا وغانا وزائير والنيجر وليبيريا والكاميرون) ومهمة اللجنة هي التأكيد لحكومة نيجيريا الفيدرالية على رغبة المنظمة في الحفاظ على الوحدة الوطنية وفق رغبة الحكومة الفيدرالية ، كما تم مناقشة الموضوع في قمة الجزائر عام 1968وقمة أديس أبابا عام 1969، وكذلك على مستوى المجالس الوزارية السنوية التي تسبق القمة عادة .

ويلاحظ أن المنظمة لم تقم بدور كبير وحاسم في إنهاء هذا النزاع خاصة في بداية الأزمة ، وقد عاقها عن ذلك إلى حد كبير ميثاقها الذي لا يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول (المادة 3الفقرة 2) ، وحاولت المنظمة بما لا يتعارض مع ميثاقها الحفاظ على الوحدة الوطنية لنيجيريا رغم أن هذه الحرب قد أدت إلى هلاك مليوني مواطن إلى جانب الخسائر الأخرى .

ب ـ الحرب الأهلية في جنوب السودان :

الحرب الأهلية في السودان هي حرب انفصالية يحاول فيها بعض الجنوبيين الانفصال عن الشمال ، وتعود مشكلة جنوب السودان لجهود بريطانية قديمة خلال استعمار السودان (1898ـ 1956) مستندا على طبيعة جنوب السودان التي تشكل كشكولا عرقيا من القبائل وبيئة خصبة للنشاطات التبشيرية المسيحية .

وتصاعدت وتيرة الخلاف بين الجنوب والشمال في السودان خاصة بعد إعلان



الاستقلال والشروع في بناء الدولة ذات الطابع العربي الإسلامي مما أدى إلى نشوء حركة معارضة (الانيانيا) عام 1963 التي اتبعت الكفاح المسلح ، وذلك حتى عام 1972 حين وقعت الحكومة السودانية اتفاقاً في أديس أبابا يقضي بمنح الجنوب نوعا من الحكم الذاتي حيث هدأت الحرب في الجنوب إلى حين .

إلا أن الحرب الأهلية سرعان ما عادت إلى جنوب السودان عام 1983، وذلك بسبب سياسة الحكومة التي عملت على تطبيق الشريعة الإسلامية وتقسيم الجنوب وعوامل أخرى كالتقارب المصري السوداني الذي يؤكد الهوية العربية والإسلامية في السودان ، وكذلك اكتشاف النفط في جنوب السودان ، ولا يبدو أن هناك نهاية قريبة لهذه الحرب التي عجزت منظمة الوحدة الأفريقية عن إنهائها إلا بتنازلات يقدمها الشمال أو الحكومة المركزية للجنوب.

ج ـ كما شهدت العديد من المناطق في القارة الأفريقية حروبا أهلية أقل حدة وخطورة ، ولكن أخطرها على الإطلاق كانت الحرب الأهلية في روندا وبورندي في مطلع التسعينات ، والتي شهدت مذابح متبادلة بين الأهالي والجماعات المختلفة تركزت أساساً على قاعدة عرقية تعود إلى قبيلتي الهوتو والتوتسي اللتان تشكلان سكان الدولتين .

وأمام عجز منظمة الوحدة الافريقية عن حل هذا النزاع الذي امتدت ذيوله إلى الدول المجاورة ، تدخلت الأمم المتحدة وكان لها دوراً بارزاً في إخماد هذا الصراع الذي احتاج إلى إمكانيات مادية وضغط ونفوذ دولي حتى اختفى .

خامسا : دور المنظمة في حل مشكلة اللاجئين :-

تعتبر مشكلة اللاجئين أحد أبرز المشاكل التي واجهت ومازالت تواجه القارة الأفريقية منذ تأسيس المنظمة وإلى يومنا هذا فنصف عدد اللاجئين في العالم موجودين في قارة أفريقيا حسب تقديرات عام 1995 (24) .

ومشكلة اللاجئين مشكلة تابعة وناتجة عن مشاكل أخرى مثل الحروب الأهلية وهي كثيرة في أفريقيا وأسبابها متوفرة (اختلافات دينية وثقافية وعرقية وغيرها) وكذلك حدوث المجاعات بسبب الجفاف والتردي والفساد الاقتصادي وفشل برامج التنمية ، كما أن اللاجئين يعتبرون مشكلة للدولة التي يلجأون إليها أيضاً لما يسببونه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية .

من هنا شكلت مشكلة اللاجئين أبرز التحديات لمنظمة الوحدة الأفريقية بسبب حجم وخطورة وتكرار هذه الظاهرة التي أصبحت من السمات المميزة للقارة الأفريقية ، وفي دورة مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت بلاجوس في نيجيريا خلال شهر فبراير 1964تم إنشاء لجنة خاصة لشؤون اللاجئين ، كما رعت منظمة الوحدة الأفريقية مؤتمر دولي بأديس أبابا خلال الفترة من 9- 18/ 10 /1967 لدراسة الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية لمشكلة اللاجئين في أفريقيا بحضور 22دولة أفريقية وبعض المؤسسات الدولية .

أما الخطوة الأهم في معالجة منظمة الوحدة الأفريقية لمشكلة اللاجئين فقد جاءت إثر موافقة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في الدورة العادية السادسة بأديس أبابا (9/ 1969) على الاتفاقية الخاصة التي أعدتها المنظمة بخصوص اللاجئين ، وهي اتفاقية تضمنت 15مادة وتعتبر متقدمة مقارنة باتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين سنة 1951 . ولكن هل استطاعت المنظمة القضاء على مشكلة اللاجئين أو التخفيف منها على الصعيد العملي ؟

إن هذه المشكلة شكلت تحديا كبيرا للمنظمة وهي مشكلة قائمة وستضل كذلك ما دامت أسبابها قائمة ، وفشل المنظمة في أيجاد حلول ناجحة لا يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الإمكانيات المادية لهذه المنظمة ، الذي يعود بدوره إلى ضعف إمكانيات الدول الأعضاء ، وفي هذا الشأن قامت منظمة الأمم المتحدة بأداء هذا الدور نيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية بما قدمته من خلال فروعها ومنظماتها من غذاء ومأوى مؤقت وغير ذلك في حالات كثيرة في القارة الأفريقية .

سادسا: دور منظمة الوحدة الأفريقية في مجال التنمية :

من المفارقات التي تعيشها القارة الأفريقية أنها تعد من القارات الغنية بثرواتها وإمكانياتها المختلفة ، وفي المقابل فإنها أسوأ القارات من ناحية الأوضاع المعيشية الاقتصادية ، فهي الأفقر سكانا بين قارات العالم ، ورغم أن عدد سكان أفريقيا يشكل نسبة 10٪ من عدد السكان في العالم فإن مساهمتها في التجارة العالمية لا تتجاوز 3٪ أما نصيبها من الناتج العالمي فهو في حدود 1٪ فقط ، ونصيب الفرد من الناتج القومي في منتصف التسعينيات 460دولار وهو من أسوأ المعدلات في العالم ، وذلك كله بعد مضي عدة عقود من استقلال معظم دول القارة الأفريقية.(25)

كما يلاحظ أن القارة الأفريقية قد أخذت تغوص في وحل الديون خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين شيئاً فشيئاً ، فقد قفزت ديونها من 128مليار دولار عام 1982إلى 285 .6مليار دولار عام 1990، بينما وصل حجم الديون الخارجية الأفريقية إلى 350مليار دولار عام 2000 ، مما يؤكد تفاقم هذه المشكلة . (26)

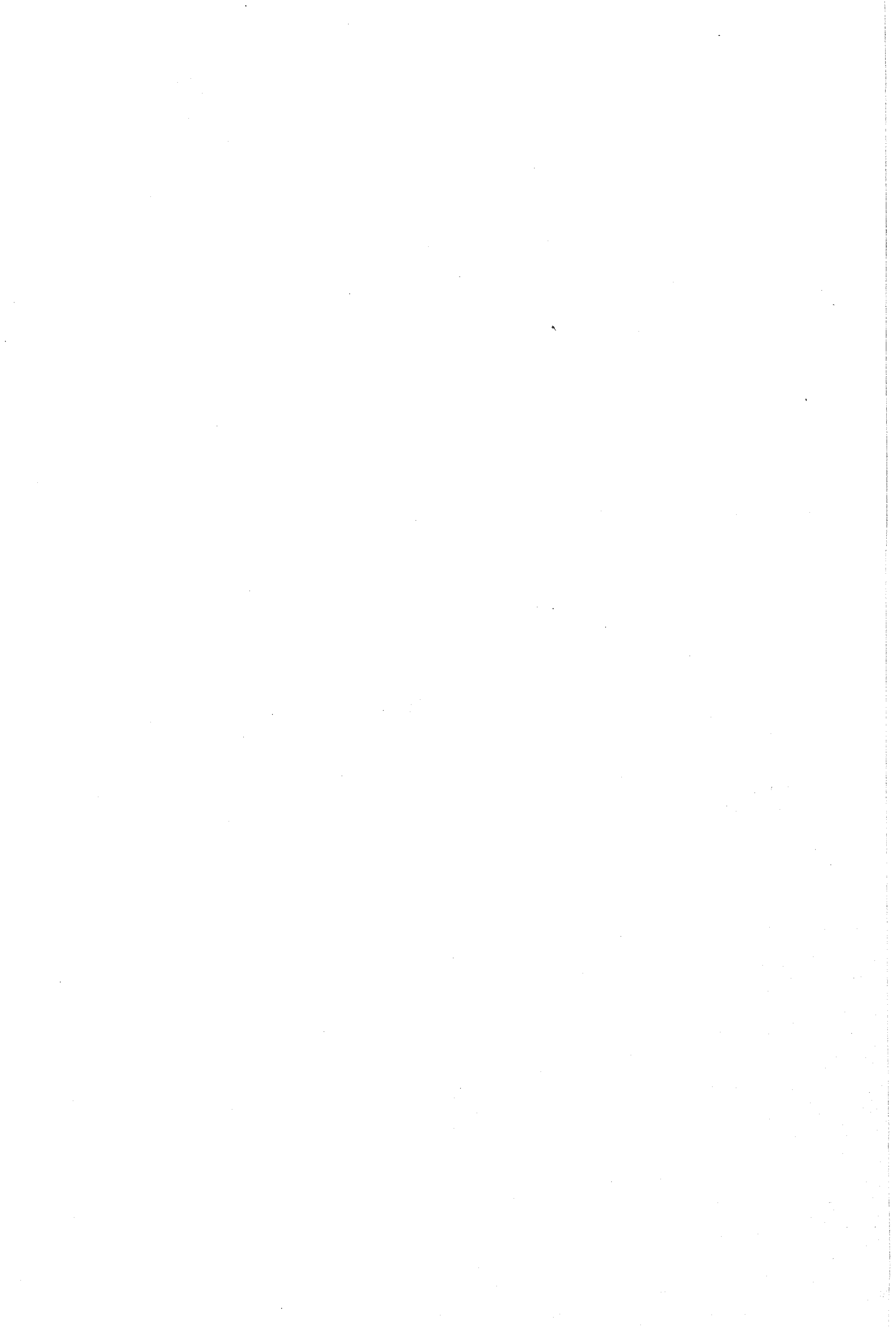
وإذا قارنا الوضع الأفريقي بغيره من الأوضاع العالمية نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا قد زاد بنسبة 36٪ خلال عشرين عاماً (1960- 1980) ، وفي المقابل زاد هذا المعدل بنسبة 75٪ في أمريكا اللاتينية خلال نفس الفترة ، في حين جاء التغير سالباً وبنسبة 15٪في أفريقيا خلال المدة من 1980إلى 1998مقابل نسبة نمو موجبة في أمريكا اللاتينية بلغت 6٪وهناك 25دولة حققت معدلات نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغت صفر فأقل ، في حين أن 8دول حققت معدل نمو يقل عن 1٪ . وتؤكد مؤشرات أخرى هذا التردي الاقتصادي الأفريقي فمن بين 35دولة تقع ضمن الدول ذات التنمية المنخفضة 2000هناك 29دولة منها تنتمي للقارة الأفريقية ومن بين 53دولة مثقلة بالديون في أواخر القرن الماضي يوجد بينها 31دولة أفريقية . (27)

ومن المعروف أن القادة الأفارقة المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية قد وجهوا جل اهتمامهم إلى الجوانب السياسية في القارة ، وخاصة تحرير الأجزاء المحتلة منها ، والقضاء على الأنظمة العنصرية التي أسسها البيض في جنوب أفريقيا وروديسيا ، وإن كانت المنظمة قد حققت الكثير في هذا المجال ، ونجحت نجاحاً واضحاً فيه ، لا أنه لا يمكن القول بذلك النجاح في المجال الاقتصادي فإلى جانب المؤشرات التي أشرنا إليها حول التردي الاقتصادي الأفريقي ، أشير إلى أن القادة الأفارقة قد أقروا التنازل عن دور منظمتهم في مجال التنمية للأمم المتحدة من خلال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

لقد كان دور المنظمة الدولية (الأمم المتحدة ومنظماتها وفروعها) ملحوظاً بشكل أكبر في القارة الأفريقية من دور منظمة الوحدة الأفريقية ، عن طريق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالدرجة الأولى ، ورغم احتواء ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية على ما يشير إلى ضرورة استخدام موارد القارة وإلى التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مختلف الفروع لخدمة شعوب القارة ، رغم ذلك لم يبرز الاهتمام الفعلي للمنظمة بهذا الجانب على أجندة العمل الأفريقي الجماعي إلا مع منتصف

السبعينيت ، وبشكل أكثر وضوحاً في أواخر السبعينيات عقب انعقاد مؤتمرونروفيا عام 1979، والذي أشار إلى ضرورة توفير بيئة مناسبة للتنمية الأفريقية ، واستغلال الموارد بالشكل الأمثل ، والسعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي .

ثم جاءت قمة لاجوس 1980والتي أصدرت وثيقة تضمنت برنامج لمدة عشرين سنة لتطوير القارة من خلال هياكل معينة إقليمية فرعية وغيرها وصولا إلى السوق الأفريقية المشتركة وقيام مجموعة اقتصادية أفريقية واحدة ، واتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق ذلك ، إلا أنه وبعد انتهاء المدة المحددة للخطة في عام 2000يمكن القول بأنه قد غلب عليها طابع الفشل وعجزت عن تحقيق معظم الأهداف المرسومة في خطة لاجوس وسارت الأوضاع الاقتصادية في القارة من سئ إلى أسوأ .



المبحث الرابع :
محاولات تعديل أساليب عمل منظمة الوحدة الأفريقية

لقد استمرت منظمة الوحدة الأفريقية كمنظمة إقليمية لمدة 39سنة منذ قيامها عام 1963وإلى حين استبدالها بالاتحاد الأفريقي عام 2002دون إدخال تعديلات تذكر على ميثاقها ، ولا يعني ذلك عدم ظهور محاولات جادة في هذا الإطار ، إلا انه يمكن القول ان كل المحاولات قد عجزت تقريباعن إحداث تغيرات على المنظمة وميثاقها حتى زاولها عام 2002في قمة ديربان في جنوب أفريقيا .

بداية لابد من إعادة الإشارة إلى انه قد طرحت صيغ اكثر تكاملاً واندماجا قبل تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية ، ودائماً نتذكر الجهد الذي بذله الدكتور كوامي نكروما من خلال طرح مشروع الولايات المتحدة الأفريقية ، وتبناه البعض آنذاك وأبرزهم رئيس غينيا احمد سيكتوري ، وهو الاتجاه الذي لم يلق ترحيب معظم الدول الأفريقية ، فكانت صيغة منظمة الوحدة الأفريقية هي صياغة توفيقية بين مؤيدي الاندماج الكامل ومعارضيه .

وفي إطار الإشارة إلى تعديل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية سأكتفي بالإشارة بإختصار إلى ابرز المحاولات التي جرت بهذا الخصوص وهي :-

1ـ اتفاقية لاجوس . 1980

2ـ اتفاقية ابوجا عام . 1991

3ـ المشروع الليبي (الولايات الأفريقية المتحدة).

ورغم انه يمكن الاعتراف با لقول أن اتفاقية لاجوس أو اتفاقية ابوجا ليست مشروعات تعديل لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ألا أن هاتين الاتفاقيتين وخاصة اتفاقية أو معاهدة أبوجا تبرز إلى أي حد عجزت المنظمة عن تحقيق أهدافها ، مما دعي الدول الأعضاء فيها إلى تشريع اتفاقيات ومعاهدات جديدة تغطى القصور القائم فيالمنظمة .

اتفاقية لاجوس : 1980

أقر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الذي عقد يومي 28و4/29/ 1980

بمدينة لاجوس بنيجيريا خطة اقتصادية لمعالجة مشكلة التنمية الاقتصادية في القارة ، خلال العقدين التاليين أي حتى عام , 2000وشملت هذه الخطة كافة القطاعات الاقتصادية ، وهي تعكس جهود الخبراء والوزراء الأفارقة بما حوته من برامج عديدة ، كما تعكس شعورا بقصور منظمة الوحدة الأفريقية في تحقيق برامج التنمية .

وتعتبر خطة لاجوس التي أقرتها القمة الأفريقية خطة طموحة ، أعطت لقطاع النقل والمواصلات جانبا مهما من الاهتمام بسبب الدور الذي يلعبه هذا القطاع في ربط مختلف مناطق القارة بعضها ببعض ، من أجل تسهيل التبادل والتواصل ,كما اهتمت بكافة القطاعات بما فيها العمل من اجل الحفاظ على البيئة ، وقسمت الخطة إلى مراحل زمنية لكل منها مستهدفاتها .

غير أن الظروف الدولية والأفريقية لعبت دورها في عدم تحقيق القارة لمستهدفات خطة لاجوس ، فلقد تفاقمت الديون الخارجية للقارة الأفريقية ، وأصبحت القارة رهينة بشروط مؤسسات الإقراض والتمويل الدولية والول المانحة ، ولم يعد موضوع التنمية الاقتصادية شأن أفريقي داخلي ، بل اصبح يخضع لوصفات المانحين والمقرضين ، ولعبت سياسة تحرير التجارة دورها كذلك .[28]

اتفاقية أبوجا (1991) أو وثيقة إعلان قيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية :

وقع رؤساء دول وحكومات القارة الأفريقية يوم 3/6/ 1991اتفاقية اقتصادية بعاصمة نيجيريا " أبوجا " ، [29] وتعد هذه الاتفاقية حدا بارزاً في تاريخ العمل الوحدوي الأفريقي، وهو الحدث الذي وصفة الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بأنه يوازى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963، وهي كذلك خطة اقتصادية طموحة تهدف إلى تحقيق وحدة اقتصادية كاملة خلال مدة 43سنة من تاريخ بدء تنفيذ الاتفاقية (1994) , وقسمت الخطة إلى ست مراحل لتحقيق الاندماج الاقتصادي المطلوب .

تضمنت معاهدة ابوجا 106مادة ، تصلح أن تكون بديلا يحل محل منظمة الوحدة الأفريقية ، رغم أنه لم يرد ما يشير إلى ذلك ولا يبدو إن إرادة القادة الأفارقة ترغب فيه ، فإلى جانب المبادئ والأهداف التي وضعتها المعاهدة وتتعلق بالتضامن والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، والنهوض بالتنمية من خلال البرامج

المشتركة والسعي لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة ، وهو الهدف النهائي لاتفاقية ابوجا ، تضمنت المعاهدة خطة من ستة مراحل ، ذات مدة زمنية مختلفة تراوحت ما بين عامين وثمانية أعوا م لتحقيق الأهداف المرجوة ، كما تضمنت معاهدة ابوجا إنشاء عدة هياكل وأجهزة على النحو التالي :-

1- **مؤتمر رؤساء الدول والحكومات** : وهو الجهاز الأعلى للجماعة وهو ذات الجهاز الموجود في منظمة الوحدة الأفريقية ، وذو سلطات واسعة تطغى على ما عداها من أجهزة ويجتمع مرة في السنة في دورة عادية أو في دورة غير عادية بناء على طلب دولة عضو شرط موافقة ثلثي الأعضاء .

2- **المجلس** : ويضم وزراء منظمة الوحدة الأفريقية دون تحديد مجال معين أو وزارات معينة يناط بها تقديم المقترحات والتوصيات والمشروعات إلى مؤتمر الرؤساء الدول والحكومات ، ويجتمع المجلس في دورتين عاديتين في السنة أو في دورة غير عادية بمبادرة من رئيسه أو دولة عضواً بشرط موافقة أغلبية ثلثي الأعضاء ويعتبر المجلس كذلك إحدى أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية المهمة.

3- **البرلمان الأفريقي** : ولم تتوسع معاهدة ابوجا في توضيح كنه البرلمان الأفريقي وتركت ذلك لبرتوكول يصدر بالخصوص واكتفت بالإشارة إلى ان البرلمان يهدف إلى المشاركة الشعبية في التنمية والتكامل بالقارة الأفريقية ، وهو نص غير موجود في ميثاق المنظمة ما يعني إضافة مؤسسة جديدة .

4- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية** : وهي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الوحدة الأفريقية (المادة 15فقرة 1من معاهدة ابوجا) وتتكون من وزراء الدول الأعضاء المسئولين عن التنمية والتخطيط والتكامل الاقتصادي أو بمساعدة وزراء آخرين ، وتتجمع اللجنة مرة في السنة على الأقل في دورة عادية ، أو بناء على طلب المؤتمر أو المجلس ، وتهدف إلى وضع برنامج التعاون الاقتصادي والتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية وتقديم التوصيات وغيرها .

5- **محكمة العدل** : وهي محكمة خاصة بالجماعة ، تختص بتفسير وتطبيق المعاهدة والفصل في المنازعات المطروحة عليها ، وتقديم الآراء الاستشارية ، وهي ذات طبيعة مستقلة عن الدول الأعضاء ، وقراراتها ملزمة للدول الأعضاء ، أما نظامها الأساسي فيضعه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في بروتوكول خاص بالمحكمة ، وهذا ما يعكس أيضاً سلطات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في

العديد من المجالات ، والمحكمة أيضاً مؤسسة جديدة غير موجودة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

6- الأمانة العامة : وتبين المادة 21من المعاهدة فقرة 1أن اختصاصاتها يغلب عليها الطابع التنفيذي والإداري ، وبالتالي فهي شبيهة بالأمانة العامة في منظمة الوحدة الأفريقية.

7- اللجان التقنية المتخصصة : وقد ذكرت المعاهدة في المادة 25سبع لجان : لجنة الشؤون الاقتصادية والزراعية ، ولجنة الشؤون النقدية والمالية ، ولجنة التجارة والجمارك والهجرة ، ولجنة الصناعة والعلم والتقنية والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية ، ولجنة النقل والاتصالات والسياحة ، ولجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ، ولجنة التربية والثقافة والموارد البشرية .

وتتكون كل لجنة من ممثل عن كل دولة عضو ، وتقوم بعدة مهام منها إعداد المشروعات والبرامج ومتابعة تنفيذ ما تقره الجماعة وتقديم التوصيات وما يوكل لها من أعمال ، وأجازت المعاهدة للمؤتمر إعادة تنظيم اللجان ، أو تكوين لجان جديدة ، كما أجازت للجان تشكيل لجان فرعية .

وباركت الجماعة المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة وطالبت بتعزيز دورها ، وإنشاء جماعات اقتصادية جديدة كخطوة نحو تحقيق الجماعة الاقتصادية الشاملة ، وإقامة اتحاد جمركي وتحرير التجار مع إستثناءات معينة ، وطالبت باتخاذ الإجراءات التدريجية التي تحقق حرية تنقل الأشخاص والإقامة ، ومؤامة السياسة النقدية والمالية ، وسياسات التصنيع والطاقة والبيئة والموارد الطبيعية وتنمية الزراعة ، وتطوير التعاون في مجالات النقل والمواصلات والسياحة وتحسين أوضاع المرأة والتعليم ، كما تضمنت المعاهدة إنشاء صندوق للتضامن والتنمية والتعويض ، ووضعت أسساً عامة لعلاقة الجماعة مع الجماعات الأخرى .

وإجمالاً لا يمكن القول أن نصوص معاهدة ابوجا هي نصوص شاملة وقوية فاقت ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، رغم أنها تعالج أساساً الجانب الاقتصادي ، ويبدو أن القادة الأفارقة كانوا غير قابلين لفكرة التخلي عن منظمة الوحدة الأفريقية ، رغم أنهم من الناحية العملية تجاوزوها كثيراً على الأقل من حيث قوة النصوص الواردة في المعاهدة ، لكن تنفيذ المعاهدة هو جانب الضعف الذي يسري على معظم الأعمال التكاملية والاندماجية في القارة الأفريقية ، ولم تظهر بوادر تشير إلى تحسن

الأوضاع في القارة بعد مرور سنوات عديدة على العمل بهذه المعاهدة أو مؤشرات تدل على قرب تحسن الأوضاع إذا استثنينا خطوة تأسيس الاتحاد الأفريقي .

المشروع الليبي لتعديل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية : (30)

بدأت ليبيا جهوداً كبيرة على مستوى القارة الأفريقية منذ قيام ثورة الفاتح من سبتميرعام 1969ونتج عن هذه الجهود إجمالاً المساهمة في تحرير الأجزاء المحتلة من القارة الأفريقية ومحاربة العنصرية والنفوذ الصهيوني والغربي في القارة الأفريقية عبر جهود لا يتسع المجال للحديث عنها هنا ، فما يهمنا هو ما يمكن أن نسميه المشروع الليبي لتطوير العمل الجماعي الأفريقي نحو تحقيق الوحدة الأفريقية ، وقد أثمرث هذه الجهود بالفعل .

ويتضمن المشروع الليبي الذي قدم إلى الدول الأفريقية 13مادة تشير إلى إقامة نظام فيدرالى بين دول القارة الأفريقية ، وقد عرض هذا المشروع على قمة الجزائر 1999، وكان أساساً لمناقشة إعادة النظر في منظمة الوحدة الأفريقية ، وهو ما أفضى فيما بعد إلى ولادة الاتحاد الأفريقي ، وإن لم يكن هذا المشروع هو نفسه المشروع الأصلي (الولايات المتحدة الأفريقية) إلا أنه كان الدافع الرئيسي بإتجاه هذا التغيير وإنتهاء المنظمة وظهور الاتحاد الأفريقي.

وإجمالا يمكن القول ان ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لم يتعرض لتعديل أو تحوير ذو أهمية تذكر ، إلا أنه ومن خلال المحاولات التي قام بها أعضاء المنظمة يمكن القول انه كانت هناك رغبة حقيقية ومتكررة لتجاوز ميثاق المنظمة من خلال تعديله أو تطويره (اتفاقية لاجوس واتفاقية ابوجا) ، او من خلال إستبداله بآليات أكثر فعالية (المشروع الليبي) والاخير سعى الى إستبدال المنظمة بالكامل لتحقيق الاندماج المطلوب .

عيسى يوسف العوشي

هوامش الفصل الثاني

1- هذه الدول هي : الجزائر والجمهورية العربية المتحدة والسنغال والصومال والكمرون والكنغو برازافيل والكونغو كينشاسا والنيجر وأوغندة وبورندي وتشاد وتنجانيقا وتونس والجابون وجمهورية أفريقيا الوسطى وداهومي وروواندا وساحل العاج وسيراليون وغانا وغينيا وفولتا العليا وليبيريا وليبيا ومالي ومدغشقر وموريتانيا ونيجيريا ، إضافة الى المغرب والتوجو التي إنضمت لاحقا وأعتبرت دول مؤسسة .

2- أنظر بطرس غالي ، منظمة الوحدة الأفريقية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، 1964ص 51و 52 .

3- نفس المصدر . ص 60

4- نفس المصدر . ص 60.

5- محمد الحسيني مصيلحي ، مرجع سابق ، ص 78.

6- د. صبحي قنصوة ، نشأة المنظمة : الخلفيات الفكرية والتنظيمية ، في : اكاديمية ناصر العسكرية ، منظمة الوحدة الافريقية : الحاضر وتحديات المستقبل ، القاهرة : اكاديمية ناصر العسكرية ، 1997 ص 38.

7- محمد الحسيني مصيلحي ، مرجع سابق ، ص 79

8- د. بطرس غالي ، منظمة الوحدة الافريقية ، مرجع سابق . ص 74و75.

9- نفس المصدر ، ص 75و 76

10- نفس المصدر ، ص 76و 77.

11- نقس المصدر ، ص 78.

12- د. صبحي قنصوة ، مرجع سابق ، ص 39.

13- محمد الحسيني مصيلحي . مرجع سابق . ص 79و 80.

14- انظر ديباجة منظمة الوحدة الافريقية .

15- المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية .

16- المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

17- د. بطرس غالي ، ص 89 .

18- نفس المرجع ، ص 114و 115

19- د. محمد الحسيني مصيلحي ، مرجع سابق ، ص 377

20- د. محمد مهدي عاشور ، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا ، القاهرة :

مركز دراسات المستقبل الافريقي : سلسلة دراسات افريقية 2، الطبعة الاولى 2001، ص 200

21- المرجع السابق ، ص 156

22- تشير النجمة الخماسية في علم الصومال الى الاقاليم الخمسة التي تشكل الصومال الكبرى التي يحلم بها الكثير من الصوماليين ، وتشمل الصومال البريطاني والصومال الايطالي (جمهورية الصومال) والصومال الفرنسي (جيبوتي) واقليم انفدي (جزء من كينيا) واقليم اوجادين (جزء من اثيوبيا) ، ولكن واقع الحال ان جزء آخر من الصومال انفصل عنها تحت ما يعرف بجمهورية أرض الصومال في الشمال .

23- د. محمد الحسيني مصيلحي ، مرجع سابق ، 564

24- أحمد ابراهيم محمود ، الحروب الاهلية في افريقيا ، القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام ، 2001، ص 384

25- د. فرج عبد الفتاح فرج ، الاقتصاد الافريقي من التكامل الى العولمة ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2001، ص 30

26- د. أحمد الرشيدي ، الاتحاد الافريقي ، بحث مقدم الى ندوة افريقيا والعولمة ، المؤتمر السنوي لبرنامج الدراسات المصرية الافريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، خلال الفترة من 12- 14/ 2/ 200 ف ، ص 4

27- د. عراقي عبد العزيز الشربيني ، رؤية حول الدور الاقتصادي للاتحاد الافريقي ، في : د. محمود أبو العينين (تحرير) ، الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية ، القاهرة : مركز البحوث الافريقية بجامعة القاهرة ، الطبعة الاولى 2001، ص 344و 345

28- نفس المصدر ، ص 347

29- أنظر نص إتفاقية أبوجا .

30- سيتم الحديث عن الدور الليبي في إنشاء الاتحاد الافريقي في الفصل السادس .

الفصل الثالث
المنظمات الإقليمية والفرعية الأفريقية

المبحث الاول : تجمعات شرق وجنوب أفريقيا

المبحث التاني : تجمعات غرب ووسط أفريقيا

المبحث الثالث : تجمعات الشمال الأفريقي والصحراء

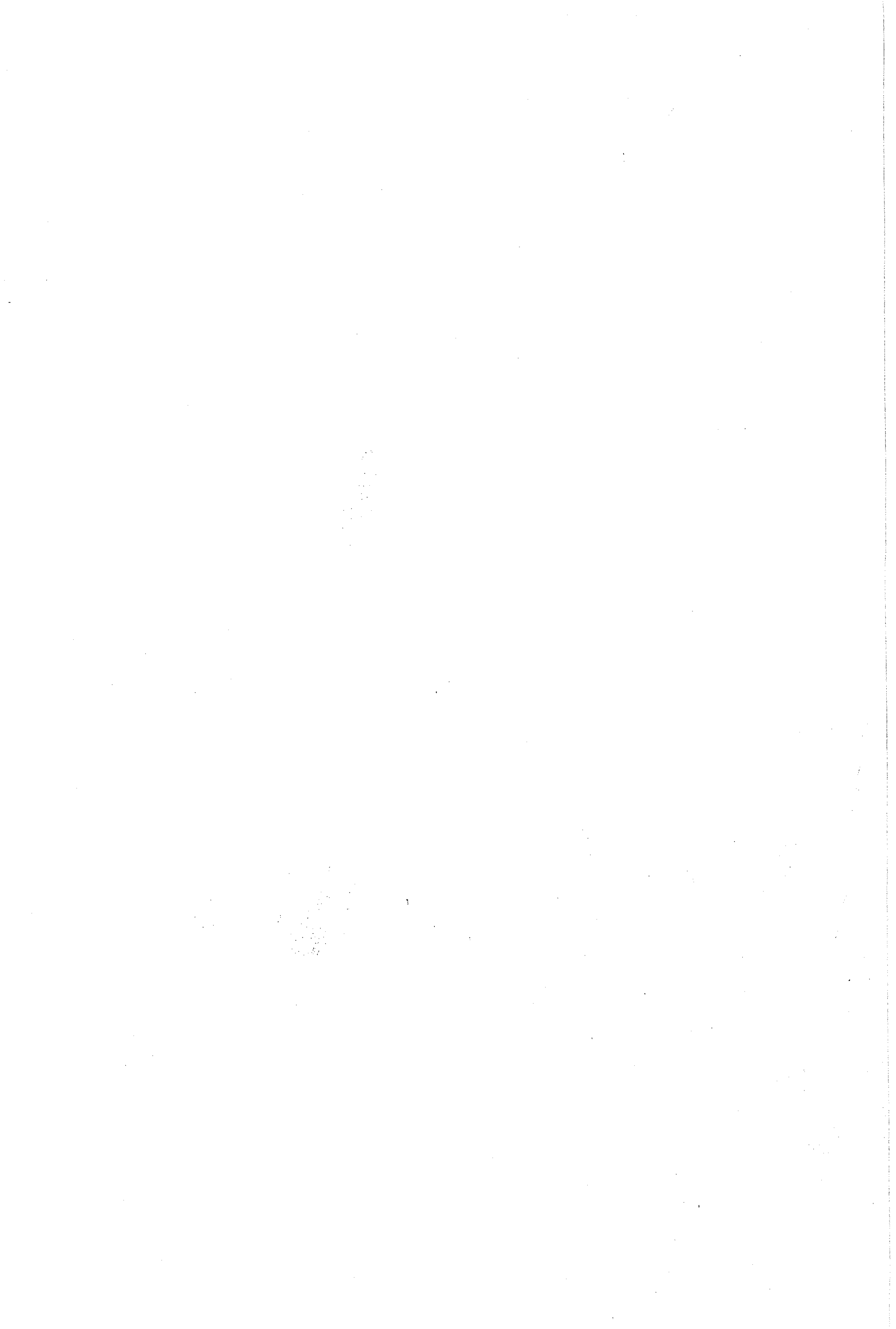
الفصل الثالث
المنظمات الإقليمية الفرعية الأفريقية

رغم الإعلان عن إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية كمنظمة كونفدرالية لكل دول القارة الأفريقية ، فان الدول الأفريقية لم تكف عن السير فى طريق خلق تعاون واندماج ثنائي وجماعي ، شمل مناطق مختلفة فى القارة ، ولعل أبرز هذه الجهود هو ظهور مجموعة من التنظيمات الإقليمية الفرعية فى القارة الأفريقية ، قامت أساسا على إقليم جغرافي ذو خصائص معينة ، مما يثير التساؤل حول دوافع وجدوى إقامة مثل هذه التجمعات ، فى ظل وجود منظمة الوحدة الأفريقية ، التى تسمح لكل دول القارة بالعضوية فيها ، وما إذا كانت تلك التجمعات هى دعم لجهود المنظمة ، أم قصد بها إيجاد أسلوب آخر للتعاون والتكامل ، مع الإعلان بطريقة غير مباشرة عن فشل المنظمة - أو على الاقل - تجاوزها فى تحقيق أهداف الدول الأعضاء ، بل ان اتفاقية أبوجا دعت الى إنشاء هذه التجمعات الاقتصادية الفرعية ، وصولا الى الجماعة الاقتصادية الافريقية هدف إتفاقية أبوجا . وفى سبيل التعرف على التجمعات الإقليمية الفرعية الأفريقية سوف نقوم بدراسة عامة لأبرزها على النحو التالي :-

المبحث الأول : المنظمات الأقليمية الفرعية في شرق وجنوب أفريقيا :
أولا: السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (COMESA)
ثانيا : الجماعة الانمائية لأفريقيا الجنوبية (SADC)

المبحث الثاني : – المنظمات الاقليمية الفرعية في غرب ووسط أفريقيا :
أولا : الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)
ثانيا : الاتحاد الإقتصادي لأفريقيا الوسطى (ECCAS)

المبحث الثالث : المنظمات الاقليمية الفرعية للشمال الافريقي والصحراء :
أولا : إتحاد المغرب العربي (AMU)
ثانيا : تجمع دول الساحل والصحراء (SEN_ SAD)



المبحث الاول
تجمعات شرق وجنوب أفريقيا

أولا : السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (COMESA)

يعود التأسيس الفلعى لهذه الجماعة الى عام 1994، من مجموعة من دول شرق وجنوب القارة الأفريقية ، وهى من اكبر الجماعات الأفريقية الفرعية ؛ حيث تضم نحو 20دولة من شمال القارة (مصر) الى جنوبها (دولة جنوب أفريقيا) ، بمساحة تقدر بنحو 41٪ من مساحة القارة ، وقرابة نصف سكان القارة ، ويشكل هذا التجمع أهمية كبيرة ، وخاصة بعد انضمام مصر إليه (1998)، حيث تساهم بنحو 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي للتجمع ؛ والبالغ 155مليار دولار (عام 1999) ، وهو التجمع الثاني في القارة من حيث عدد السكان ، الذي يبلغ 335 مليون نسمة 1997 [(1)]

وتعود البدايات الأولى لهذه الجماعة الى أبعد من عام 1994، إي الى عام 1965، فقد حاولت هذه الجماعة تطوير أهدافها وتعاونها دائما ، من ذلك توقيع الدول الأعضاء فى قمة لوزاكا فى 12/21/ 1981على إتفاقية التجارة التفضيلية ، وقرروا تحويل المجموعة فى مطلع 1992الى سوق مشتركة ، وبدئ في تنفيذ ذلك عام . 1994وتهدف هذه الجماعة الى دعم التكامل بين الدول الأعضاء من خلال تنمية التجارة ، والاستفادة من الموارد الطبيعية ، وفى نهاية الأمر تهدف المنظمة الى تحقيق الوحدة الاقتصادية والعملة الواحدة بحلول عام 2025ف وهو هدف طموح .

ورغم أن الكوميسا من اكبر التجمعات الإقليمية الفرعية فى القارة إلانها - مثل غيرها من الجماعات - تواجه بعض العراقيل أو المعوقات ، أهمها هو تقاطع هذه المجموعة مع مجموعات واتفاقيات أخرى ، حيث أن معظم الأعضاء فيها هم أعضاء في تجمع السادك أيضا ، كما يوجد تجمع أخر في جنوب القارة ، هو الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (الساكو) ، الذى يضم ناميبيا وجنوب أفريقيا وليسوتو وبوتسوانا وسوازيلاند ، كما أن دول التجمع تعانى من عدم استقرار سياسي وانقلابات وحروب بينية وأهلية ، كما حدث فى رواندا وبورندي وأثيوبيا والصومال ،

كما أن وسائل المواصلات بين الدول الأعضاء تعاني من صعوبات بسبب الانتشار الشاسع لها وطبيعة الأرض الوعرة ، وتعاني بعض الدول الأعضاء من مشاكل اقتصادية ، خاصة ما يتعلق بالديون الخارجية التي جعلت زامبيا تنفق 98٪ من المعونات على خدمات الدين ، وقد بلغت ديون تجمع الكوميسا عام 200ف نحو 130مليار دولار ، علما بأن الناتج المحلي الاجمالي للمجموعة يقدر بنحو 170 مليار دولار ، وبعض دول هذه المجموعة يزيد حجم دينها عن صادراتها .[2]

واستطاعت الكوميسا إنشاء بعض المؤسسات المالية والاقتصادية المهمة ، وان تعقد اتفاقيات مع منظمات أخرى ، من ذلك إنشاء بنك التجارة والتنمية الخاص بالمجموعة ، الذى قدر حجم المشروعات التى يقوم بها بحوالي 148مليار دولار عام 1996 - 95، وشركة إعادة التامين ويشمل بعض نشاطها 19دولة من دول التجمع ، إضافة الى مؤسسات أخرى مثل غرفة المقاصة ، ورابطة البنوك التجارية والصناعية ، وعقدت الجماعة إتفاقا مع الولايات المتحدة الأمريكية فى 2001/10/29لتحسين ودعم التجارة بين الطرفين ، وقد استطاعت الكوميسا إنشاء منظمة للتجارة الحرة ، تضم تسع دول فى عام 2000، هي الأولى من نوعها في أفريقيا ، والثالثة على مستوى العالم بعد الاتحاد الأوربي والنافتا ، وتضم مصر وجيبوتي والسودان وموريشيوس ومدغشقر وملاوي وزامبيا وزيمبابوي وكينيا ، وتم إنشاء صندوق تعويضات يقوم بتعويض الدول الأعضاء في المنظمة والتي قد تضرر من ذلك ، كما تم إنشاء مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي ومقره القاهرة ، والاتحاد القومي للمرأة العاملة في دول الكوميسا .[3]

غير أن هذه المجموعة تعاني من تداخل مع اتحاد السادك ، الأمر الذي يحدث بعض التضارب في سياسات الدول الأعضاء ، حيث شجعت جماعة السادك أعضائها على الانسحاب من الكوميسا ، بغرض إعطاء دعم ودفع للسادك وتجنب الإضرار به من خلال تعدد عضوية الدول الأعضاء في التجمعات الإقليمية . كما يلاحظ أن هناك مجموعة من الدول الأعضاء في الكوميسا سعت الى إنشاء تجمع جديد ويبلغ عدد هذه الدول سبع أعضاء هم السودان وأوغندا والصومال وأثيوبيا وكينيا وجيبوتي وأرتيريا ، الذين أنشأوا تجمع الإيجاد) IGADهيئة مكافحة الجفاف والتصحر والتنمية) ، والتي استهدفت حل مشكلة الغذاء بعد ان تحولت الى هيئة حكومية .

ثانيا :الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية (SADC)

رغم أن البعض يرى أن البدايات الأولى لهذه الجماعة تعود ربما الى عامي 1977أو 1979الان البداية الحقيقة لهذا التجمع تعود الى عام 1980عقب استقلال زيمبابوي إحدى الدول الأعضاء الهامة فى هذا التجمع ، وجاء تأسيس هذه الجماعة من الدول الواقعة فى جنوب القارة الأفريقية وخاصة المحيطة بدولة جنوب أفريقيا العنصرية ,وذلك للتلخص من التبعية الاقتصادية لدولة جنوب أفريقيا ذات الاقتصاد القوى ,وتأسست هذه المجموعة فى البداية من تنزانيا وموزمبيق و أنجولا و زامبيا و بسوانا و ليسوتو و سوازيلاند و زيمبابوي و ملاوي ,ثم زاد عدد الدول الأعضاء الى أربعة عشرة دولة لانضمام الكونغو الديمقراطية وسيشل وموريشيوس ودولة جنوب أفريقيا (بعد نهاية النظام العنصري عام 1994) ، وهو ما يراه البعض البداية الحقيقية للتجمع ، وناميبيا (بعد استقلالها عام 1990) .

ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذا التجمع عام 1999ف نحو 185.5مليار دولار وهو بذلك ثاني اكبر تجمع من حيث الوزن النسبي ,غير أنه يلاحظ أن دولة جنوب أفريقيا والدول الداخلة معها في اتحاد جمركي (ليسوتو وبتسوانا وسوازيلاند وناميبيا) يساهمون بنسبة 78٪ من هذا الناتج أما عدد سكان التجمع فيبلغ 47. 5مليون نسمة (1999)[4]

وقد جرت عملية أحياء لهذه المجموعة بعد توقيع 12دولة على اتفاقية لإنشاء (تجمع السادك سنة 1992وكان انضمام دولة جنوب أفريقيا دفعة قوية لهذا التجمع الذي قام أساسا لمواجهة هذه الدولة اقتصاديا عندما كانت ذات نظام عنصري ، ويضم تجمع السادك بعض الهياكل والمؤسسات منها :

1ـ قمة دورية لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة .

2ـ مجلس الوزراء ، وتتبعه لجنة دائما من الموظفين .

3ـ أمانة تنفيذية ، تابعة لمجلس الوزراء أيضا ، ويعاونها مجلس سفراء من دول المجموعة وينبثق عنها وحدات تنسيق قطاعي .

4 ـ جهاز قضائي لحل الخلافات بين الدول الا عضاء .

5ـ جهاز دفاعي وامني .

6ـ منتدى برلماني .

لم يأت تأسيس هذه المؤسسات والهياكل دفعة واحدة ، فبالنسبة لجهاز لسادك الدفاعي والأمني تم تأسيسه سنة 1996، وذلك تنفيذاً للمادة الرابعة من معاهدة إنشاء السادك ، أما المنتدى البرلماني فقد تأسس سنة 1997بغرض المساعدة في عملية إتخاد القرار والاندماج بين شعوب السادك ، وفي عام 1998 بغرض الأشراف على العمليات الانتخابية وإدارتها في الدول الأعضاء .

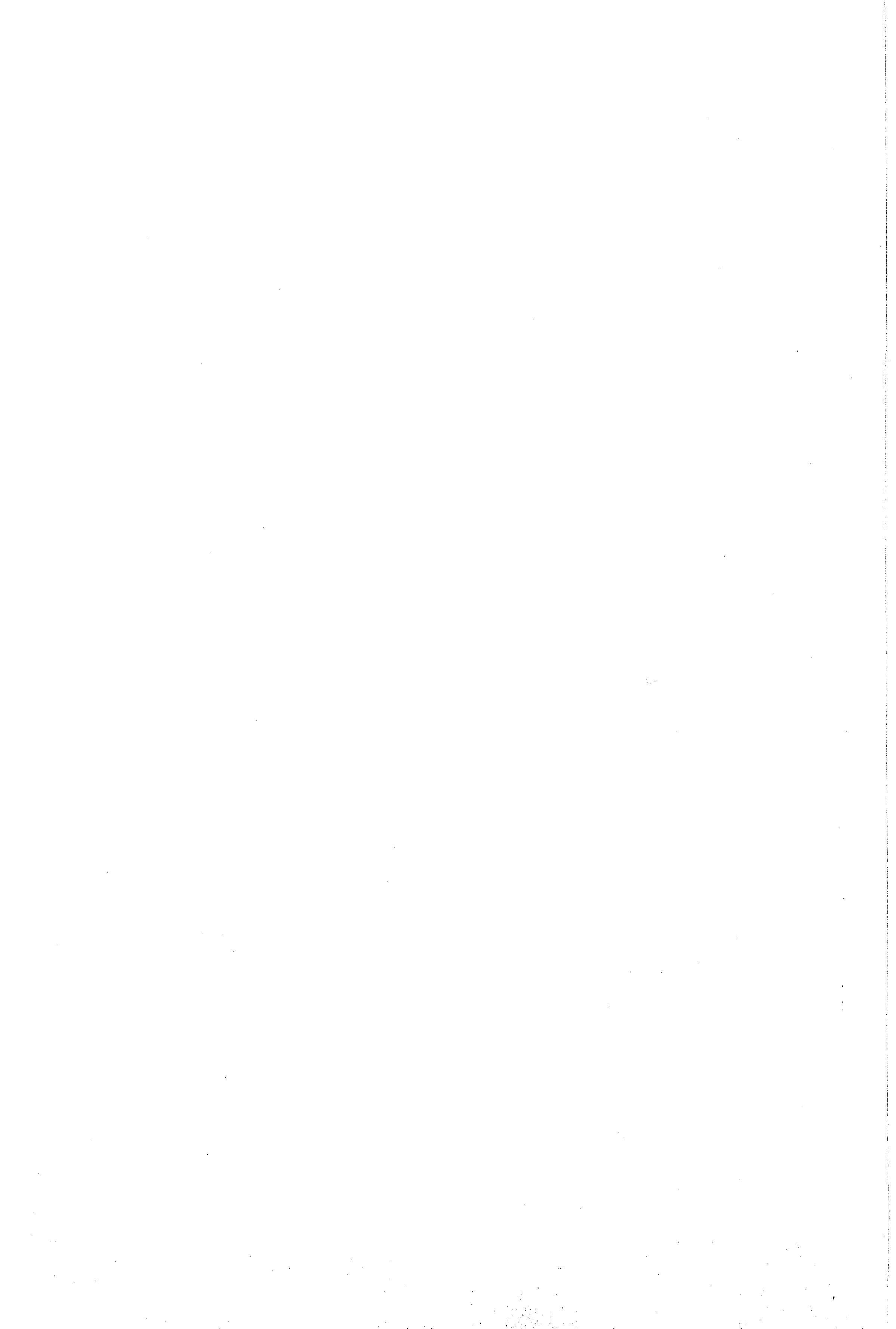
ويلاحظ أنه ومن الناحية الاقتصادية وفيما تسطير جنوب أفريقيا وتوابعها في الاتحاد الجمركي وزيمبابوي على 90٪ من صادرات التجمع فإن المشروعات التكاملية داخل التجمع قد وزعت بطريقة تتماشى مع الميزة النسبية للدول الأعضاء :

1- مشروعات الطاقة ـ أنجولا .
2- البحوث الزراعية وانتاج المواد الغذائية والطب البيطري ـ بتسوانا .
3- مشرعات حماية البيئة ـ ليسوتو .
4- مشروعات استغلال الغابات والصيد ـ ملاوي.
5- السياحة من اختصاص ـ مورشيوس .
6- نظم النقل والاتصالات والعلومات ـ موزمبيق .
7- مشروعات الصيد واستغلال الموارد الطبيعية ـ ناميبيا .
8- مشروعات الصحة وتمويل الاستثمارات – جنوب أفريقيا .
9- مشروعات التنمية البشرية – سوازيلا.
10- مشروعات الصناعة التحويلية وخدمات التجارة – تنزانيا .
11- مشروعات التعدين والموارد التعدينية– زامبيا

وكان من المفروض انه يتم تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وفق هذا البرنامج ألا انه يلاحظ عدم التزام الدول الأعضاء الكامل بهذا البرنامج ، فعلى سبيل المثال تأتى 85٪ من الاحتياجات التمويلية للمشروعات في دول المجموعة من خارج المجموعة ، رغم أن ذلك من المفروض أن يأتي من دولة جنوب أفريقيا حسب التوزيع المشار إليه ، وشهد التجمع تدهورا في مستويات التنمية عام 1998عما كان عليه عام 1995، وهو معدلا أقل من نظيره في جنوب وشرق آسيا وأقل من المعدل العام في الدول النامية ، إلا انه يزيد عن المستوى العام في أفريقيا جنوب الصحراء ،[5] وهذا يؤكد ان الجانب المهم ليس في إقامة المؤسسات ، بل في مدي فاعلية وجدوي إقامة مثل هذه المؤسسات .

والملاحظ بين اعضاء هذه المجموعة هو عدم التعاون وعدم التكافؤ بين الدول الأعضاء من حيث تقدمها الاقتصادي ، وخشية بعض الأعضاء من استغلال هذه المؤسسات ضدها ، وهو ما دفع بعضهم الى إقامة معاهدات خارج نطاق المجموعة مثل معاهدة الدفاع المشترك في أبريل 1999 بين أنجولا وناميبيا والكنغو الديموقراطية .

غير أن ذلك لا ينقص من أهمية هذه الجماعة ، فمن الناحية الاقتصادية تعمل السادك وفق تنمية قطاعية ، حيث تتولى كل دولة تنمية قطاع معين ، ويتم متابعة ذلك من خلال لجان قطاعية ، كما أن عمل الجماعة قد تطور من مؤتمر تنسيقي للتنمية الى جماعة تنمية للجنوب الأفريقي ، تسعى الى التقليل من الفقر والاندماج الإقليمي وزيادة الاعتماد المتبادل والروابط الثقافية والاجتماعية .



المبحث الثاني
تجمعات غرب ووسط أفريقيا

أولا : الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)

تعتبر هذه المنظمة من أقدم المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة الأفريقية ، وقد تأسست من مجموعة من الدول الأفريقية فى غرب القارة الأفريقية ، بموجب اتفاقية لاجوس فى 28/5/ 1975، وبالتالي فهي من أقدم الجماعات الإقليمية الفرعية الافريقية . وهى منظمة كما يشير ميثاقها [6] تهدف الى التنمية والتعاون الاقتصادي فى كافة المجالات ، بما فى ذلك الجوانب التجارية والنقدية والشؤون الثقافية والاجتماعية ، والرفع من مستوى معيشة مواطني الدول الأعضاء لتحقيق النمو والتقدم ، وصولا الى إزالة الحواجز الجمركية على التجارة البينية ، وتنسيق السياسات الاقتصادية ، وذلك وفق برامج زمنية تهدف الى تحقيق الاندماج بين الدول الأعضاء .

اما هياكل منظمة الايكواس فتتكون من الآتي : [7]

1ـ **هيئة رؤساء الدول والحكومات** : وهو أعلى مؤسسات الجماعة ، ومصدر القرار والمرجع للجماعة ، ويضم رؤساء الدول والحكومات الأعضاء ، ويتناوب الرؤساء الأعضاء على الرئاسة فيه ، ويجتمع مرة فى السنة على الأقل .

2ـ **مجلس الوزراء** : وهو مجلس يضم وزير من كل دولة عضو ، ويتم تناوب رئاسة المجلس بين الدول الأعضاء ، وتؤخذ القرارات فيه بالإجماع ، ويجتمع مرتين فى السنة ، ويرفع التوصيات الى هيئة رؤساء الدول والحكومات .

3ـ **الأمانة التنفيذية** : وهى أمانة تنفيذية يرأسها أمين يعين لمدة أربع سنوات من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات ، ويكون مسؤولا أمامه ، وله إقالته بناء على توصية مجلس الوزراء .

4 ـ **اللجان الفنية المتخصصة:** وهى تشكيلة من خمس لجان تكاملية تضم لجنة الصناعة ، ولجنة الزراعة والموارد الطبيعية ، ولجنة النقل والمواصلات والطاقة ، ولجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية ، ولجنة التمويل والإدارة .

كما تعمل المنظمة على إنشاء لجان جديدة كلما دعت الضرورة الى ذلك ، مثل إنشاء لجنة للدفاع ، ولجنة تضم محافظي المصارف المركزية لتنسيق السياسات النقدية ، وجميع هذه اللجان هي لجان فنية متخصصة تضم خبراء من الدول الأعضاء مهمتها تقديم الدراسات والاستشارات التى تطلب منها .

5ـ **محكمة العدل** : ومهمتها الفصل في النزاعات خاصة ما يتعلق بتنفيذ المعاهدة وبنودها إلا أنها لم تؤسس بعد ، رغم نص الاتفاقية على إنشائها.

6ـ **برلمان غرب أفريقيا** : وقد عقد هذا البرلمان أولى جلساته فى المدة ما بين 21 الى 27/1/ 2001ف ، وهو من المؤسسات المهمة التى لا توجد فى أي منظمة أفريقية إقليمية أخرى

7ـ **صندوق التعاون والتعويض والتنمية** : ومهمته تمويل المشروعات فى الدول الأعضاء ، وتقديم التعويضات وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، ويتكون رأسماله من تبرعات الدول الأعضاء والتبرعات الخارجية ومشروعات الجماعة لصالح الصندوق.

ويلاحظ على الايكواس أنها منظمة إقليمية فرعية كبيرة تضم 15دولة [(8)] من غرب القارة الأفريقية ، تسعى الى تعزيز تعاونها ومن ذلك وضع " ميثاق دفاع الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا " سنة 1980، ونجحت الجماعة فى تنفيذ التعويضات ، غير أن الدراسات تشير الى أن مستوى التجارة البينية قد ظل على ما هو عليه قبل إنشاء الجماعة ، والى عدم تحسين نسبة الواردات والصادرات الى أجمالي الناتج المحلى ، إلا فى عدد قليل من الدول ، كما أن نمط الإنتاج في الدول الأعضاء هو نمط تنافسي ، يضاف الى ذلك اتباع بعض الأعضاء لسياسة نقدية انكماشية . [(9)]

وقدر الناتج المحلي الإجمالي لدول الجماعة سنة 1999ف بنحو 82.3مليار دولار ، وهي بذلك تحتل الترتيب الرابع من حيث الوزن النسبي ، بين الجماعات الأفريقية الاقليمية ، أما عدد سكان التجمع فيقدر بنحو 247مليون نسمة ، ويلاحظ أن نيجيريا تشكل الثقل الأكبر(121.3 مليون نسمة) . [(10)]

ونظراً للتفاوت الكبير بين الاوضاع الاقتصادية للدول الأعضاء ، وفشل المجموعة في تحقيق التعريفة الجمركية الموحدة سنة 1990، فقد ثم تقسيمها إلي ثلاث مجموعات :

1ـ **المجموعة الأولى** : وتعمل على اجراء التخفيضات الجمركية المطلوبة خلال

عشر سنوات وضمت هذه المجموعة الدول التالية : موريتانيا (انسحبت سنة 2000 من التجمع) والنيجر والرأس الأخضر وجامبيا وغينيا بيساو ومالي وبوركينا فاسو.

2 ـ **المجموعة الثانية :** وتقوم بإجراء التخفيضات خلال ثمان سنوات وهي توجو وسيراليون وبنين وغينيا .

3ـ **المجموعة الثالثة :** وتقوم بإجراء التخفيضات خلال ست سنوات وهي كوت ديفوار وغانا ونيجيريا والسنغال .

وهو الإجراء الذي لم تستطع أي دولة القيام به حتى منتصف عام 2001، غير أنه يوجد نوع من التعاون والبرامج في مجالات أخرى أوجدتها الايكواس ، وبعضها قبل الايكواس ، ومنها مؤسسة المقاصة الخاصة بغرب أفريقيا ، والتي تهدف الى الوصول الى العملة الموحدة ، وغيرها من الهيئات والجمعيات والبعض منها مؤسسات أهلية .

أما على الصعيد الأمني والدفاعي فهناك تحسن ملموس ، تمثل في قيام دول المجموعة بتشكيل قوة حفظ سلام ، عرفت باسم " مجموعة المراقبة الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا " (ECOMOG) ، والتي ظهرت عقب إندلاع الحرب الأهلية فى ليبيريا عام 1990، بهدف مراقبة وقف إطلاق النار فيها ، ثم تحول دورها الى تنفيد اتفاق كوتونو عام 1993بالتعاون مع قوات الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار ونزع السلاح ، وقد أكد قرار مجلس الأمن رقم 866لسنة 1993على دور هذه القوات ، التى يمكن القول أنها أدت دوراً ناجحا [(11)] ، كما قامت قوات المنظمة ECOMOG لعب دور ناجح في أستتباب الأمن وإعادة الشرعية الى سيراليون عام 1998.

ثانيا: الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى (ECCAS)

يعتبر الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى من أصغر التجمعات الاقتصادية الفرعية الأفريقية فالناتج المحلي الإجمالي لهذا التجمع لا يتجاوز 36.15مليار دولار في سنة 1999، أما الدولة المحورية في هذا التجمع فهي الكنغو الديمقراطية التي يبلغ عدد سكانها 46مليون نسمة من بين 102مليون نسمة هم سكان أعضاء التجمع ، وبناتج محلي يقدر بنحو 6.9مليار دولار .[12]

ويرجع تأسيس هذا التجمع الى عام 1983من 10دول أفريقية وسط القارة بغرض إنشاء اتحاد جمركي بحلول عام 2000، ولم يستطع التجمع تحقيق ذلك ، فهو مهدد أيضا بالتقاطعات الحاصلة من التجمعات الفرعية ، التي ينضم اليها بعض الدول الأعضاء ، مثل العضوية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من قبل الكمورن وأفريقيا الوسطى وتشاد والكنغو وغينيا الاستوائية والغابون .

المبحث الثالث
تجمعات الشمال الأفريقي والصحراء

أولاً :اتحاد المغرب العربي (AMU) :

تأسس هذا الاتحاد في 19/ 2 / 1989 من خمس دول عربية أفريقية في شمال غرب القارة الأفريقية هي : ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، وهو اتحاد له أهداف سياسية واقتصادية ، أي انه يتميز عن باقي التجمعات الإقليمية الفرعية الأفريقية بكونه يسعى إلى تحقيق أهداف ذات طبيعة اقتصادية وكذلك سياسة ، إلى جانب انه يضم دول أفريقية عربية فقط هي الدول المكونة لما يعرف بدول المغرب العربي .

وقد حددت المادتين 2و3 من معاهدة إنشاء الاتحاد أهدافه ، بحيث أكدت على توثيق أواصر الأخوة وتقدم ورفاهية المجتمعات المغاربية ، والدفاع المشترك عن استقلال وسيادة الدول الأعضاء ، أما الأهداف الاقتصادية فقد تمت الإشارة إليها بشكل خجول في المادة الثالثة " العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع والأموال فيما بينها" .(13)

وقد نصت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي على إنشاء المؤسسات والهياكل التالية للاتحاد :

1. مجلس الرئاسة ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء .
2. مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء .
3. لجان وزارية متخصصة ينشئها الاتحاد .
4. أمانة عامة للاتحاد تتكون من ممثل عن كل دولة عضو .
5. مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة عضو .
6. هيئة قضائية تتكون من قاضيين عن كل دولة عضو .

أما نظام العضوية فهو مفتوح للدول العربية الأخرى والأفريقية بشرط موافقة جميع الأعضاء ، إلا ان طلب العضوية الذي تقدمت به مصر ظل بدون رد .

غير ان اتحاد المغرب العربي شهد جمودا في ادائه ، بالدرجة التي يمكن معها القول بانه لم يحقق اهدافه التي رسمها له مؤسسوه ، ويعود هذا التعثر الى جملة

من الاسباب الداخلية والخارجية ،فالى جانب التباين بين طبيعة انظمة الحكم المغاربية حصلت بعض الاحداث التي جعلت إهتمام الدول الاعضاء ينصب على احداث اخرى ، فشهدت الجزائر مشاكل عاصفة بين الحكومة والمعارضة ، وألقت قضية لوكربي بضلالها القاتمة على ليبيا ، ما جعلها تعتذر عن رئاسة الاتحاد في دورته السادس سنة 1995، وتصاعد الخلاف الجزائري المغربي حول الصحراء وبرز الى السطح مسألة الخلاف حول توسيع قاعدة العضوية ، بعد تقدم مصر بطلب الانظمام الى الاتحاد (14)

وخارجيا القت بعض الاحداث بتأثيرها على سير عمل الاتحاد وخاصة مسألتي حرب الخليج وتباين المواقف المغاربية بشأنها ، وكذلك مسألة الموقف من الصراع العربي الاسرائيلي ، وكذلك الشراكة المتوسطية وغيرها من المسائل التي قد تتباين وجهات النظر بشأنها .

ثانيا : تجمع دول الساحل والصحراء (س ـ ص CEN-SAD)

تجمع دول الساحل والصحراء هو الأحداث بين التجمعات الإقليمية الفرعية الأفريقية ، ويعتبر الأخ قائد الثورة العقيد معمر القذافي هو مؤسس لهذا التجمع عام 1998، حيث لقيت دعوته استجابة كبيرة لتأسيسه ، يدل على ذلك تزايد عدد الدول الأعضاء فيه ، وهو يتماشى مع ما دعت له إتفاقية أبوجا 1991من إنشاء تجمعات للتكامل الاقتصادي للوصول الى الجماعة الاقتصادية الافريقية ، وهو تجمع يهدف الى الربط بين دول القارة ، الواقعة شمال الصحراء والأخرى الواقعة جنوبها ، ودعم التعاون بينها لتجاوز الاختراقات الأوربية والأمريكية ، مثل اتفاقيات الشراكة مع أوروبا وغيرها .

ويعتبر تجمع دول الساحل والصحراء من اكبر التجمعات الإقليمية الأفريقية من حيث الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ عام 1999نحو 232.78مليار دولار، ويبلغ عدد سكان دول التجمع 320 مليون نسمه ، ويلاحظ أن مصر تشكل الوزن النسبي الأكبر في هذا التجمع بنحو 33.5٪ من إجمالي الناتج المحلي (15)

ويضم تجمع دول الساحل و الصحراء المؤسسات والهياكل التالية :

1ـ مجلس الرئاسة : ويتكون من رؤساء الدول في التجمع ومهمته وضع السياسات العامة للتجمع .

2ـ **المجلس التنفيذي** : ويتكون من المؤسسة المنوط بها سياسة التجمع من قبل رؤساء الدول ويجتمع مرة كل ستة اشهر أو كلما دعت الضرورة .

3ـ **الأمانة العامة** : ويناط بها العمل اليومي والأشراف على مؤسسات التجمع ومتابعة أعمال المجلس التنفيذي .

4ـ **بعض المؤسسات المالية والاقتصادية** : مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، والذي قام المجلس التنفيذي بتشكيله وتحديد إختصاصاته في إجتماع سرت بتاريخ 10/ 4 / 1999 ، ومصرف التنمية والذي جرى التوقيع على إتفاقية إنشائه بين الدول الاعضاء في سرت بتاريخ 14/ 4 / 1999 ف برأسمال قره 100مليون يورو .

أما نظام العضوية في التجمع فهي مفتوحة لكل الدول الأفريقية ، بشرط موافقة جميع الدول الأعضاء فيه[16] ، ويتجاوز عدد الدول الأعضاء في التجمع العشرين دولة ، أما الدول المؤسسة فهي : ليبيا والسودان وتشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو.

ويستهدف التجمع إنشاء تكتل اقتصادي وتحقيق التنمية ، من خلال الاعتماد على الذات وتطوير التبادل التجاري ، وخاصة في السلع ذات المنشأ الوطني وصولا الى التكامل الاقتصادي ، وكذلك تحقيق التكامل الثقافي والاجتماعي ، كما يهدف التجمع الى تحقيق الأمن وحفظ السلم ، وخاصة بعد التوقيع على الميثاق الأمني للتجمع(9/ 9 / 1999 ف) وغيرها من الأهداف المتعددة في كافة المجالات.[17]



هوامش الفصل الثالث

1- د. فرج عبدالفتاح فرج ، امكانات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية الافريقية في ظل الاتحاد الافريقي ، في : د. محمود أبو العينين (تحرير) ، الاتحاد الافريقي ومستقبل القارة الافريقية ، القاهرة : مركز البحوث الافريقية ، جامعة القاهرة ، الطبعة الاولى ، 2001، ص287

2- راوية توفيق ، العولة والاقليمية الجديدة في أفريقيا : دراسة لتجمع الكوميسا ، المؤتمر السنوي الاول للدراسات المصرية الافريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،الفترة من 12- 14/ 2/ 2002ف (بحث غير منشور) . ص 15

3- نفس المصدر ، ص 7

4- د. فرج عبد الفتاح فرج ، مرجع سابق ، ص 285

5- سماح سيد أحمد (عرض) ، تقرير التنمية البشرية الاقليمية للسادك لعام 2000، مجلة آفاق أفريقية ، العدد 8، شتاء 2001- 2002، ص ص 73- 81

6- الفقرة الاولى من المادة الثانية المنشئة للجماعة .

7- رحاب محمد عثمان ، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس) ، مجلة آفاق افريقية ، العدد السابع ، خريف 2001، ص 49

8- كان عدد هذه الدول 16دولة قبل إنسحاب موريتانيا من الجماعة ، وهذه الدول هي : ساحل العاج وبنين وغينيا وبوركينا فاسو ومالي والنيجر والسنغال وتوجو ونيجيريا وليبيريا وسيراليون وغانا وجامبيا وغينيا بيساو والرأس الاخضر .

9- رحاب محمد عثمان ، مرجع سابق ، ص 53و 54

10- د. فرج عبد الفتاح فرج ، مرجع سابق ، ص 290

11- رحاب محمد عثمان ، مرجع سابق ، ص 51

12- د. فرج عبد الفتاح فرج ، مرجع سابق ، ص 294

13- أنظر معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي .

14- د. زايد عبيد الله مصباح ، إتحاد المغرب العربي : الطموح والواقع ، المستقبل العربي ، العدد 236، 10/ 1998 ، ص ص 27- 39

15- د. فرج عبد الفتاح فرج ، مرجع سابق ، ص 284

16- المادة الرابعة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي .

17- المادة السابعة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي .



الفصل الرابع
الاتحاد الأفريقي

المبحث الأول : القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي

المبحث الثاني : التحديات التى تواجه الاتحاد الأفريقي

المبحث الأول :
القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي

لقد جاء تأسيس الاتحاد الأفريقي بعد سلسلة من الجهود الأفريقية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية وخارجها لتعديل صيغة التكامل والاندماج والتعاون بين الدول الأفريقية بعد نحو أربعة عقود من عمر المنظمة ، بات بعدها الكثيرون مقتنعون أن المنظمة لم تعد قادرة على تلبية طموحات الدول الأفريقية في الوحدة والتقدم ، وأنه لابد من إيجاد أسلوب عمل جديد فى هذا الشأن .

وقد تسارعت الأحداث بهذا الاتجاه فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، وبدأت أولى الخطوات العملية بالخصوص عندما عرض الأخ قائد الثورة العقيد معمر القذافى على القمة الأفريقية فى الجزائر في 12- 7/14/ 1999ف وثيقة تتضمن تعديل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ووجه دعوة لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية للاجتماع فى قمة استثنائية تعقد بمدينة سرت الليبية تعقد لهذا الغرض ، وقد قبلت الدعوة للنظر فى الوثيقة الليبية ومناقشتها .

وبالفعل التأمت القمة الأفريقية الاستثنائية فى الجماهيرية يومي8-9/9/ 1999ف وطرحت فى هذه القمة الوثيقة الليبية الخاصة بإقامة الولايات المتحدة الأفريقية وهى مشروع دوله فيدرالية تضم كل دول القارة الأفريقية ، غير أن النقاش وتبادل الآراء أدى إلى صدور إعلان سرت بتاريخ 1999/9/9ف[1] والذي قررت فيه القمة إنشاء منظمة إقليمية جديدة هى الاتحاد الأفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية وقد أوكلت القمة إلى مجلس وزراء المنظمة تنفيذ ذلك وخاصة عملية إعداد نص قانوني دستوري للاتحاد المقترح وجاءت الخطوة الثانية فى طريق تأسيس الاتحاد الأفريقي من خلال القمة الأفريقية السادسة والثلاثون التى عقدت فى لومي (التوجو) يوم 2000/7/11 ف ، حيث عرضت على القمة الصياغة الأولية لمشروع القانون التأسيسى للاتحاد بأشراف الامانه العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية من قبل خبراء ومتخصصين ووافقت القمة على هذا القانون ووقعت عليه 27دولة أفريقية ، أما الخطوة الرسمية لإعلان الاتحاد الأفريقي فقد جاءت فى قمة سرت الثانية بالجماهيرية يومي 1-2001/3/2ف وهى القمة الاستثنائية الخامسة فى تاريخ منظمة الوحدة الأفريقية.

وقد نص القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي على دخوله حيز التنفيذ بمجرد مصادقة ثلثي الدول الأعضاء علية أي 36دولة من مجموع الدول الأفريقية البالغة 53دولة و قد تحقق هذا النصاب بتصديق نيجيريا عليه يوم 6/ 4/ 2001ف أصبح بذلك الاتحاد الأفريقي حقيقة قائمة من الناحية القانونية إلا أنه من الناحية العلمية وضمانا لانتقال مرن فى صيغة منظمة الوحدة الأفريقية إلى صيغة الاتحاد الأفريقي اقتضى الأمر من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الإذن بفترة انتقالية حتى انعقاد قمة ديربان بجنوب أفريقيا في ناصر (يوليو)2002ف لإعلان انتهاء منظمة الوحدة الأفريقية بعد 39سنة من قيامها وإعلان قيام الاتحاد الأفريقي كبديل عنها وهو ما حدث بالفعل .

ملاحظات أساسية حول القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي

لقد كانت الفترة الزمنية بين الإعلان عن إعتزام إنشاء الاتحاد الأفريقي فى قمة سرت الاولى 9/ 9/ 1999 ف وبين إعلان قيامه فى قمة سرت الثانية 1- 2 / 3/ 2001ف حسب قانونه التأسيسى فترة غير كافية تماما لوضع صيغة قوية تعطى الفرصة للدول الأعضاء بالمشاركة من خلال مؤسساتها المختلفة فى صياغة وتعديل القانون التأسيسي للاتحاد ، والذى هو بدوره جاء كنتيجة دون الطموح مقارنة بمشروع الولايات المتحدة الافريقية ، ومثل صيغة توفيقية للآراء المختلفة للدول الأعضاء.

ويبدو ذلك واضحا من خلال الصيغة التى جاء بها القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي بلغت مواده 33مادة ،وهو نفس عدد مواد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وأبعد من ذلك فأن بعض الصياغات كانت حرفية تقريبا فى القانون التاسيسي والميثاق، وهذا لا يعنى أن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي شبيه بالمنظمة بالكامل بل إنه تجاوزها كثيرا فى بعض الجوانب مثل إنشاء الاجهزه والمؤسسات الجديدة وغيرها (2) .

وتشبه الظروف التى نشأ فيها الاتحاد الأفريقي ظروف نشأة منظمة الوحدة الأفريقية من ناحية كيفية تعامل رؤساء الدول والحكومات الأفريقية مع إنشاء منظمة إقليمية فقيرة فقد حاول هؤلاء سنة 1963إنشاء منظمة إقليمية فى زمن قياسي ،

مما جعل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية يمثل صيغة توفيقية بين الاتجاه الاندماجي الذي قاده الدكتور كوامى نكروما وبين معارضي الاندماج بحجة الاستقلال الحديث لمعظم الدول الأفريقية ولهذا حرص الميثاق فى الكثير من المرات على الإشارة إلى الحفاظ على السيادة والاستقلال كما أعتمد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية كثيرا على ميثاق الاتحاد الأفريقي الملجاشي .

وتشير ديباجة القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى بعض دوافع قيام هذا الاتحاد ومنطلقاته التى أعتمد عليها وكذلك بعض الاعتبارات المتعلقة بقيامه . فمن جهة أعتمد هذا الاتحاد تحقيق مثل نبيلة قديمة منذ الآباء المؤسسين، وهى تعزيز الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون بين الشعوب الأفريقية، والتصدى للتحديات التى تتعرض لها القارة الأفريقية انطلاقا مما يتعرض له العالم من تغيرات مختلفة (اجتماعية و اقتصادية و سياسية) وما تتعرض له القارة على المستوى الداخلي من تحديات والتى تعتبر عقبة فى وجه التنمية مثل عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية والبينية ، ويشير القانون التأسيسي للاتحاد إلى أهمية الدور الذى جسدته منظمة الوحدة الأفريقية فى السابق وإلى ضرورة تحقيق أهدفها وأهداف معاهدة أبوجا (1991) .

أما الاتحاد الأفريقي فرغم أنه خطوة متقدمة مقارنة بميثاق المنظمة إلا انه دون مشروع الولايات المتحدة الأفريقية ، وأعتمد كثيرا على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وعمل على سد بعض النقص الذي عانى منه الميثاق إلا انه مثل صيغة توفيقية بين دعاة الاندماج وبين أولئك الذين مازالوا يقاومون الاندماج ، ولكن ليس بحجة المحافظة على الاستقلال الحديث ،ولكن بحجة التفاوت القائم بين الشعوب والمحافظة على السيادة الوطنية.

وعموما فأن الاتحاد الأفريقي يشكل خطوة هامة نحو العمل الوحدوي الأفريقي وقد جاء فى وقت مناسب وكل ما يحتاجه هو تفعيل دوره ، ويتضح ذلك من خلال دراسة قانونه التأسيسي من حيث :

1- المبادئ والأهداف.

2- ألا جهزه والمؤسسات .

3- الجديد في الاتحاد الأفريقي .

أولا: الأهداف والمبادئ

مثل أي منظمة إقليمية دولية حدد القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي جملة من الأهداف والمبادئ التى يسعى إلى تحقيقها، وقد أشارت المادة الثالثة منه إلى أهدافه فيما اهتمت المادة الرابعة بمبادئ هذا الاتحاد .

ففي ما يتعلق بالأهداف أوردت المادة الثالثة من القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي 14فقرة بينت أهداف هذا الاتحاد ، وهى أهداف فى مجملها ترمي إلى النهوض بدول القارة، والحفاظ على استقلالها وصنع التقدم وإحلال السلام فى ربوعها وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى تحقيق الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية وهو الهدف الرئيسي لقيام هذا الاتحاد ،وهو كذلك الهدف الذي ظلت القارة الأفريقية تناضل من أجل تحقيقه، حتى قبل استقلال الدول الأفريقية إبان مؤتمرات الجامعة الأفريقية ومؤتمرات الشعوب الأفريقية وغيرها (فقرة أ من المادة الثالثة) .

ويرتبط بالهدف السابق وهو إحداث التكامل بجميع أنواعه(سياسي واقتصادي واجتماعي) بين الدول الأفريقية لتحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة والتقدم العلمي (الفقرات جـ + ى + ك + ل + م من المادة الثالثة) .

كما ركز القانون التأسيس للاتحاد على بعض الأهداف السياسية والاجتماعية وأعطاها وضعا متميزا لأهميتها ومنها :

1- تعزيز الديموقراطية ومؤسستها وفتح المجال أمام المشاركة الشعبية والحكم الرشيد (فقرة ز من المادة الثالثة) وبطبيعة الحال فأن عبارات مثل الحكم الرشيد هى عبارات فضفاضه غير محددة ، لانه لا توجد مواصفات دقيقة للحكم الرشيد لا بل أن مفهوم الديموقراطية فى التطبيق يحظى بالخلاف .

2 – تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهى مسألة مهمة لان القارة الأفريقية ومن خلال ما يدور فيها من حروب ونزاعات وخلافات وغياب – في أحيان كثيرة – للمؤسسات المدنية وانتشار الفساد السياسي والاقتصادي وغيرها فان حقوق الإنسان تتعرض للإمتهان، وربما كان ذلك فى وعى المؤسسين للاتحاد الأفريقي ودفعهم لأهمية إنجاز هدف من هذا النوع. وعموما فأن هذا الهدف يساير كذلك النغمة الدولية حول حقوق الإنسان، التي ظهرت كإحدى مشروطيات النظام الدولي الجديد والتى يفسرها أطرافه تفسيرات مختلفة تخدم أهدافهم .

4- أهداف المحافظة على الاستقلال والأمن والسيادة والاستقرار(الفقرتين : ب

+ و من المادة الثالثة) وهو هدف وأن بدى على جانب كبير من الأهمية إلا انه وفى حالة ما تعلق الأمر بتعزيز الاتحاد الأفريقي فأن المبالغة فيه تأتى على حساب بناء اتحاد قوى ، فالتمسك بالسيادة الوطنية يكون غالبا على حساب بناء قوة فوق قومية ، يجسدها الاتحاد، وعدم التنازل عن جزء من السيادة لصالح الاتحاد يعنى اتحاد ضعيف غير قادر على الحركة والعمل من أجل تحقيق أهدافه.

أما فيما يتعلق بهدف تحقيق الأمن والاستقرار فأنه هدف حيوي ومهم كما أن عملية تحقيقه تبدو بعيدة المنال في ظل المتناقضات المتجذرة في القارة والمترسبة على مدى عقود طويلة والتى تجعل القارة مرجل يغلى بما فيه من متناقضات ، ويحتاج الآمر من الاتحاد الأفريقي إلى جهد كبير وآليات قادرة على تسوية النزاعات وتحقيق الأمن والاستقرار .

5- بعض أهداف الاتحاد الأفريقي اهتمت بجانب مهم وهو تعاون دول وشعوب القارة الأفريقية مع المحيط الدولي :

أ-تشجيع التعاون الدولي المبنى على أسس قانونية دولية وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (فقرة هـ من المادة الثالثة) ، وهذه الفقرة تعكس شعوراً لدي واضعي الظروف التاريخية والاقتصادية والسياسية للقارة الأفريقية ،كما انه يعكس شعوراً آخر من جانب الدول الأفريقية بما يسود العالم من تجاهل للمواثيق الدولية خاصة في المعاملات الدولية .

ب – وفي جانب التعامل الدولي يشير القانون التاسيسي(فقرة ط من المادة الثالثة) الى إعطاء دور مناسب لإفريقيا فى الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية ولاشك أن هذا المطلب نابع من شعور الأفارقة بالتهميش الذي تتعرض له القارة الأفريقية فى المجال الاقتصادي وفى مجال المفاوضات الدولية حول العديد من القضايا .

جـ – شعور القادة الأفارقة بأهمية التعاون مع الشركاء الدوليين ذوى العلاقة بإحدى معضلات القارة وهى الاوبئة والأمراض المستوطنة وهو ما يعكس إعترافا ضمنيا بعدم قدرة القارة على القضاء على هذه الأوبئة والأمراض مثل الإيدز إلا من خلال التعاون مع أطراف دولية قادرة على تقديم المساهمة بالخصوص، فهذا الهدف المهم لا يتحقق إلا من خلال تعاون دولي .

ثانيا: الأجهزة والمؤسسات

تعتبر الأجهزة والمؤسسات إحدى المؤشرات المهمة على مدى فاعلية المنظمات الإقليمية، لما تقوم به من دور مهم في تحقيق أهداف المنظمة والحفاظ على مبادئها ، وتختلف الأجهزة والمؤسسات من منظمة إقليمية إلى أخرى ، بل أن التغيير الذي حدث بالانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي وأجهزته ليست هي نفسها الموجودة في المنظمة ، فقد أضاف القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي أجهزة ومؤسسات جديدة لم تكن موجودة من قبل .

أشارت المادة الخامسة من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي إلى وجود تسع مؤسسات أو أجهزه تابعة للاتحاد وهي :

1- مؤتمر الاتحاد : وهو أعلى سلطة في الاتحاد الأفريقي باعتباره يتكون من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم ويجتمع مرة واحدة في السنة وكذلك في حالة طلب أي دولة عضو لذلك شرط موافقة ثلثي الدول الأعضاء . أما رئاسة المؤتمر فهي دورية ولمدة سنة واحدة ويتم اختيار الرئيس بالتشاور بين رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم ويجتمع مره واحدة في السنة ، وكذلك في حالة طلب أية دولة عضو لذلك ، شرط موافقة ثلثي الدول الاعضاء. أما رئاسة المؤتمر فهي دوريه لمدة سنة واحده ، ويتم إختيار الرئيس بالتشاور بين رؤساء الدول والحكومات (المادة السادسة) وقد جرت العادة أن يتم اختيار رئيس المؤتمر في منظمة الوحدة الأفريقية من الدولة المضيفة ، أي رئيس الدولة التي تستضيف المؤتمر .

ولمؤتمر رؤساء الدول والحكومات سلطات كبيرة على باقي الأجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي، فهو الذي يحدد السياسات المشتركة للاتحاد او يستلم ويبحث تقارير وتوصيات الأجهزة الأخرى للاتحاد ويتخذ قرارات بشأنها، كما انه يملك إنشاء أية أجهزة جديدة للاتحاد ويتخذ القرارات بشأنها ،كما انه يملك إنشاء أية أجهزة جديدة للاتحاد ، ويراقب تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد ومدى التزام الدول الأعضاء، من مهامه كذلك اعتماد ميزانية الاتحاد وتعيين قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم ،والفقرة الأخيرة تظهر الضعف الذي سينتاب محكمة العدل حيث يعلم قضاتها انهم مرهونون بإرادة رؤساء دولهم، إلى جانب مهام أخرى حددتها المادة التاسعة التيأجازت للمؤتمر تفويض جزء من سلطاته ومهامه لأي جهاز من أجهزة الاتحاد الأفريقي .

ويتخذ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات قراراته بالإجماع وفى حالة تعذر الحصول على الإجماع يتم الاكتفاء بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء أما إذا تعلق الأمر بالمسائل الإجرائية فيتم الاتفاق بالأغلبية البسيطة، بما فى ذلك تقرير ما إذا كانت المسألة إجرائية أم لا (المادة السابعة) ، وقد رأى البعض فيما يتعلق بالإشارة إلى قاعدة الإجماع ردة عما ورد فى ميثاق المنظمة التى تشير إلى قاعدة الثلثين رغم أن القانون التأسيسى للاتحاد يجيز إعمال قاعدة الثلثين فى حالة تعذر الحصول على الإجماع ، ولكن مجرد الإشارة إلى الإجماع هو أمر مستهجن يستبعد تعدد الآراء وتحفيز الأسلوب الديموقراطي لإدارة الاتحاد من أعلى مؤسساته.

2- **المجلس التنفيذي** : ويعتبر المجلس التنفيذي المؤسسة الثانية فى سلسلة مؤسسات الاتحاد ، وبينت المادة العاشرة الفقرة الأولى مما يتكون هذا المجلس وهم وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء، أما اجتماعات المجلس فهي مرتين في السنة بصفة دورية، أو بناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء بصفة غير دورية .

أما مهام المجلس التنفيذي فقد حددتها (المادة 13) من القانون التأسيسى وهى مهام كثيرة تتعلق بتنسيق واتخاذ القرارات حول عدة مسائل تشمل تقريبا كل مجالات العمل والنشاط فى القارة الأفريقية كالتجارة الخارجية والطاقة الصناعة والموارد الطبيعية والزراعة وحماية البيئة والتعليم والصحة والثقافة والتكنولوجيا وغيرها.

ويعد المجلس مسؤولا أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وعليه مراقبة تنفيذ السياسات التى يضعها المؤتمر، وللمجلس تفويض مايراه من مهامه وسلطاته إلى اللجان الفنية المختصة التى حددها القانون التأسسي في (المادة 14) .

أما فيما يتعلق باتخاذ القرارات فى المجلس التنفيذي فقد تم أتباع نفس الآلية المتبعة فى قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، أي الإجماع وإن تعذر ذلك فيتم اللجوء إلى أغلبية الثلثين ، ويتم الاكتفاء بالأغلبية البسيطة فى المسائل الإجرائية، بما فى ذلك تقرير ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا، وأختلف الأمر فيما يتعلق بالنصاب القانوني لأي اجتماع فهو يتكون من ثلثي الدول الأعضاء فى الاتحاد، فيما يعتبر جميع الدول الأعضاء فى الاتحاد هم النصاب القانوني فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

3- اللجان الفنية المختصة : يشير القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي بعد إشارته إلى مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات والمجلس التنفيذي إلى اللجان الفنية المختصة واختصاصها ، وذلك في (المواد 14و15) ، من القانون التأسيسى للاتحاد حيث أشار إلى تشكيل سبع لجان فنية متخصصة مسؤولة أمام المجلس التنفيذي ، وهذه اللجان تشمل كافة المنشاط الاقتصادية والاجتماعية الهامة :

أ - لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية.

ب- لجنة الشؤون النقدية والمالية.

جـ - لجنة التجارة والجمارك والهجرة.

د - لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية.

هـ - لجنة النقل والمواصلات والسياحة.

و- لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

ز - لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية.

كما أجاز القانون التأسيسي إعادة تنظيم لجان أو تكوين لجان جديدة حسب الضرورة ،أما أعضاء اللجان فهم أما وزراء أو كبار مسؤولين فى أجهزة الدول التى تقع ضمن اختصاصاتها ولم يحدد القانون التأسيسي اجتماعات دورية لهذه اللجان وترك ذلك لتوجيهات المجلس التنفيذي وللضرورة التى قد تستدعى ذلك. أما مهام اللجان الفنية المختصة فقد حددتها (المادة 15) من القانون التأسيسي وهى مهام عديدة ولكنها تنحصر فى دور التنسيق وأعداد المشاريع والبرامج وتقديم التقارير والتوصيات للمجلس وأي مهام أخرى يكلفها بها هذا المجلس ولاترقى مهامها إلى حد أتخاذ القرار.

4- برلمان عموم أفريقيا : إذا استثنينا معاهدة أبوجا لسنة 1991والتى وقعها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والتى نصت على إنشاء برلمان أفريقي فأنه لم تتم الإشارة إلى تكوين برلمان أفريقي فى السابق، وتحديدا فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد أشار القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي فى (المادة 17) إلى إنشاء برلمان عموم أفريقيا لضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية فى تقدم القارة ، وترك أمر تشكيل البرلمان ومهامه لبرتوكول خاص بذلك ونلاحظ أن بعض المسائل المعقدة والتى قد تشكل تحول جذرى فى العمل الإقليمي الأفريقي كالبرلمان يتم تحاشيها وتأجيلها من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، لأن

البرلمان الأفريقي قد يخلق سلطة تنافس سلطات هذا المؤتمر وتخلق سلطة فوق قومية وهو ما يبدوا أمرا لاتحبذه كثير من الدول الأفريقية.

وما يثير إشكاليات بخصوص نوع البرلمان الأفريقي، هو مسألة التمثيل، فهل يتم تمثيل متساوي لجميع الدول الأعضاء فى البرلمان الأفريقي أم تمثيل نسبي حسب عدد السكان، فالدول الصغيرة القليلة السكان تفضل تمثيل متساوي لجميع الدول الأعضاء ، فيما تفضل الدول الكبيرة الكثيرة السكان مثل نيجيريا ومصر تمثيل نسبي، تمثل فيه كل دولة حسب عدد سكانها .

5- **المؤسسات المالية :** ويشير القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى تكوين ثلاث مؤسسات مالية يصدر بشأنها بروتوكولات تنظم عملها وهذه المؤسسات المالية هي:

أ - المصرف المركزي الأفريقي.

ب- صندوق النقد الأفريقي .

جـ - المصرف الأفريقي للاستثمار.

ويلاحظ في هذا الشأن أنه بالرغم من أن القارة الأفريقية من القارات الغنية بالموارد الطبيعية رغم الاستنزاف الأجنبي الذي تتعرض له، إلا أن هذه القارة غير قادرة على استثمار مواردها بالشكل الأمثل الذي يعود على دولها بالفائدة ،لأن استثمار الموارد يحتاج إلى أموال وخبرة وتقنية لا تتوفر إلا لدى الدول الغنية الغربية ، التي يهمها أن يبقى الحال على ما هو علية في أفريقيا لتظل المستفيد الوحيد من هذا الوضع وهذا يضع المؤسسات المالية والنشاط الاقتصادي الأفريقي فى هذا المجال فى محك صعب .

6- **اللجنة :** واللجنة هى إحدى المؤسسات التى أشار إليها القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي وهى بمثابة الأمانة العامة لهذا الاتحاد وتضم الرئيس ونائبة أو نوابه والعاملين اللازمين لتسيير العمل بالأمانة ، وتركت مسألة تحديد هيكل الأمانة ونظامها الداخلي ومهامها لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

7- **لجنة الممثلين الدائمين :** وهى مؤسسة جديدة لم تكن قائمة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وتتكون من ممثلي الدول الأعضاء لدى الاتحاد وحددت(الفقرة 2من المادة 11) وتمثل اختصاصات لجنة الممثلين الدائمين فى التحضير لاجتماعات المجلس التنفيذي كونها تعمل بناء على تعليماتها وأجاز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل إذا اقتضى الأمر ذلك .

8- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي : وهو عبارة عن هيئة استشارية يتكون من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء فى الاتحاد (المادة 22فقرة 1) أما مهام المجلس وسلطاته وتشكيله فقد تركت لمؤتمر ورؤساء الدول والحكومات ليحددها .

ثالثا : الجديد فى الاتحاد الأفريقي

يلاحظ أن القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي قد يكون وضع على عجل ، وربما خشية من عدم التوصل إلى صياغات وأساليب متفق عليها ولهذا تم فى بعض الأحيان الاستعانة بنفس العبارات والمفردات الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وهذا الأمر ليس بجديد على القارة الأفريقية فقد لجاء الأفارقة عند وضع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاستعانة كثيرا بميثاق منظمة الاتحاد الأفريقي الملجاشي ، ويظهر ذلك واضحا فى دراسة ديباجة وأهداف ومبادئ القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي ومقارنته بميثاق المنظمة، وكذلك ما يتعلق بآليات العمل والمؤسسات والهياكل فى الاتحاد والمنظمة

وعموما فإن ذلك لايعد نقصا فى الاتحاد الأفريقي الذي هو أساسا تطوير للتضامن والتكامل فى القارة الافريقية، وهو امتداد لمنظمة الوحدة الأفريقية ، فالتعديلات الجديدة التى جاء بها الاتحاد الأفريقي تبين لنا مدى أهمية هذه المنظمة الإقليمية الأفريقية الجديدة ، وقد طالت الإضافات الجديدة للاتحاد الأفريقي عدة جوانب منها:-

1- الجانب المتعلق بالمبادئ والأهداف.
2- الجانب المؤسسي .
3- الاهتمام بقضايا جديدة .
4- فرض العقوبات على الدول الأعضاء .
5- لغات الاتحاد .

ففيما يتعلق بمبادئ وأهداف الاتحاد الأفريقي، نلاحظ أن القانون التأسيسي للاتحاد قد أكد على نفس المبادئ والأهداف التى جاء بها ميثاق المنظمة تقريبا، مع ملاحظة أنه لم تتم الإشارة إلى مسألتي الاستعمار والعنصرية فى القانون التأسيسي، وذلك على اعتبار أنه قد تم تجاوزهما بعد تسويتهما بالكامل تقريبا على مستوى القارة، وفى المقابل أقر القانون التأسيسي للاتحاد مبدأ جديد وخطير، وهو

حق الاتحـاد فى التـدخل فى إحدى الدول الأعضـاء ووفـقـا لظروف مـعـينة تتسم بالخطورة، حـيث قد ترتكب جـرائم حـرب وإبادة (الفـقـرة 2من المادة الرابعة) وهو نفس المبـدأ الذي أكدت عليه نفس المادة بالإشارة إلى حق الدول الأعضـاء فى طلب التدخل لإعادة السلام وألامن .

وهو نفس المبداء الذى أكدت عليه الفقرة (ى) من نفس المادة بالإشارة إلى حق الدول الأعضاء في طلب التدخل لإعادة السلام والأمن فقد برهنت الأحداث السابقة إمكانية وقوع ذلك ، كما حدث فى رواندا وبورندى والكنغو وليبيريا وغيرها، وربما كان ذلك الدافع الرئيسي للقادة الأفارقة لإقرار هذا المبدأ .

ومن المبادئ الجديدة كذلك فى القانون التـأسيسي هو المبدأ المتعلق بإدانة ورفض التغيرات غير الدستورية للحكومات (الفقرة ع من المادة الرابعة) وهو مبدأ مفضل لدى القادة الأفـارقة للحفاظ على نظمهم السياسـية فى قارة الانقلابات العسكرية ،والتى ما انفكت تشهد انقلابات متوالية فى كافة دولها ،وكأنها أرض تقع فى مناطق زلزالية، ويرى القادة الأفارقة أن رفض إقرار هذه التغييرات غير الدستورية وعدم الاعتراف بها قد يكون حلا لهكذا مشكلة .

أما فيما يتعلق بالجانب المؤسسي فأننا نلاحظ أن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي قد جاء بمؤسسـات جديدة لم تكن مـوجـودة فى مـيـثـاق منظمة الوحدة الأفريقية وهى :

أ – برلمان عموم أفريقيا .

ب–إنشاء بعض المؤسسات المالية : المصرف المركزي الأفريقي ، وصندوق النقد الأفريقي ، والمصرف الأفريقي للاستثمار.

جـ – لجنة الممثلين الدائمين .

د – محكمة العدل الأفريقية .

هـ– المجلس الثقافي والاجتماعي.

إن المؤسسات والأجهزة المذكورة هى مؤسسات حيوية ومهمة وتعد بالفعل إضافة هامة وضرورية للمنظمة الإقليمية الجديدة (الاتحاد الأفريقي) تساعدها فى أداء دورها إستجابة للتغيرات والتطورات الحديثة على المستوى القارى والعالمي .

كما أهتم القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي بقضايا جديدة لم يشر أليها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وأصبحت من القضايا ذات الاهتمام العالمي ولم يعد ممكنا للقارة الأفريقية تجاهلها ومنها :

أ – قضية المرأة وقد أشارت إلى ذلك الفقرة (ت) من المادة الرابعة، التى نادت بتعزيز المساواة بين الجنسين ،ومن المعروف أن المرأة الأفريقية تعانى كثيرا من خلال المجهود الذي تبذله فى الإنتاج والاهتمام بالعائلة ، مقابل عدم تمتعها بتشريعات وقوانين تحمى حقوقها فى الغالب .

ب – تعزيز العدالة الاجتماعية بما يخدم تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة (فقرة من المادة الرابعة).

جـ– احترام الحياة الإنسانية ورفض الأعمال الإرهابية (فقرة س من المادة الرابعة).

د–احترام مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان (فقرة م من المادة الرابعة).

وعلى عكس ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية تضمن القانون التأسيس للاتحاد الأفريقي سلطات جديدة تخول للاتحاد الأفريقي فرض عقوبات على الدول الأعضاء فى حالات معينة وهى:–

أ – فى حالة تخلف دولة عضو عن سداد نصيبها فى ميزانية الاتحاد ، وفى هذه الحالة قد تحرم الدولة من حق التصويت أو تقديم مرشحين لأى منصب من مناصب الاتحاد أو تحرم من الاستفادة من نشاطاته (فقرة 1من المادة 23) .

ب– وقد تحرم الدولة العضو من إقامة روابط للنقل والاتصالات مع باقي الدول الأعضاء، أو يتم اتخاذ إجراءات أخرى ضدها ذات طابع سياسي أو اقتصادي يحددها الاتحاد ، وذلك فى حالة عدم التزامها بقرارات وسياسات الاتحاد (فقرة 2 من المادة 23) .

جـ – حرمان الحكومات التيتصل إلى السلطة بطريقة غير شرعية من المشاركة فى أنشطة الاتحاد (المادة 30) .

أما فيما يتعلق باللغات المستخدمة فى الاتحاد الأفريقي فقد أشار القانون التأسيسى إلى اللغات الأفريقية إذا أمكن والعربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية على التوالي ، أي أن القانون التأسيسي أعطى أولوية للغات الأفريقية والعربية على اللغات الأجنبية الأخرى، رغم أنها لغات رسمية للعديد من الدول الأفريقية .

المبحث الثاني :
التحديات التى تواجه الاتحاد الأفريقي

لقد جاء الاتحاد الأفريقي كتطوير لآليات التكامل والتضامن والوحدة في القارة الأفريقية ، شعورا من شعوب وحكومات الدول الأفريقية بأن منظمة الوحدة الأفريقية لم تعد بشكلها الذي وضعت عليه عام 1963على مواجهة التغيرات الأفريقية والعالمية ، ولكن هل يستطيع الاتحاد الأفريقي مواجهة التحديات التي واجهت منظمة الوحدة الأفريقية وعجزت عن مواجهة الكثير منها ؟ وماهى بالأساس طبيعة التحديات التى تواجه الاتحاد الأفريقي ؟

يمكن الإشارة إلى نوعين من التحديات التى تواجه الاتحاد الأفريقي بعضها داخلي أي أنه نابع من طبيعة الأوضاع التى تعيشها القارة الأفريقية وبعضها خارجي له علاقة بالعالم ككل ، باعتبار أن أفريقيا هي إحدى قاراته وتتأثر بما يدور فيه .

أولا التحديات الداخلية التى تواجه الاتحاد الأفريقي

على المستوى الداخلي نستطيع القول بأن القارة الأفريقية تواجه العديد من التحديات ، بسبب المشاكل المتعددة والمتنوعة والمزمنة التي تميز القارة على جميع الأصعدة (السياسية و الاقتصادية والاجتماعية) فالظروف التى مرت بها وتمر بها القارة هى ظروف متميزة تتسم بطابع التخلف ، والمعاناة التي خلفتها عقود طويلة من الاستعمار الغربي للقارة ؛ مما جعلها تعانى إلى يومنا هذا من تبعات هذه الحقبة التى تميزت بالاستغلال والقهر للقارة وشعوبها ، وهذه هى مظاهر تلك التركة : حروب أهلية بسبب الحدود التي رسمها الاستعمار، ودويلات مهلهلة لا تملك مقومات ،وتخلف اقتصادي وتقني ، وأمراض وأوبئة مستوطنة وأمية وغيرها، ويمكن الإشارة إلى أبرز التحديات الداخلي:

1- التحديات السياسية والأمنية :

فى السابق واجهت منظمة الوحدة الأفريقية الكثير من التحديات السياسية وبعضها ذو طابع أمنى، وربما نجحت المنظمة إلى درجة كبيرة فى معالجة بعض هذه

التحديات أو المشاكل إلى حد معين، وفشلت أيضا فى معالجة بعضها، وربما من دواعي إنشاء الاتحاد الأفريقي هو معالجة مثل هذه التحديات التى يمكن تقسيمها إلى العناصر التالية :

أ-التحدي الخاص بالدولة فى أفريقيا : فالدولة فى أفريقيا هى دولة ذات طبيعة خاصة ، أنها ليست الدولة القومية المتعارف عليها والتى ظهرت بداية فى أوربا، فالدولة فى أفريقيا لا تضم قومية مترابطة متلاحمة ومتماسكة ، وبالتالي بإمكانها البقاء والصمود، بل هى دولة تضم في بعض الأحيان عدد محدود من القبائل الكبيرة أو الصغيرة ،مثل الدولة فى رواندا وبور ندى والتى تتركب أساسا من قبيلتين هما الهوتو (الاكثرية) والتونسي (الاقلية) .

وهذا ما يجعل الدولة في أفريقيا مهددة بالتحلل إلى عناصرها الأولية (القبائل) ، وقد تحولت بعض الدول إلى ما يعرف بمجتمع اللادولة في أفريقيا ، وخير مثال على ذلك الحالة الصومالية . ومما يساهم في ضعف الدولة في أفريقيا وإتسامها لتهلهل هو قلة عدد السكان أيضا وقلة الإمكانيات المادية ، فمن بين نحو 53دولة أفريقية هناك 12دولة يقل عدد سكانها عن مليونى نسمة،والى جانب التنوع القبلى الذى يؤدى لإنقسام الدولة فى أفريقيا هناك التنوع الديني ، فألى جانب الديانتين الرئيسيتين فى القارة (الإسلام والمسيحية) هناك ديانات محلية كثيرة ، يضاف إلى ذلك ضعف واضح فى مؤسسات المجتمع المدني التى تخلق أساسا مهما للدولة الحديثة [3]

إذا فالوحدة الرئيسية للاتحاد وهى الدولة ، والتي من مجموعها يتكون الاتحاد الأفريقي هى وحدة رخوة وغير متماسكة ، وبالتالي فأن الاتحاد الأفريقي قد يواجه هذا التحدي فى أية لحظة ، في أية دولة أفريقية ، وفى المقابل يمكن القول بأن القادة الأفارقة قد أباحوا التدخل فى الشؤون الداخلية عند الضرورة ، في أية دولة عضو يحدث بها ما يستوجب التدخل ، ولكن هل سيتحول الاتحاد إلى طرف يقف أو يقاتل إلى جانب طرف ما ضد طرف أخر فى دولة أفريقية ما ؟ بما يحمله ذلك من تأييد حكومة واستعداء معارضة أو تأييد قبيلة واستعداء أخرى؟

ولايعنى ما سبق أن هذا التحدي هو مهمة مستحيلة أمام الاتحاد الأفريقي ولكنة مهمة تحتاج إلى معالجة أكثر من خلال وضع آليات مرنة ، قادرة على التعامل مع كل حالة من الحالات التى تتعرض فيها الدولة فى أفريقيا للانحلال، وفى جانب أخر

لابد من العمل على المدى الطويل فى سبيل بناء مؤسسات المجتمع المدني فى الدول الأفريقية ، ودعمها وتجاوز الدور العرقي والديني فى وضع أسس الدولة الأفريقية .

ب - التحدي الأمني : وهو تحدى بارز وواضح فى القارة الأفريقية ومرتبط إلى درجة ما بالتحدي الخاص بالدولة ، فالدول الأفريقية فى الغالب تعانى من درجات متفاوته من عدم الاستقرار الأمني داخل الدولة نفسها أو على حدودها، وهو فى الغالب ناجم عن حروب أهلية تقع هنا وهناك لأسباب مختلفة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، ولعل الحرب الأهلية التى أندلعت فى نيجيريا عام 1967خير مثال لذلك، والتى عرفت بمشكلة بيافرا ،كما أن الحرب الأهلية فى السودان هى مثال حى على ذلك ،وكذلك الحرب الصومالية والتى قادت إلى تفكك الدولة، والحرب الأهلية فى ليبيريا وسيراليون والكنغو وغيرها :-

كما أن المشاكل الحدودية تشكل ألغام موقوتة قد تنفجر فى أية لحظة بين الدول الأفريقية، فهي حدود مرسومة لا تراعى الواقع السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي للدول الأفريقية .

وبالتالي فقد نشبت منذ مطلع الستينات العديد من الحروب الأفريقية البينية حول الحدود، وقد عالجت منظمة الوحدة الأفريقية، هذه المسألة بالحفاظ على شكل الحدود الموروثة من الاستعمار وهو قرار حكيم؛ لأن البديل هو نزاعات لا متناهية لإعادة رسم الحدود قد تفضي إلى تضخم دول واختفاء دول أخرى، ولكنها لن تفضي لانتهاء هذه النزاعات الحدودية ، ويندر أن يكون هناك استقرار حدودي بين الدول الأفريقية ، إلا أن الأخطر من ذلك هو تحول عدم الاستقرار الحدودي إلى حالة الحرب مثل الحرب على الحدود بين أثيوبيا والصومال وإريتريا وأثيوبيا وغيرها .

2- التحديات الاقتصادية والاجتماعية :

رغم ما يقال كثيرا عن القارة الأفريقية بأنها قارة الإمكانات والثروات والخامات التى يمكن استغلالها لصالح تنمية وتقدم القارة ، إلا أن الواقع الأفريقي يظهر ان القارة هى عبارة عن مصدر للمواد الخام التى تباع بأثمان زهيدة لصالح فئات معينة ، فتذهب المواد الخام إلى حسابات خاصة خارج أفريقيا لنخبة حاكمة وفئات محدودة طفيلية فى معظم الدول الأفريقية، فها هى الأرقام تشير إلى وقوع 38دولة أفريقية ضمن أدنى تصنيفات التنمية البشرية فى العالم من بين 54دولة موجودة فى القارة الأفريقية ،ما يعنى ان الدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقي هى دول فى

معظمها فقيرة وتعانى من مشاكل اقتصادية لا نظير لها فى قارات العالم تقريبا ، مما يشكل تحديا ليس بالهين أمام تعزيز بناء الاتحاد الأفريقي ، فالدول الأعضاء ستكون عاجزة عن التنمية بسبب ما تعانيه من مشاكل اقتصادية ، تصل إلى حد وقوع مجاعات فى بعض الدول الأفريقية ،وعلى صعيد آخر تعانى الدول الأفريقية من مشاكل أخرى صحية وثقافية كالاوبئة واللاجئين والأمية ، فهناك أوبئة مستوطنة فى القارة تجد الدول الأفريقية صعوبة فى مقاومتها أو الحد منها ، مثل الإيدز والملاريا وغيرها ، وهناك ملايين اللاجئين فى أفريقيا الذين يفتقدون إلى أبسط إمكانيات الحياة والذين يرتحلون من مكان لآخر بسبب الحروب والجفاف ، وما ينجم عن ذلك من مشاكل صحية واجتماعية ونفسية، يضاف إلى ذلك أيضا تفشى الأمية ، بسبب عدم قدرة الدولة على توفير التعليم للجميع ، ويعود كل ما سبق إلى عدم توفير الإمكانيات المالية اللازمة لإعداد برامج صحية وتعليمية للمحتاجين لها، ونشوب الحروب والنزاعات من آن لآخر ومن مكان لآخر .

ثانيا : التحديات الخارجية التى تواجه الاتحاد الأفريقي

والمقصود بالتحديات الخارجية هو ما تحدثه البيئة الخارجية (الدولية) على القارة الأفريقية، وخاصة فى ظل ما شهده العالم فى النصف الأخير من القرن العشرين من تطور فى وسائل الواصلات والاتصالات ، مما يجعل إمكانية التأثير والتأثر السريع أمر حتمي لا مفر منه ومن بين التأثيرات التى قد تشكل تحديا للقارة الأفريقية التحدي الخاص بالعولمة والتجمعات الاقتصادية العملاقة .

1- العولمة وتأثيرها على الاتحاد الأفريقي :

أيا كان المفهوم الذي تذهب أليه العولمة فسنعتبرها حالة من الانتشار والاتصال العالمي لظواهر سياسية واقتصادية واجتماعية، كما أننا نلاحظ أن هذا الانتشار هو أحادى الاتجاه يتجه من الغرب إلى الشرق ومن الدول الغنية إلى الدول الفقيرة ، وبالتالي فإن القارة الأفريقية ستكون عرضة لتأثير العولمة بمظاهرها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وأذ عرفنا كذلك أن عربة العولمة تقاد غربيا ، فأن هذا الغرب يشترط عناصر معينة لركوب عربة العولمة، هذه الشروطيات بعضها سياسي مثل التعددية وبعضها اقتصادي (تجسده منظمة التجارة العالمية) وبعضها اجتماعي فى شكل شعارات

حقوق الإنسان وغيرها ، وهذه المشروطيات أيضا وضعت وفق مقاييس غربية للدول الأفريقيـة وغيرهـا من الدول التى تعـانى من التـخلف ، وتطبيـقـهـا يعنى الكثيـر من النتائـج الخطيرة ، وهذا ما وقـع فى بعض الدول وما سيقع فى غيرها من الدول التى تسرعت فى تطبيق ما يعرف ببرامج إعادة التكيف مع الواقع الدولي الجديد ، تحت ضغوط سياسية غربية مباشرة، أو من خلال مؤسسات دولية هى وجه أخر للنفوذ الغربي، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات والاجهزه ، وتسخير مجلس الأمن مثلا لأداء الدور المطلوب لصالح طرف مهيمن وقوي كالولايات المتحدة الأمريكية .

إن العمل بمبدأ التعددية وحق الشعوب والاقليات فى تقرير مصيرها ، والذي يبدو في ظاهره شعـارا رائعا ،لا يمكن تطبيقه على الشعب الفلسطيني على سبيل المثال ،أو على الشعب الكردي في تركيا ، ولكن يمكن تطبيقه فى أفريقيا فتتحول التعدديات الأفريقية إلى قبائل متناحرة ، تهدد بتمزيق الدولة الواحدة المتكونة من مجموعة من القبائل ،كما أن شعارات حقوق الإنسان، قد تكون مدخلا فقط للتدخل الأجنبي بحجة حماية حقوق الإنسـان التى ربما تعرضت للانتـهاك فى دولة أفريقيـة ، رغم أنها تتعـرض للانتهاك فى فلسطين المحتلة كل يوم ومـا من أحد ينادى بالتدخل لحماية حقوق الإنسان الفلسطيني، خاصة من أولئك الذين يرفعون الشعـارات ويقودون عربة العولة .

إذا فإن العولة بتجليتها المختلفة تشكل تحديا للاتحاد الأفريقي، ومدى نجاحه فى التعامل معها سيكون مقياس نجاحه ، فإلي أي حد يستطيع الاتحاد الأفريقي مقاومة مثل هذه التـأثيرات القوية وهذه الموجة العـارمة القادمة من الغرب ، يصحبها ضجيج أعلامي ودعائي لاكتساح العالم وتحويلة إلى عالم غربي المظهر والمحتوى .

2- التحدي الخاص بالتجمعات الاقتصادية العملاقة :

إذا اعتبرنا أن القادة الأفارقة قد سعوا إلى تدارك الأوضـاع فى القـارة الأفريقية من خلال استحداث منظمة إقليمية (الاتحـاد الأفريقي) قادرة على مواجهـة ما تتعرض له القارة من تحديات ،يمكن القول من جانب آخر أن هذه الخطوة قد تأخرت بعض الشيء، وقد جاءت متواضعة بعض الشيء أيضـا، خاصة إذا قارنا ما حدث بما حققه الأوربيون الغربيون على صعيد بناء الاتحاد الأوربي .

وربما يرى البعض أن الظروف كانت مواتية أكثر للاوروبيون لبناء اتحادهم القوى

باعتبارهم دول قوية اقتصاديا ومتقدمة وفى المقابل فأن الدول الأفريقية فى معظمها تعانى من التخلف الاقتصادي وتعج بالكثير من المشاكل السياسية والاجتماعية وغيرها، ولكن ذلك كان يجب أن يكون مدعاة لمزيد من العمل التكاملي الاندماجي ، وليس لمزيد من التقاعس والتباطوء على هذا الصعيد .

لقد شهد آواخر القرن العشرين ظهور التجمعات الاقتصادية العملاقة، فها هي ألمانيا القوة الاقتصادية الثالثة في العالم تدخل فى تجمع اقتصادي سياسي كبير هو الاتحاد الأوربي ، الذي يضم دول غنية ومتقدمة اقتصاديا مثل فرنسا وبريطانيا وهولندا وغيرها، وها هي الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأقوى اقتصاديا فى العالم تدخل فى تجمع اقتصادي هو تجمع النافتا، وها هي بعض الدول المطلة على المحيط الهادي في أسيا وأمريكا تنشئ تجمع اقتصادي ، إلى جانب ذلك دخلت دول أسيوية فى شرق وجنوب القارة فى تجمع اقتصادي وسياسي (مجموعة الآسيان) ، فأين هو موقع القارة الأفريقية من هذه التجمعات الاقتصادية العملاقة، هل الاتحاد الأفريقي قادر على الوقوف ندا لهذه التجمعات والفضاءات الاقتصادية العملاقة ؟

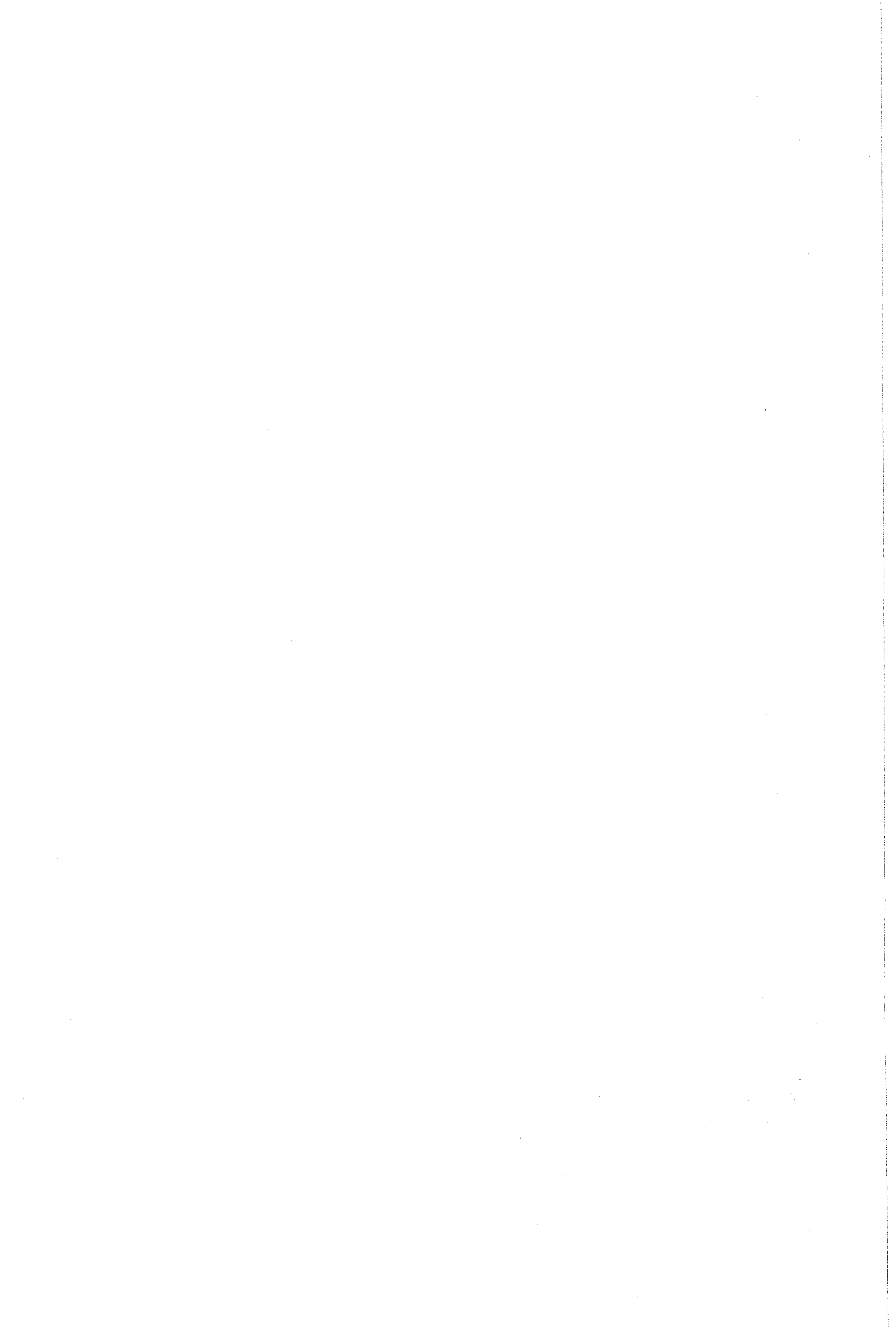
أنه بلا شك تحدي كبير فى وضع عالمي بالغ التعقيد يحتاج إلى وضع سياسات وبرامج كفيلة بمواجهة مثل هذه التحديات ، ذات التأثير القوى والقادر على شل الاتحاد الأفريقي إذا لم يتم تدارك الأمر .

هوامش الفصل الرابع

1- إعلان سرت : منظمة الوحدة الأفريقية (EAHG) /iv/ DECL)

2- د , احمد ، الاتحاد الأفريقي : دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي لبرنامج الدراسات المصرية الأفريقية حول العولمة وأفريقيا ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في الفترة من2-2002/12/4ف.

3- د. حمدي عبدالرحمن حسن ، دراسات في النظم السياسية الافريقية ، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، 2000 ص251 .



الملاحق

أ - إعلان سرت

ب - القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي

مؤتمر
رؤساء الدول والحكومات
الدورة الغير عادية الرابعة
سرت ، الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمي
8-9سبتمبر 1999

اعلان سرت

أعلان سرت

1- نحن رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعين في الدورة غير العادية الرابعة لمؤتمرنا في مدينة سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى يومي 8و 9سبتمبر 1999بناء علي دعوة قائد الثورة الفاتح العقيد معمر القدافي وكما تم الاتفاق عليه خلال الدورة غير العادية الخامسة والثلاثين لقمتنا المنعقدة في الجزائر العاصمة الجزائرية ، من 12إلى 14يوليو 1999.

2- قد تباحثنا بإسهاب حول ووسائل تعزيز منظمتنا القارية لتكون أكثر فعالية وتتواكب مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث داخل قارتنا وخارجها .

3- قد إستلهمنا ، في هذا المسعى ، بالمثل التي استرشد بها الآباء المؤسسون لمنظمتنا والأجيال التي تشعر بالانتماء الأفريقي في تصميمها على تجسيد الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون فيما بين الدول والشعوب الأفريقية .

4- نذكر بالنضال البطولى الذي خاصته شعوبنا وبلداننا خلال القرن الأخير من هذه الألفية من أجل الاستقلال السياسي والكرامة الإنسانية والتحرر الاقتصادي ، ونفتخر بالإنجازات التي حققناها لتعزيز وترسيخ الوحدة الأفريقية ونحيى بطولة وتضحيات شعوبنا وخاصة خلال الكفاح التحرري .

5- إننا ونحن نستعد للدخول في القرن الحادي والعشرين وإدراكا منا للتحديات التي تواجه قارتنا وشعوبنا ، نؤكد أن ضرورة حتمية وحاجة ماسة للغاية لإشعال تطلعات شعوبنا من جديد لدرجة أقوى من الوحدة والتضامن والتلاحم في مجتمع أكبر للشعوب يتعدى الخلافات الثقافية والأيديولوجية والعرقية والقومية .

6- من أجل التصدي لهذه التحديات ومعالجة الواقع الاجتماعي والسياسي والأقتصادي الجديد في أفريقيا وفي العالم أجمع على نحو فعال ، فإننا نعقد العزم على تحقيق طموحات شعوبنا لوحدة أكبر وفقا لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الأقتصادية الأفريقية ، إننا نؤمن أيضا أن منظمتنا القارية تحتاج إلى التنشيط حتى تستطيع أن تقوم بدور أكثر نشاطا

وتظل ذات صلة باحتياجات شعوبنا والاستجابة لمطالب الظروف السائدة ، كما نعقد العزم أيضا على وضع حد النزعات التي تعتبر عقبة رئيسية في سبيل برنامجنا للتنمية والتكامل .

7- لقد استرشدنا في مداولاتنا بالمقترحات العامة التي تقدم بها العقيد معمر القدافي قائد ثورة الفاتح العظيم وخاصة رؤيته المتعلقة بقارة أفريقية قوية وموحدة وقادرة علي التصدي للتحديات العالمية وتحمل مسؤولياتها في تسخير الموارد البشرية والطبيعية للقارة من أجل تحسين ظروف معيشة شعوبها .

8- بعد أن ناقشنا بصراحة وإسهاب كيفية المضي قدما في تعزيز وحدة قارتنا وشعوبنا في ضوء هذه المقترحات، ومع الأخذ في الاعتبار للوضع الراهن في القارة.

نقرر :

(1)إنشاء اتحاد أفريقي مما يتماشي مع الأهداف النهائية لميثاق منظمتنا القارية وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

(2)الإسراع بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية وخاصة :

أ - تقصير فترات تنفيذ معاهدة أبوجا .

ب - ضمان الإنشاء السريع لجميع المؤسسات التي تنص عليها معاهدة أبوجا وهي البنك الأفريقي المركزي والاتحاد النقدي الأفريقي ومحكمة العدل الأفريقية وبرلمان عموم أفريقيا .

ونسعي إلى إنشاء هذا البرلمان بحلول عام 2000لتوفير خطة موحدة لشعوبنا ومنظماتها الجماهيرية من أجل مشاركة أكبر في مناقشة المشاكل والتحديات التي تواجه قارتنا واتخاذ القرارات بشأنها.

(ج) تقوية وتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية كدعائم لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتجسيد الاتحاد المرتقب .

(3)تفويض مجلس الوزراء باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ المقررات المذكورة أعلاه ولاسيما إعداد نص قانوني دستوري للاتحاد مع الأخذ في الاعتبار أحكام ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية . ويتعين على الدول الأعضاء أن تشجع أعضاء البرلمانات في هذه العملية . ويجب على المجلس أن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الدورة

العادية السادسة والثلاثين لمؤتمرنا لإجراء اللازم . كما يجب على الدول الأعضاء أن تسعى الى استكمال عملية التصديق بحلول ديسمبر عام 2000، عند اللزوم .

(4)تفويض رئيسنا الحالي ، الرئيس عبد العزيز بو تفليقة ، رئيس الجزائر والرئيس تابو امبيكى ، رئيس جنوب أفريقيا ، بأن تتفاوضا مع الدائنين لأفريقيا نيابة عنا حول مسالة مديونية أفريقيا الخارجية وذلك بغية تحقيق الإلغاء التام لهذه الديون على جناح السرعة . ويجب أن يقوما بتنسيق جهودهما في هذا الصدد مع مجموعة الاتصال لمنظمة الوحدة الأفريقية المعنية بديون أفريقيا الخارجية .

(5)الدعوة إلى عقد مؤتمر وزاري أفريقي حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في القارة وذلك في أقرب فرصة ممكنة .

(6)دعوة الأمين العام لمنظمتنا إلى اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه ، كأمر ذي أولوية.

تحريرا في مدينة سرت ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
في (99/9/9)

القانون التأسيسي
للاتحاد الأفريقي

القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي

نحن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية :

1- رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
2- رئيس جمهورية أنجولا .
3- رئيس جمهورية بنين .
4- رئيس جمهورية بوتسوانا .
5- رئيس جمهورية بوركينا فاسو .
6- رئيس جمهورية بوروندي .
7- رئيس جمهورية الكاميرون .
8- رئيس جمهورية الرأس الأخضر .
9- رئيس جمهورية أفريقيا الوسطي .
10- رئيس جمهورية تشاد .
11- رئيس جمهورية القمر الاتحادية إسلامية .
12- رئيس جمهورية الكونغو .
13- رئيس جمهورية كوت دفوار .
14- رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية .
15- رئيس جمهورية جيبوتي .
16- رئيس جمهورية مصر العربية .
17- رئيس دولة إرتريا .
18- رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية .
19- رئيس جمهورية غينيا الاستوائية .
20- رئيس جمهورية الجابون .
21- رئيس جمهورية جامبيا .
22- رئيس جمهورية غانا.
23- رئيس جمهورية غينيا بيساو.

24- رئيس جمهورية كينيا .

25- رئيس وزراء ليسوتو .

26- رئيس جمهورية ليبيريا .

27- قائد ثورة الفاتح من سبتمبر للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

28- رئيس جمهورية مدغشقر

29- رئيس جمهورية ملاوي .

30- رئيس جمهورية مالي.

31- رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية .

32- رئيس وزراء جمهورية موريشيوس .

34- رئيس جمهورية موزمبيق.

35- رئيس جمهورية ناميبيا .

36- رئيس جمهورية النيجر.

37- رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

38- رئيس جمهورية رواند.

39- رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية .

40- رئيس جمهورية ساوتومي وبرنسيب .

41- رئيس جمهورية السنغال .

42- رئيس جمهورية سيشل .

43- رئيس جمهورية سيراليون .

44- رئيس جمهورية الصومال .

45- رئيس جمهورية جنوب أفريقيا .

46- رئيس جمهورية السودان .

47- ملك سوازيلاند .

48- رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة .

49- رئيس جمهورية توجو.

50- رئيس الجمهورية التونسية .

51- رئيس جمهورية أوغندا.

52- رئيس جمهورية زامبيا .
53- رئيس جمهورية زيمبابوي .

إذ نستلهم من المثل النبيلة التي استرشد بها الآباء المؤسسون لمنظمتنا القارية وأجيال من أنصار الوحدة الأفريقية الشاملة في عزمهم على تعزيز الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون فيما بين الشعوب والدول الأفريقية .

وإذ نضع في الاعتبار المبادئ والأهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وفي المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

وإذ نذكر بالكفاح البطولي الذي خاضته شعوبنا من أجل الاستقلال السياسي والكرامة الإنسانية والتحرر الاقتصادي .

وإذ نأخذ في الاعتبار أن منظمة الوحدة الأفريقية قد لعبت ، منذ إنشائها ، دورا حاسما وقيما في تحرير القارة وتأكيد الهوية المشتركة وعلمية تحقيق وحدة قارتنا ، كما هيأت إطار فريدا لعملنا الجماعي في أفريقيا وفي علاقاتنا مع بقية العالم .

وإذ نعقد العزم على التصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه قارتنا وشعوبنا على ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجري في العالم .

وإذ نعرب عن اقتناعنا بالحاجة الى التعجيل بعملية تنفيذ المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بغية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا ، والتصدي - بصورة أكثر فعالية - للتحديات التي تفرضها العولمة .

وإذ نسترشد برؤيتنا المشتركة لأفريقيا قوية ومتحدة وبالحاجة الى بناء شراكه بين الحكومات وكافة فئات المجتمع المدني وخاصة النساء والشباب والقطاع الخاص بغية تعزيز التضامن والتلاحم بين شعوبنا .

وإذ ندرك أن ويلات النزاعات في أفريقيا تشكل عائقا رئيسيا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقارتنا ، وان هناك حاجة الى تعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسي لتنفيذ برنامجنا الخاص بالتنمية والتكامل .

وإذ نعقد العزم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب ودعم المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون .

وإذ نعقد العزم أيضا على اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية مؤسساتنا المشتركة ومنحها السلطات والموارد اللازمة لتمكينها من أداء صلاحياتها بصورة فعالة .

وإذ نذكر بالإعلان الذي اعتمدناه خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمرنا في سرت ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، في 9/9/1999 والذي قررنا بموجبه إنشاء اتحاد أفريقي طبقا للأهداف النهائية لميثاق منظمتنا القارية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

قد اتفقنا على مايلي :-

المادة الأولى
التعريفات

في هذا القانون التأسيسي :

تعني كلمة (القانون) هذا القانون التأسيسي .
تعني كلمة (الجماعة) الجماعة الاقتصادية الأفريقية .
تعني كلمة (المؤتمر) مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد .
تعني كلمة (الميثاق) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .
تعني كلمة (اللجنة) أمانة الاتحاد .
تعني كلمة (اللجنة) لجنة فنية متخصصة .
تعني كلمة (المجلس) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد .
تعني كلمة (المحكمة) محكمة العدل للاتحاد .
تعني عبارة (المجلس التنفيذي) المجلس التنفيذي لوزراء للاتحاد .
تعني عبارة (الدولة العضو) الدولة العضو في الاتحاد .
تعني كلمة (المنظمة) منظمة الوحدة الأفريقية .
تعني كلمة (البرلمان) برلمان عموم أفريقيا التابع للاتحاد .
تعني كلمة (الاتحاد) الاتحاد الأفريقي الذي ينشأ بموجب هذا القانون التأسيسي .

المادة الثانية
التأسيس

يؤسس الاتحاد الأفريقي وفقا لأحكام هذا القانون .

المادة الثالثة
الأهداف

تكون أهداف الاتحاد كما يلي :

أ- تحقيق وحدة وتضامن اكبر فيما بين البلدان والشعوب الأفريقية .

ب- الدفاع عن سيادة الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها .

ج- التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

د- تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها ، والدفاع عنها .

هـ- تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

و- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والأمن والاستقرار في القارة .

ز- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد .

ح- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب .

ط- تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية .

ي- تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الأفريقية .

ك- تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشرى لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية .

ل- تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد .

م- التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا .

ن- العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة .

المادة الرابعة
المبادئ

يعمل الاتحاد وفقاً للمبادئ التالية :-

أ- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد .

ب - احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال .

ج- مشاركة الشعوب الأفريقية عند نيل الاستقلال .

د- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية.

هـ- تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر .

و- منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد .

ح - عدم تدخل أي دولة عضو في الشئوون الداخلية لدولة أخرى .

ز- حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإباء الجماعية والجرائم ضد الإنسانية .

ط- التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في العيش في سلام وأمن .

ي- حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن .

ك- تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد .

ل- تعزيز المساواة بين الجنسين .

م _احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد .

ن- تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازية .

س- احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية .

ع- إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات .

المادة الخامسة
أجهزة الاتحاد

1- تكون للاتحاد الأجهزة التالية :

أ ـ مؤتمر الاتحاد .

ب ـ المجلس التنفيذي .

ج- برلمان عموم أفريقيا .

د- محكمة العدل .

هـ- اللجنة .

و ـ لجنة الممثلين الدائمين .

ز- اللجان الفنية المتخصصة .

ح- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ط- المؤسسات المالية .

2- أي أجهزة أخرى قد يقرر المؤتمر إنشاءها .

المادة السادسة
المؤتمر

1- يتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول.

2- يكون المؤتمر هو الجهاز الأعلى للاتحاد .

3- يجتمع المؤتمر مرة في السنة على الأقل في دورة عادية . وبناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء، يجتمع المؤتمر في دورة غير عادية
.4- يتولى رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه بعد مشاورات بين الدول الأعضاء رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة .

المادة السابعة
قرارات المؤتمر

1- يتخذ المؤتمر قراراته بالإجتماع . وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد . غير أن البت في المسائل الإجرائية بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسالة ما إجرائية أم لا ، يتم بأغلبية بسيطة.

2- يتكون النصاب القانوني لأي اجتماع للمؤتمر من كافة أعضاء الاتحاد .

المادة الثامنة
اللائحة الداخلية للمؤتمر

يعتمد المؤتمر اللائحة الداخلية الخاصة به .

المادة التاسعة
سلطات ومهام المؤتمر

1- تكون للمؤتمر المهام التالية : -

أ ـ تحديد السياسات المشتركة للاتحاد .

ب-استلام وبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد واتخاذ القرارات بشأنها .

ج- بحث طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد .

د- إنشاء أي جهاز للاتحاد .

هـ- مراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد وضمان الالتزام بها من قبل جميع الدول الأعضاء .

و-اعتماد ميزانية الاتحاد .

ز- إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام .

ح- تعيين قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم .

ط- تعيين رئيس اللجنة أو نائبه أو نوابه وأعضاء اللجنة وتحديد مهامهم ومدة ولايتهم.

2- يجوز للمجلس تفويض أي من سلطاته ومهامه لأي من أجهزة الاتحاد .

المادة العاشرة
المجلس التنفيذي

1- يتألف المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء .

2- يجتمع المجلس التنفيذي مرتين في السنة على الأقل في دورتين عاديتين .

ويجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي جميع الدول الأعضاء .

المادة الحادية عشرة
قرارات المجلس التنفيذي

1- يصدر المجلس التنفيذي قراراته بالإجماع . وإن تعذر ذلك ، فبموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء . غير أن البت في المسائل الإجرائية ، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسالة ما إجرائية أم لا ، يتم بأغلبية بسيطة .

2- يتكون النصاب القانوني من أغلبية ثلثي جميع أعضاء الاتحاد لأي اجتماع ، من اجتماعات المجلس التنفيذي .

المادة الثانية عشرة
اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي

يعتمد المجلس التنفيذي اللائحة الداخلية الخاصة به .

المادة الثالثة عشرة
مهام المجلس التنفيذي

1- يقوم المجلس التنفيذي بتنسيق واتخاذ القرارات حول السياسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الأعضاء بما في ذلك مايلي :

(أ) التجارة الخارجية .

(ب) الطاقة والصناعة والموارد المعدنية .

(ج) الغذاء والزراعة والثروة الحيوانية وإنتاج الماشية والغابات .

(د) الموارد المائية والري .

(هـ) حماية البيئة والعمل الإنساني والاستجابة للكوارث الطبيعية والحد منها .

(و) النقل والمواصلات .

(ز) التأمين .

(ح)ا لتعليم ، الثقافة ، الصحة ، وتنمية الموارد البشرية.

(ط) العلم والتكنولوجيا .

(ى) الجنسية والإقامة ومسائل الهجرة .

(ك) الضمان الاجتماعي بما في ذلك وضع سياسات رعاية الأم والطفل.
(ل) وضع نظام لمنح الأوسمة والميداليات والجوائز الأفريقية .
2- يكون المجلس التنفيذي مسئولا أمام المؤتمر ويبحث المسائل التي تحال إليه ويراقب تنفيذ السياسات التي يضعها المؤتمر .
3- يجوز للمجلس تفويض أي من مهامه وسلطاته الواردة في الفقرة الأولي من هذه المادة إلى اللجان الفنية المتخصصة التي تنشأ بموجب المادة 14من هذا القانون .

المادة الرابعة عشرة
اللجان الفنية المتخصصة
الإنشاء والتشكيل

1- تنشأ اللجان الفنية المتخصصة التالية التي ستكون مسئولة أمام المجلس التنفيذي .
(أ) لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية .
(ب) لجنة الشؤون النقدية والمالية .
(ج) لجنة التجارة والجمارك والهجرة .
(د) لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة .
(هـ) لجنة النقل والمواصلات والسياحة .
(و) لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .
(ز) لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية .
2- يجوز للمؤتمر أن يعيد تنظيم اللجان القائمة ، أو يكون لجانا جديدة إذا ما رأى ضرورة لذلك .
3- تتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كبار المسؤولين المعنيين بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصاتهم .

المادة الخامسة عشرة
مهام اللجان الفنية المتخصصة

تضطلع كل لجنة - في حدود اختصاصها - بالمهام التالية :
(أ) إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها إلي المجلس التنفيذي .

(ب) كفالة رصد ومتابعة وتقييم تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد .
(ج) كفالة تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج الاتحاد .
(د) تقديم تقارير وتوصيات إلى المجلس التنفيذي سواء بمبادرتها الخاصة أوبناء علي طلب المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ أحكام هذا القانون .
(هـ) القيام بأية مهام أخرى تكلف بها لغرض كفالة تنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة السادسة عشرة
الاجتماعات

مع مراعاة التوجيهات التي قد يصدرها المجلس التنفيذي ، تجتمع كل لجنة كلما دعت الضرورة إلى ذلك وتضع نظامها الداخلي الذي تعرضه على المجلس التنفيذي للموافقة عليه .

المادة السابعة عشرة
برلمان عموم أفريقيا

1- لضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا يتم إنشاء برلمان لعموم أفريقيا .
2- يتم تحديد تشكيل برلمان عموم أفريقيا وسلطاته ومهامه وتنظيمه في بروتوكول خاص به

المادة الثامنة عشرة
محكمة العدل

1- يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد .
2- يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل ومهامها في بروتوكول خاص بها

المادة التاسعة عشرة
المؤسسات المالية

يكون للاتحاد المؤسسات المالية التالية التي تحدد نظمها ولوائحها بروتوكولات خاصة بها :
أ - المصرف المركزي الأفريقي .

ب – صندوق النقد الأفريقي .
ج – المصرف الأفريقي للاستثمار .

المادة العشرون
اللجنة

1– يتم إنشاء لجنة للاتحاد وتكون أمانة له .
2– تتكون اللجنة من الرئيس ونائبه أو نوابه ومن أعضاء اللجنة ويساعدهم العدد اللازم من العاملين لتسيير مهام اللجنة .
3– يحدد المؤتمر هيكل اللجنة ومهامها ونظمها .

المادة الحادية والعشرون
لجنة الممثلين الدائمين

1– يتم إنشاء لجنة للممثلين الدائمين . وتتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء .
2– تكون لجنة الممثلين الدائمين مسئولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذي وتعمل بناء على تعليمات المجلس . ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعة عمل عند الاقتضاء .

المادة الثانية والعشرون
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

1– يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد .
2– يحدد المؤتمر مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وسلطاته وتشكيله وتنظيمه .

المادة الثالثة والعشرون
فرض العقوبات

1– يحدد المؤتمر العقوبات المناسبة التي تفرض على أي دولة عضو تتخلف عن سداد مساهماتها في ميزانية الاتحاد ، على النحو التالي :

- تحرم من حق التحدث في الاجتماعات والتصويت وتقديم مرشحين لأي منصب في الاتحاد أو الاستفادة من أنشطة أو التزامات الاتحاد .

2- علاوة على ذلك يجوز أن تخضع أي دولة عضو لا تلتزم بقرارات وسياسات الاتحاد لعقوبات أخرى مثل حرمانها من إقامة روابط للنقل والاتصالات مع دول أعضاء أخرى أو أي إجراءات أخرى ذات طابع سياسي أو اقتصادي يحددها المؤتمر .

المادة الرابعة والعشرين
مقر الاتحاد

1- يكون مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ، جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.

2- يجوز إنشاء مكاتب أخرى للاتحاد الأفريقي يحددها المؤتمر بناء على توصية من المجلس التنفيذي .

المادة الخامسة والعشرون
لغات العمل

تكون لغات عمل الاتحاد وجميع المؤسسات التابعة له هي اللغات الأفريقية إذا أمكن والعربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية .

المادة السادسة والعشرون
التفسير

تنظر المحكمة في المسائل المتعلقة بتفسير هذا القانون والتي تبرز عند تطبيقه أو تنفيذه . وريثما يتم إنشاء المحكمة ، فإن مثل هذه المسائل تحال إلى مؤتمر الاتحاد الذي يبث فها بأغلبية الثلثين .

المادة السابعة والعشرون
التوقيع والتصديق والانضمام

1- يكون هذا القانون مفتوحاً للتوقيع والتصديق عليه من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية والانضمام إليه طبقاً للإجراءات الدستورية المتبعة في كل دولة .

2- تودع وثائق التصديق لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .

3- تقوم أي دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية تنضم إلى هذا القانون بعد دخوله حيز التنفيذ ، بإيداع وثائق الانضمام لدى رئيس اللجنة .

المادة الثامنة والعشرون

الدخول حيز التنفيذ

يخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد ثلاثين (30)يوماً من قيام ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بإيداع وثائق التصديق عليه .

المادة التاسعة والعشرون

قبول العضوية

1- يجوز لأية دولة أفريقية بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ ، وفي أي وقت ، أن تخطر رئيس اللجنة بنيتها في الانضمام إلى هذا القانون وقبول عضويتها في الاتحاد .

2- يقوم رئيس اللجنة ، عند استلام هذا الإخطار ، بإرسال نسخ منه إلى جميع الدول الأعضاء . وتتم عملية القبول بأغلبية بسيطة للدول الأعضاء . ويحال قرار كل دولة عضو إلى رئيس اللجنة الذي يقوم ، بدوره ، عند استلام العدد المطلوب من الأصوات ، بإبلاغ الدولة المعنية بالقرار .

المادة الثلاثون

تعليق المشاركة

لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد.

المادة الحادية والثلاثون

إنهاء العضوية

1- على أية دولة ترغب في التخلي عن العضوية أن تقدم إخطاراً كتابياً بذلك إلى رئيس اللجنة الذي يقوم بإبلاغ الدول الأعضاء بالأمر . وبعد عام واحد من تاريخ انتهاء مثل هذا الإخطار ، إذا لم يسحب ، يتوقف تطبيق القانون فيما يتعلق بالدولة المعنية التي تنتهي عضويتها بالتالي في الاتحاد .

2- خلال فترة السنة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة ، تلتزم الدولة العضو الراغبة في الانسحاب من الاتحاد بأحكام هذا القانون وتظل مقيدة بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في هذا القانون إلى يوم انسحابها .

المادة الثانية والثلاثون
التعديل والمراجعة

1- يجوز لأية دولة عضو تقديم مقترحات لتعديل أو مراجعة هذا القانون .
2- تقدم المقترحات بالتعديل أو المراجعة إلى رئيس اللجنة الذي يقوم بدوره بإحالتها إلى الدول الأعضاء في غضون ثلاثين (30) يوماً من استلامها .
3- يقوم مؤتمر الاتحاد ، بناء على توصية من المجلس التنفيذي ، بدراسة هذه المقترحات في فترة زمنية مدتها عام بعد إخطار الدول الأعضاء طبقاً لأحكام الفقرة (2)من هذه المادة .
4- يتم إقرار التعديلات والمراجعة من جانب مؤتمر الاتحاد بالإجماع ، أو بأغلبية الثلثين في حالة تعذر ذلك . وتقدم إلى جميع الدول الأعضاء للتصديق عليها وفقاً للإجراءات الدستورية لكل دولة . وتدخل حيز التنفيذ بعد مرور ثلاثين يوماً من إيداع وثائق التصديق لدى رئيس اللجنة من قبل ثلثي الدول الأعضاء .

المادة الثالثة والثلاثون
الترتيبات الانتقالية والأحكام النهائية

1- يحل هذا القانون محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية . غير أن الميثاق يظل سارياً لفترة انتقالية مدتها سنة واحدة أو لمدة أخرى يحددها المؤتمر بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ وذلك لتمكين منظمة الوحدة الأفريقية / الجماعة الاقتصادية الأفريقية من اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بتحويل أصولها وخصومها إلى الاتحاد أو إحالة جميع المسائل الأخرى ذات الصلة .
2- تكون لأحكام هذا القانون الأسبقية على أي أحكام في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية لا تتفق معها أو تعارضها .
3- فور دخول هذا القانون حيز التنفيذ ، تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكامه وضمان إنشاء الأجهزة المنصوص عليها بموجبه وفقاً لأي توجيهات أو قرارات قد تعتمدها الأطراف في هذا الصدد خلال الفترة الانتقالية المذكورة أعلاه .

4- والى أن يتم انشاء اللجنة تكون الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية هي الأمانة الانتقالية للاتحاد .

5- إن هذا القانون الذي تم تحريره في أربعة (4) نصوص أصلية باللغات العربية الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية متساوية في الحجية ، سيودع لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبعد دخوله حيز التنفيذ لدى رئيس اللجنة الذي يقوم بنقل صورة موثقة طبق الأصل منه إلى حكومة كل دولة موقعة عليه . ويقوم كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس اللجنة بإبلاغ جميع الدول الموقعة عليه بتواريخ إيداع وثائق التصديق أو الإنظمام . وبعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ ، يتم تسجيله لدى أمانة الأمم المتحدة .

إثباتاً لذلك ، فقد قمنا باعتماد هذا القانون .

صدر في لومي ، توجو ، في اليوم الحادي عشر من شهر يوليو عام 2000.

قائمة المراجع

أولاً - الوثائق :

1 - القانون التأسيس للاتحاد الافريقي ، لومي - التوجو ، 11/ 7/ 2000 .

2 - ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، أديس أبابا - أثيوبيا ، 25/ 5/ 1963 .

3 - مشروع برلمان عموم أفريقيا ، لومي - التوجو ، 8/ 7/ 2000 .

4 - إعلان سرت بخصوص الاتحاد الافريقي ، سرت - ليبيا ، 9/ 9/ 1999 .

5 - المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية . ابوجا - نيجيريا ، 3/ 6/ 1991

6 - ميثاق الدار البيضاء ، يناير 1961 .

7 - قررات المؤتمر الاول للدول الافريقية المسقلة ، أكرا - غانا ، 22/ 4/ 1958 .

8 - ميثاق اتحاد الدول الافريقية والملجاشية ، تاناناريف - مدغشقر ، سبتمبر 1961 .

ثانياً - الكتب :

1 - د . إجلال محمود رأفت و د . إبراهيم نصر الدين . القرن الافريقي : المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية . القاهرة : دار النهضة ، 1985 .

2 - أحمد طاهر . أفريقيا في مفترق الطرق . سلسلة دراسات أفريقية . القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، 1965 .

3 - د . أحمد سويلم العمري . الافريقيون والعرب . القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية 1967 .

4 - د . أحمد يوسف أحمد . الصراعات العربية - العربية 1945 - 1981 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

5 - أحمد سيكتوري . الشخصية الافريقية . ترجمة : كامل صموئيل مسيحة . القاهرة : المكتبة السياسية - الكرنك ، 1960 .

6 - د . أمين اسبر . مسيرة الوحدة الافريقية . بيروت : دار الكلمة للنشر ، الطبعة الثانية 1983 .

7 - أكسيل كابو . أفريقيا ترفض هذا النمو المستورد . ترجمة : شاهين أبو عقل . مصراته - ليبيا : الدار الجماهيرية للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان ، سبتمبر 2000 .

8 - أوكو ادبانولي . الصراع العرقي في أفريقيا . ترجمة : عادل شعبان . القاهرة : مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر 1991 .

9 - باسيل ديفستون . لمحات من تاريخ أفريقيا . ترجمة : مركز البحوث والدراسات الافريقية . سبها - ليبيا : مركز البحوث والدراسات الافريقية .

10 - د . بطرس بطرس غالي . منظمة الوحدة الافريقية . القاهرة مكتبة الانجلو المصرية 1964 .

11 - - د . بطرس بطرس غالي . الحركة الافرو آسيوية . القاهرة : دار الكتاب الجديد 1969 .

12 - د . بطرس بطرس غالي . العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الافريقية . القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الاولى 1974 .

13 - جاك ووديس . بعبع أفريقيا على طريق المستقبل . ترجمة : أحمد فؤاد القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، سلسلة : من الشرق والغرب ، عدد : 188، أكتوبر 1966 .

14 - جان فرانسوا بيار . سياسة ملء البطون : سوسيولوجيا الدولة في أفريقيا . ترجمة : حليم طوسون . القاهرة : دار العالم الثالث ، 1992 .

15 - د . جمال حمدان . أفريقيا الجديدة : دراسة في الجغرافيا السياسية . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية 1966 .

16 - جون قاي نوت يوه . أفريقيا والعالم في القرن القادم . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الاولى 1998 .

17 - د . حمدي عبد الرحمن حسن . الايدولوجيا والتنمية في أفريقيا . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة 1991 .

18 - - د . حمدي عبد الرحمن حسن. الفساد السياسي في أفريقيا . القاهرة : دار القارئ العربي 1993 .

19 - د . حمدي عبد الرحمن حسن. قضايا في النظم السياسية الافريقية . القاهرة : مركز دراسات المستقبل الافريقي ، سلسلة دراسات أفريقية ، رقم 5، 1998 .

20 - د . حورية توفيق مجاهد . مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا : بين القومية والأمن وتوازن القوى . القاهرة : مكتبة نهضة الشرق 1986 .

21 - د . راشد البراوي . مشكلات القارة الافريقية السياسية والاقتصادية . القاهرة : الطبعة الاولى 1960 .

22 – د . سلوى محمد لبيب . دبلوماسية القمة ، العلاقات العربية الافريقية . القاهرة : دار المعارف 1980 .
23 – سينورانت سميث . الاستعمار الامريكي في أفريقيا . ترجمة : أحمد فؤاد بلبع . القاهرة : دار الثقافة الجديدة 1977 .
24 – د . الشافعي محمد بشير . المنظمات الدولية : دراسة قانونية سياسية . الاسكندرية : كنشأة المعارف ، الطبعة الثانية 1974 .
25 – د . شربل زعرور . التعاون العربي الافريقي . ترجمة : د . هاشم حيدر . بيروت : معهد الانماء العربي ، الطبعة الاولى 1989 .
26 – صادق رشيد . أفريقيا والتنمية المستعصية : أي مستقبل . ترجمة : مصطفى مجدي الجمال . القاهرة : مركز البحوث العربية 1995 .
27 – صالح بكتاش . النزاع السنغالي الموريتاني : بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي . القاهرة : دار المستقبل العربي 1992 .
28 – صلاح الدين حافظ . صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 49، 1982 .
29 – د . عبد الملك عودة . فكرة الوحدة الافريقية . القاهرة : دار النهضة العربية 1966 .
30 – د . عبد الملك عودة. الامم المتحدة وقضايا أفريقيا . القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية 1967 .
31 – د . عبد الملك عودة. سنوات الحسم في إفريقيا . القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية 1969 .
32 – د . عبد السلام إبراهيم بغدادي . الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في أفريقيا . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه ، رقم 23، أغسطس 1993 .
33 – د . عبد الغني سعودي . الاقتصاد الافريقي والتجارة الدولية . القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية 1973 .
34 – د . عبد العزيز رفاعي . الجغرافيا السياسية لدول أفريقيا التي استقلت حديثاً . القاهرة : ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة 1962 .
35 – د . عبد العزيز رفاعي. أفريقيا والعلاقات السياسية الدولية في عهد الاستقلال . القاهرة مكتبة الانجلو المصرية 1970 .

36 – د . عبد السلام محمد شلوف (وآخرون) . وثائق أفريقية : من أكرا الى لومي . مصراته – ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، الطبعة الاولى 2001 .

37 – د . علي محمد شمبش (تحرير) . المديونية الخارجية للأقطار العربية والافريقية .بنغازي : الهيئة القومية للبحث العلمي ، 1989 .

38 – د . علي مزروعي . قضايا فكرية : أفريقيا والاسلام والعرب . القاهرة : مركز دراسات المستقبل الافريقي ، سلسلة دراسات أفريقية ، العدد 4، الطبعة الاولى 1998.

39 – د . عبد السلام صالح عرفة . التنظيم الدولي . طرابلس : الجامعة المفتوحة ، الطبعة الاولى 1992 .

40 – عبد السلام صالح عرفة. المنظمات الدولية والاقليمية . مصراته – ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، الطبعة الاولى 1993 .

41 – د . علي المنتصر فرفر . أفريقيا : قضايا ومشكلات وطموحات . طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 1996 .

42 – كولين ليجوم . الجامعة الافريقية . ترجمة : أحمد سليمان . القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966 .

43 – كوامي ننسن وتوكومبي لوممبا كاسنجو . العولة وأفريقيا . ترجمة : د . حمدي عبد الرحمن ورانيا حسن . القاهرة : برنامج الدراسات المصرية الافريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، 2001 .

44 – لويد بنس أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي . ترجمة : شوقي جلال . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، أبريل 1980 .

45 – محمد عاشور مهدي . الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا . القاهرة : مركز دراسات المستقبل الافريقي 1996 .

46 – د . محمود أبو العينين . الامن الجماعي الافريقي : المستويان القاري والاقليمي النوعي . القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية ، ورقة رقم 36، 1994 .

47 – محمد الحسيني مصيلحي . منظمة الوحدة الافريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية . القاهرة : دار النهضة العربية 1976 .

48 – د . محمد عبد الغني سعودي . قضايا أفريقية . سلسلة عالم المعرفة . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون 1980 .
49 – د . مصطفى علوي . أزمة قارة : دراسة في العلاقة بين أزمات التنمية الداخلية والسلوك الدولي في القارة الافريقي . القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر 1986 .
50 – د . محمود الحمصي . خطط التنمية الافريقية وإتجاهاتها التكاملية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية 1980 .
51 – د . محمد المبروك يونس . دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الافريقية . طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان 1994 .
52 – محمد عبد العزيز اسحق . نهضة أفريقيا . القاهرة : الهيئة المصرية للتأليف والنشر 1971 .
53 – د . محمد متولي و د . رأفت الشيخ . أفريقيا في العلاقات الدولية . القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر 1975 .
54 – د . محمود علي توريارى . قضية القرن الافريقي . القاهرة : النهضة المصرية العامة للكتاب 1979 .
55 – نزيه نصيف ميخائيل . النظم السياسية في أفريقيا : تطورها وإتجاهاتها نحو الوحدة . القاهرة : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر 1967 .
56 – نقولا اغبوهو . الفرنك واليورو ضد أفريقيا . ترجمة : لينا فرج . مصراته – ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، الطبعة الاولى 2000 .
57 – د . هاشم خضير الجنابي و د . طه حمادي الحديثي . قارة أفريقيا : دراسة عامة وإقليمية لاقطارها غير العربية . الموصل : جامعة اللموصل 1990 .
58 – والتر دودني . أوروبا والتخلف في أفريقيا . ترجمة أحمد القصير . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، سلسلة عالم المعرفة 132، 1988 .
59 – د . يحي رجب . الربط بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . القاهرة : دار الفكر العربي 1976 .

ثالثاً – الدوريات :

1 – د . ابراهيم صقر " الصراع الدولي في أفريقيا " ، الدورة الاعلامية الرابعة للتعريف بأفريقيا ، نشرة الوثائق والبحوث ، العدد 6، القاهرة : الجمعية الافريقية ، يوليو 1979 .

2 – د . إجلال رأفت " احداث شابا : دراسة تحليلية لابعادها الداخلية والدولية " ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 383، يناير 1981 .

3 – أحمد طه محمد ، " قضايا أفريقيا والنظام العالمي الجديد " ، السياسة الدولية ، العدد 113، يوليو 1993 .

4 – أشرف راضي " القرن الافريقي : من النزاع الاقليمي الى المنازعات الاهلية "، السياسة الدولية ، العدد 105، يوليو 1991 .

5 – د . أحمد أبو شادي " خريطة الوحدة الافريقية بعد عقدها الاول " ، السياسة الدولية العدد 33، يوليو 1973 .

6 – د . أحمد سويلم العمري " أفريقيا والاستعمار الجديد " ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد 49، ابريل 1965 .

7 – د . بطرس بطرس غالي " المنازعات الافريقية وتسويتها بالطرق السلمية " السياسة الدولية ، العدد 13، يوليو 1968 .

8 . بطرس بطرس غالي " عدم الانحياز والحياد الافريقي " ، السياسة الدولية ، العدد 15، يناير 1969 .

9 – د . بطرس بطرس غالي " الدبلوماسية الافريقية ووسائل التنمية " السياسة الدولية العدد 18، اكتوبر1969 .

10 – د . بطرس بطرس غالي " افريقيا وأزمة الحركة الحدودية " السياسة الدولية ، العدد 27، يناير 1970 .

11 – د . حورية توفيق مجاهد " الاتجاهات الايديولوجية والوحدة الافريقية " مجلة دراسات أفريقية ، العدد (1975) 4، معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة .

12 – سوسن حسين " السياسة الامريكية في القرن الافريقي " السياسة الدولية ، العدد 54، اكتوبر 1978 .

13 – د . عبد الله الاشعل " أفريقيا جنوب الصحراء : من التركة الاستعمارية الى الصراع العرقي " كراسات استراتيجية ، العدد 53 (1997)، مركز الدراسات السياسية .

14 – د . عبد الله الاشعل " صراع الكونغو وآفاق التسوية في البحيرات العظمى " السياسة الدولية ، العدد 134، اكتوبر 1998 .

15 – د . مجدي حماد " محددات الصراع الدولي في القارة الافريقية " السياسة الدولية ، العدد 50، اكتوبر 1977 .

16 – محمد عيسى الشرقاوي " التحرك الدبلوماسي الصيني في أفريقيا " السياسة الدولية ، 72، ابريل 1983 .
17 – محمد عيسى الشرقاوي " المنازعات الاقيمية في مؤتمر القمة الافريقي " السياسة الدولية ، العدد 58، اكتوبر 1979 .
18 – محمود حسن فرغل " منظمة الوحدة الافريقية وحرب التحرير " السياسة الدولية ، العدد 18، 1969 .
19 -- د . نازلي معوض أحمد " الصراعات الدولية على أرض أنجولا " السياسة الدولية ، العدد 44، ابريل 1976 .
20 – نبيه الاصفهاني " الابعاد الدولية للصراع في شابا " السياسة الدولية ، العدد 53، يوليو 1978 .
21 – وحيد محمد عبد المجيد " موقف أوربا الغربية تجاه صراعات القرن الافريقي "السياسة الدولية ، العدد 54، اكتوبر 1978 .
22 – د . يس العيوطي " منظمة الوحدة الافريقية " السياسة الدولية ، العدد 34 اكتوبر 1973 .
رابعاً – الرسائل العلمية والبحوث غير المنشورة :
1 – إبراهيم نصر الدين " حركة التحرر الافريقي في مواجهة النظام السياسي لجنوب أفريقيا " رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة 1980 .
2 – إيهاب زكي سرور " تطور الوحدة الافريقية " رسالة دكتوراه ، كلية التجارة بجامعة القاهرة 1969 .
3 – محمد عاشور مهدي " الحدود السياسية والسلامة الاقليمية للدول الافريقية " رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة 1996 .
4 – محمود محمد أبو العينين " حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتي ارتيريا والصحراء الغربية " رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة 1987 .
5 – عبد الرحمن اسماعيل محمد الصالحي " التسوية السلمية للمنازعات الافريقية في إطار منظمة الوحدة الافريقية " رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة 1980 .
6 – عبد المجيد خليفة " السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية منذ

إنتهاء الحرب الباردة " رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية 2001 .
7- د . مصطفى عبد الله خشيم " الاتحاد الافريقي : المضمون والابعاد " بحث غير منشور مقدم الى ندوة : الاتحاد الافريقي التي نظمتها كلية القانون بجامعة الفاتح من 8الى 10/ 10 /2001 .

المراجع الأجنبية

References :
Books:

(1) A sante s.k.b. Regionalism and A Africa 's Development, Expectations , Reality and challenges. New York : st. Martins Press inc. 1997.

(2) Brown Lie, lan, International Law and the use of force by states . London: Oxford University Press, 1963 .

(3) Cervenka, Zdenek. The organization of African Unity and its Charter. London 1966.

(4) Chriu, Fantu, The Silent Revolution in Africa, Debt, Development and Democracy . London :Zed Books LTD,1989.

(5) Eckstein , Harry (ed.) . Internal war : Problems & Approaches .New York and London : the Free Press & collier Macmillan Limited , 1964 .

(6) Elieas, T. Olawole. Government and Politics in Africa. Bombay: Asia publishing House, 1963.

(7) Furely , Oliver (ed.) . Conflict in Africa . London , New York : Tauris Academic Studies , I.B. Tauris , 1995.

(8) Geiss, Imannel. The Pan African Movement . London : Methues & co.,1973.

(9) Hantington , Samuel. The Soldier and the State . Cambridge : Haward Univ. Press, 1957 .

(10) Harbeson, Sohan W.(eds.). Africa in World Politics: Cold war challenges. Oxford: Westview Press, second edition, 1995.

(11) Heidenheimer ,AT.P Political Corruption . New York :Holt Rinehart & Winston , inc. 1970.

(12) Kwame Nkrumah, Africa Must Unite. London: PANAF Books Ltd, 1964.

(13) Lemarchand , Rene . Burundi : Ethnic conflict & Genocide.Combridge Woodrow Wilson Center Press & Syndicate of the Univ. of Cambridge , 1994.

(14) Liebenow , J.GUS. African Politics , Crisis & challenges . USA : Indiana University Press, 1986 .

(15) Mazrui , Ali , The African Condition . Cambridge : Cambridge Univ. Press , 1993 .

(16) Olive Furley (ed.) . Conflict in Africa . London : N.Y: I.B Tauris Publishers , 1995 .

(17) Oliver Furley & Roy May. Peace keeping in Africa . Brook Field : Ashagate Publishing co.1999.

(18) Onimode, Bade. A future for Africa : Beyond the Politics of Adjustment . London : Earth scan Publications , LTD. 1992.

(19) Ravenhill, T. (ed.) Africa in Economic Crisis , New York : Colombia Univ. Press .

(20) Robert Williams , Political Corruption in Africa. England Hampshire : Growes Publishing co. 1987.

(21) Salwa Labib . the Political Impact of the Dept. Crisis in Africa Cairo : African Society Publications .

(22) Somerville, Keith. Foreign Military Intervention in Africa . New York : st. Martin 's Press , 1990.

(23) Thompson, Vincent B. , African and the Unity. London: Longman, 1973.

(24) Zartman, William (ed.). Elusive Peace : Negotiating an end to civil wars . Washington : The Brooking Institution , 1995.

(25) Zolberg , A ristide R,Astir Suhrke & Sergio Aguako . Escape from Violence : Conflict and the Refugees Crisis in the Developing World . New York : Oxford Univ. Press , 1989 .

Periodicals:

(1) Allen , Chris . "Warfare , Endemic Violence & State collapse in Africa" . Review of African Political Economy Vol.26.No.81,sep.1999.

(2) A mmons, Lila. "Consequences of War on African Countries, Social & Economic develOpment". African Studies Review.Vol.39,No.1,April 1996.

(3) Baynham , Simon " After the Cold War Political Security Trends in Africa ". Africa Insight.Vol.24,No.1, 1994.

(4) Boyed, Herb ." chad: Acivil War without End ?The Journal of African Studies . Vol.10,No.4Winter 1983-1984 .

(5) Carrington, C. E. "Frontiers in Africa". International affairs affairs. Vol. 36, No. 4, 1980.

(6) Howe, Herbert M. "Private Security Forces & African Stability" . Journal of Modern Studies . Vol.36.No. 1998 .

(7) Lemarchand, Rene . " The Fire in the Great Lakes . Current History . Vol.98,No.628,May 1999 .

(8) Lemelle , Wilbert J. " The O.A.U. and Superpower Intervention in Africa " . Africa Today , Vol.36,No.3-4,1988.

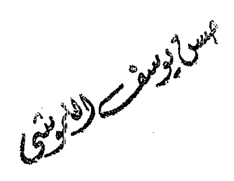
(9) Makinda , Samuel M., " Security in the Horn of Africa " .Adelphi Paper .No.269 , Summer 1992 .

(10) Muchtar , Mohammd , " The Sudanese Boundary conflict ". Revue Egyptian De Droit International Vol.14,1958.

(11) Nathan, Laurie " Twards a Conference on Security, Stabiklity, Development, and co-operation in Africa", Africa insight. Vol.22, No. 1, 1992.

(12) Olowo, Bola, " Nigeria Cameroon : No War No Peace " West Africa . 7-13 March 1994 .

(13) Schatzberg, Michael G. " Military Intervention and the Myth of Collective Security : The Case of Zaire . The Journal of Modern African Studies ,Vol.27,No.2,1989.
(14) Shaw , Timothy , " Regional Cooperation and Conflict in Africa " International Journal Vol.30mNo.4,1975.
(15) Tarndon, Yash, "Globalisation andd Africa's Options" . (part1 & 2) Newsletter. Volume 3. No 1&2. African Association of Political Science. 1998.
(16) Touval, Saadia. " The Organization of African Unity and the African Borders". International Organization. Vol.xx1, No.1,1967.
(17) Volman, Daniel, " Africa and the New World Order". The Journal of Modern Africa Studies. Vol: 31, No. 1. 1993.
(18) Witman , Donald, " How A War Ends : A Rational Model Approach ". Journal of Conflict -Resolution .Vol.3.No.1, March 1993.
(19) Zolberg, Aristide . "The Military Decade in Africa ." World Politics .Vol.xxx.No.2 January, 1973.



تم طبع هذا الكتاب في شهر ماي 2005
بشركة «أوربيس للطباعة» - قصر سعيد تونس
الهاتف : 71 54[illegible] 701 - الفاكس : 71 546 235

